

شكر
الأحكام الشرعية
في الأخلاق الشخصية

تأليف

محمد زكي الأنباري

مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى في شهر محرم الحرام سنة ١٣٢١

١٣٢١ هـ مطبعة الشعب بشارع محمد علي بمصر ١٩٠٣ م

الجزء الثاني

« في الموارث وفيه ابواب »

— — — — —

(الباب الاول)

« في ضوابط عمومية »

اعلم ان هذا العلم كما يسمى بعلم الميراث يسمى بعلم الفرائض ايضاً والفرائض جمع فريضة وهي مأخوذة من القرض والقرض له معان في اللغة. منها التقدير كقوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) اي قدرتم. ومنها ما يعطى من غير عوض تقول العرب ما اصبته منه فرضاً ولا قرضاً اي ما اخذت منه شيئاً بغير عوض ولا بعوض ومنها التبيين كقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) اي بينها. ومنها الانزال كقوله تعالى (ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد) اي انزله عليك ومنها الاحلال كقوله تعالى (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) اي احل الله له

وانما سمي العلم بقسمة الموارث بعلم الفرائض لان معاني القرض المتقدمة موجودة فيه لما فيه من السهام المقدرة والاعطاء المجرد عن العوض وقد انزل الله تعالى فيه القرآن وبين لكل وارث نصيبه واحله له. والعالم بهذا العلم يقال له فارض وفرضي بفتح الفاء والراء

ولهذا العلم تعريف واركان واسباب وشروط وموانع وحقوق متعلقة بالتركة ومستحقون للتركة واليك بيانها

تعريف علم الميراث

علم الميراث هو علم باصول فقه وحساب تدرف حق كل وارث من التركة ولا شك ان من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر معرفة كون الوارث صاحب فرض كالام والجدة الصحيحة والزوج او عصة كالا بن والاخ الشقيق والدم لأب او صاحب رحم كبنت البنت وبنت الاخ الشقيق لانه لو لم يعرف كل منهم لأعطي غير المستحق ومنع المستحق وفي ذلك من الاضرار ما لا يخفى . ويدخل في تلك الاصول ايضاً الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث كالقتل واختلاف الدين بان يعرف ان القاتل لا يرث المقتول متى كان القتل بغير حق . والاصول المتعلقة بالحجب وهو منع شخص عن الميراث لوجود من هو اولى منه بان يعرف ان الابن يحجب الاخ الشقيق والاخ الشقيق يحجب الاخ لاب والاب يحجب الجد وهكذا لان الشخص اذا لم يعرف تلك الاصول وعرضت عليه مسألة فيها اشخاص يحجب بعضهم البعض الآخر فربما يعطي المحجوب وينزع الحاجب او يعطي الكل وفي هذا من الاجحاف بالحقوق ما لا يخفى — وبالتأمل نجد ان هذه الاصول هي العمدة في ذلك اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة لها لا يحل له ان يقسم فريضة والحق في التعريف يشمل الارث وغيره كالوصية والدين وما يحجب بالصلح والاقرار

اركان الميراث

اركان الميراث ثلاثة اولها مورث وهو من يستحق غيره ان يرث منه وثانيها وارث للمورث وهو من فيه قوة اخذ التركة او بعضها لقراءة او زوجية او ولاء وان لم يأخذ بالفعل للمانع كالحجب فاذا توفي شخص عن

ابن وابن ابن اخذ الابن كل التركة ولا شيء لابن الابن لانه محجوب بالابن مع ان فيه قوة الاخذ اذ لولا وجود الابن لاخذ التركة. أولعدم وجود ركن كالتركة فانه اذا توفي شخص وترك اقارب له ولكنه لم يترك شيئاً كانت الاقارب وارثه له لان فيهم قوة الاخذ وانما لم يأخذوا لعدم وجود شيء يرثونه وثالثها شيء موروث فاذا فقدت هذه الاركان فقد الارث وان وجدت وجد

اسباب الميراث

اسباب الميراث ثلاثة الاول الزواج الصحيح ولو بلا وطء ولا خلوة فاذا تزوج رجل امرأة بعقد صحيح ومات احدهما ولو قبل الدخول والخلوة بها ورثه الآخر فاذا كان الزواج فاسداً وهو ما فقد شرطاً من شروط الصحة او باطلا كزواج المتعة والزواج المؤقت فلا توارث به ولو كان بعد الدخول او الخلوة الصحيحة

الثاني النسب اى القرابة ويدخل تحته ثلاثة انواع — اولها ذوالقروض كالام والبنت والاخ لام — ثانياً العصبات كالاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق والعم لاب — ثالثاً ذوو الارحام كالاعمام لام والعمات مطلقاً والاخوال والخالات مطلقاً

الثالث الولاء سواء كان آتياً من جهة العتق او من جهة الموالاة والولاء بالفتح والمد اسم مصدر وهو في اللغة النصرة والمحبة وفي العرف قرابة حكمية حاصلة من عتق او موالاة ويدخل فيه الاقرار بولاء العتاقة فانه يورث به

شروط الميراث

شروط الميراث ثلاثة الاول موت المورث حقيقة او حكماً أو تقديراً

فالموت الحقيقي ظاهر بأن يشاهد موته لنا والموت الحكمي بأن يحكم القاضي بموته وهذا في المفقود فإذا فقد شخص ولم يعلم مكانه ولا حياته ولا وفاته ومضت المدة القانونية وهي تسعون سنة من وقت ولادته ولم يظهر له أثر حكم القاضي بموته وقسمت أمواله على ورثته وإنما كان هذا موتاً حكماً لأنه لا يمكننا أن نحكم عليه بأنه مات حقيقة إذ من الجائز أن يكون حياً يرزق وإنما موته بحكم الحاكم فقط

والموت التقديري كالجنين الذي يفصل بجنابة على أمه فإذا كانت امرأة حاملاً وضربها شخص فالقت جنيناً ميتاً وجب على الضارب الغرة وهي في الشرع خمسمائة درهم سواء كان الجنين مذكراً أو مؤنثاً وهذه تكون من ضمن تركته وتورث عنه فموت الجنين تقديري لأن الضرب ربما كان قبل نفخ الروح فيه

الثاني من الشروط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو إلحاقه بالأحياء تقديراً فالحياة الحقيقية بأن يشاهد الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث والحياة التقديرية كالحمل فإنه إذا توفي شخص عن زوجة حامل مثلاً اعتبر هذا الحمل من ضمن الورثة مع أن حياته ليست حقيقة إذ ربما يكون الموت قبل نفخ الروح فيه

الثالث من الشروط العلم بجهة ارث الشخص الوارث بأن يعلم أنه وارث من جهة القرابة أو من جهة الزوجية أو من جهة الولاء لاختلاف الأحكام في كل ذلك فلا بد من العلم بالجهة حتى يتأتى للقاضي الحكم ولهذا قالوا أن

هذا الشرط يختص بالقضاء — انظر مادة (٥٨٢)

(الحقوق المتعلقة بالتركة)

الاموال التي يتركها المتوفى لا تخلو حالها من احد امرين الاول ان يتعلق بها حق غيره حال حياته الثاني ان لا يتعلق بها ذلك الحق فالاموال الاولى لا تسعى تركة ولذا كان صاحب الحق المتعلق بها مقدما على غيره ولو كان تجهيز المتوفى وذلك كالشيء المرهون والمستأجر عند تعجيل الاجرة والمبيع المحبوس بالثمن والشيء الذي جعل مهراً

فاذا كان شخص مديناً لغيره ورهن عنده بيتاً مثلاً بالدين ومات الراهن كان المرتهن احق بهذا البيت ومعنى ذلك ان المرتهن يستوفى دينه أولاً قبل كل شيء من ثمن البيت لان حقه متعلق به حال حياة الراهن فان وفى ثمنه بدينه فقط فيها وان زاد الثمن عن الدين استوفى من الثمن اولاً قدر دينه والباقي يكون تركة للراهن يُفعل به ما سياتي في التركة وان نقص الثمن عن الدين اخذ كل الثمن ورجع بالباقي على التركة

فاذا فرض ان الدين كان خمسمائة جنيه وثمان البيت هو هذا المبلغ اخذ الكل وان زاد بان كان ستمائة مثلاً اخذ دينه والمائة الباقية تكون تركة وان نقص بان كان ثمنه اربعمائة مثلاً اخذ الكل ورجع بالمائة

(مادة ٥٨٢) شروط الميراث ثلاثة

(اولاً) تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى حكماً

(ثانياً) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقه بالاحياء تقديراً

(ثالثاً) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث والمورث

الباقية له على التركة

وإذا آجر شخص لآخر بيتاً عشر سنين مثلاً وقبض اجرة تلك المدة معجلاً وبعد مضي سنة مثلاً مات المؤجر فإن المستأجر في هذه الحالة يكون أحق بالبيت المستأجر من غيره على حسب الطريقة المتقدمة في المرهون فله حبسه وعدم تسليمه للورثة حتى يستوفي مقابل ما بقي له من الاجرة التي عجلها لتعلق حقه بالبيت حال حياة المستأجر فيقدم على غيره

وإذا اشترى شخص من آخر شيئاً ومات قبل استلامه ودفع الثمن قدم حق البائع على غيره من كافة الحقوق لتعلق حقه بالمبيع حال حياة المشتري فله حبس المبيع حتى يستوفي الثمن بالطريقة المتقدمة في الشيء المرهون

وإذا تزوج رجل امرأة وأمهرها فداناً من الأرض مثلاً ودخل بها ومات قبل أن تستلمه اخذته وليس لاحد حق فيه لأنها ملكته حال حياته والاموال الثانية وهي التي لم يتعلق بها حق للغير حال حياة المتوفي تسمى تركه وهي في اللغة ما يتركه الشخص ويبقيه مطلقاً وفي الاصطلاح ما يتركه الميت خالياً من تعلق حق الغير بعينه ويتعلق بها حقوق اربعة مرتبة اى مقدم بعضها على بعض

الاول التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه ويخرج من كل ماله بلا اسراف ولا تقتير فتعلق هذا الحق بالتركة بالتوسط على حسب ما علم وعهد عن الشارع ويكون ذلك في الكفن من حيث العدد ومن حيث القيمة فاما التوسط فيه من حيث العدد فهو بان يكفن بكفن السنة وهو بالنسبة للرجل ثلاثة اثواب ازار وقميص واقفاة وبالنسبة للمرأة خمسة

اثواب ازار وقيص ولقافة وخمار وخرقة يربط بها ثدياها واما المتوسط فيه من حيث القيمة فهو بان يكون من اوسط ثيابه فان كان للرجل ثوب يلبسه في الاعياد وآخر يلبسه بين اقرانه وثالث يلبسه في منزله يكفن من نوع الثاني لانه المتوسط واما المرأة فمن نوع ما تلبسه لزيارة ابويها

والاسراف فيه فيه نوعان الاول من حيث العدد بان يزداد في كفن الرجل على ثلاثة اثواب وفي كفن المرأة على خمسة والثاني من حيث القيمة بان يكفن فيما قيمته مائة مثلاً وقيمة ما يلبسه في حياته سبعون. ومحل ذلك اذا لم يوص قبل وفاته بان يكفن في شيء مخصوص فلو أوصى به تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث فان كانت تخرج منه نفدت وان لم تجزها الورثة وان كانت تزيد على الثلث فان اجازتها الورثة نفدت ايضاً وان لم تجز نفذ منها بقدر الثلث فقط وكما يبدأ من تركه الميت بصرف كل ما يلزم له كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته اذا مات قبله ولو بلحظة كولده والديه وزوجته وان كان في الزوجة خلاف فابو يوسف يلزم الزوج بتجهيزها ولو كانت غنية ومحمد لا يلزمه ولو كانت معسرة والزوج موسراً والفتوى على قول أبي يوسف ومحل الخلاف اذا لم يقم بها مانع يمنع من الوجوب عليه حالة الموت كما اذا كانت ناشزة وقته

الحق الثاني من الحقوق المتعلقة بالتركة قضاء دينه الذي له مطالب من جهة الخلق فيخرج من ماله بعد التجهيز

والدين في العرف وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالزكاة ليست بدين لان الواجب فيها تملك مال من غير ان يكون بدلا عن شيء آخر

والدين الذي عليه اما ان يكون لشخص واحد واما ان يكون لمتعدد
فان كان الاول ووفى ما بقى به فيها وان لم يف فان شاء الدائن اسقط الباقي عنه
وان شاء تركه لدار الجزاء

وان كان لمتعدد وكانت الديون متساوية في الحكم بان كانت كلها
ديون صحة او كلها ديون مرض وكان في التركة وقاء بالكل اخذ كل
دينه وان كانت التركة اقل من الديون اخذ كل منها بنسبة دينه فاذا
فرضنا ان لشخص مائة جنيه ولاخر مائتين ولاخر ثلثمائة ومجموع التركة
ستمائة او اكثر اخذ كل جميع دينه لانها وافية بالكل وان كانت التركة ثلثمائة جنيه
قسمت التركة على الديون قسمة تناسبية فيأخذ كل منهم من التركة بنسبة
دينه وحيث ان التركة نصف مجموع الديون فيأخذ كل نصف دينه فصاحب
المائة يأخذ خمسين وصاحب المائتين يأخذ مائة والثالث يأخذ مائة وخمسين
فالمجموع ثلثمائة وهو جميع التركة ولك ان تقسم التركة على مجموع الديون
وتضرب خارج القسمة في دين كل منهم فحصل الضرب هو ما يستحقه
والعمل هكذا .

$300 \div 600 = \frac{1}{2}$ و $\frac{1}{2} \times 100 = 50$ فهذا هو ما يخص
الدائن بمائة و $\frac{1}{2} \times 200 = 100$ وهذا المبلغ هو ما يخص الدائن بمائتين
و $\frac{1}{2} \times 300 = 150$ فيعطى هذا المبلغ للدائن بثلثمائة

ومرجع الطريقتين واحد فاتبع ما شئت

فان لم تتساو الديون في الحكم بان كان بعضها دين صحة والبعض
الآخر دين مرض فان كانت التركة تفي بالكل اعطى كل دينه وان لم

تف بالكل قدم دين الصحة فان بقي شيء اعطى لاصحاب ديون المرض
بالطريقة المتقدمة

ودين الصحة هو ما ثبت بالبينة او بالافرار في حال صحته او في حال
مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة كالذي وجب بدلا عن مال ملكه او
استهلكه ولكن الاول دين صحة حقيقة والثاني دين صحة حكما أي انهما
متساويان في الحكم

ودين المرض هو ما اقر به في مرض موته ولم يعلم ثبوته بطريق المعاينة
او اقر به عند خروجه للمبارزة او للقتل قصاصاً ولكن الاول دين مرض
حقيقة والثاني دين مرض حكما فهما في الحكم سواء

فان كان الدين لله سبحانه وتعالى كدين زكاة وكفارة وقضية وغيرها
من الواجب له تعالى فاما ان يوصى به قبل موته اولا فان لم يوص به سقط
بالموت عندنا لانها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فات الشرط
الا ان يتبرع بها الورثة وان اوصى به قبل وفاته اعتبرت وصية فلا تنفذ الا من
الثالث الا اذا اجازها الورثة فاتها تنفذ من الكل

الحق الثالث من الحقوق المتعلقة بالتركة تنفيذ ما اوصى به من ثلث
ما بقي بعد تجهيز وقضاء الدين لا من ثلث كل المال فاذا اوصى لرجل
بثلث ماله وكانت تركته تسعمائة جنيه ولكن صرف منها في تجهيزه عشرون
جنيهاً وكان عليه مائتان وثمانون جنيهاً ديناً واراد الموصي له ان يأخذ ثلث كل
التركة قبل التجهيز وقضاء الدين يمنع من ذلك ويعطى ثلث الباقي بعدهما
ولو اوصى لشخص بمائة جنيه وكانت تركته ثلثمائة ولكن يجوز بخمسة

عشر جنيهاً وكان عليه خمسة وثمانون جنيهاً ديناً فاراد الموصي له أخذ كل
المائة لأنها ثلث التركة وامتنعت الورثة من ذلك اعطى ثلث المائتين الباقيتين
بعد التجهيز وقضاء الدين

ولو فاته صلاة وأوصى بأن يطعم عنه فلي الورثة ان يطعموا عنه من
ثلث ما بقي بعدهما لكل صلاة نصف صاع من بر وان فاته صوم رمضان
بمرض او سفر وتمكن من قضاؤه بعد برئه او اقامته ولم يقض حتى مات
وأوصى بالا طعام فلي الورثة ان يطعموا لكل يوم نصف صاع من بر. ولو
حج عنه الوارث بلا وصية يرجى من الله تعالى قبوله

واذا اجتمع دين الله تعالى الموصى به مع الوصية للعباد فاما ان يفي
الثلث بالكل او لا يفي . فان كان الاول نفذ كل من الوصيتين وان كان الثاني
قدمت الوصية للعباد اولاً فان بقي شيء صرف الى الوصية بحقوق الله تعالى
وان لم يبق شيء سقطت الوصية بحقوق الله تعالى فاذا اوصى لشخص بثمانين
جنيهاً وبأن يطعم عن صومه وصلاته وكانت تركته بعد التجهيز والتكفين
ثلثمائة جنية وكانت المائة الي هي ثلثها بقي بالكل نفذت الوصيتان

ولو فرض ان ما اوصى به حقاً لله تعالى يزيد على العشرين الباقية بعد
الثمانين الموصى بها لشخص معين نفذت الوصية في هذا المقدار فقط ولو
كانت الثمانون ثلث تركته بعد التجهيز والتكفين بان كانت التركة مائتين
واربعين جنيهاً اعطى الموصى به هذا المقدار ولا تجبر الورثة على تنفيذ الثانية
لان الوصية للعباد قد استغرقت الثلث وانما قدم حق العباد على حق الله
تعالى لان العبد محتاج والله هو النفي

واعلم ان الوصية اما ان تكون مطلقة او مقيدة فان كان الاول فقد اتفقوا على انها مقدمة على الارث كأن يقول اوصيت لفلان بهذا البيت أو بمائتي جنيه فقبل ان تأخذ الورثة شيئاً يعطي الموصى به للموصى له ويقسم ما سواه على الورثة لكن بشرط ان يخرج من ثلث المال فان كان اكثر من الثلث اعطى قدر الثلث فقط الا اذا اجازت الورثة الوصية وهم من اهل التبرع

وان كان الثاني كأن يقول اوصيت لفلان بثلث مالي أو برבעه ففيه خلاف فمن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قال انها مقدمة كالمطلقة ومن نظر الى انها شائعة في التركة زداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقديم فيها أصلاً بل الموصى له شريك للورثة ولكن الممول عليه انها مقدمة على الارث مطلقاً اي سواء كانت معلقة او مقيدة

فقد عانت من ذلك ان الوصية مقدمة على الارث وهو خيرة عن الدين وان كان ظاهر الآيات القرآنية يفيد أنها مقدمة على الدين مثل قوله تعالى (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن) لئن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين) فظاهر هذا انها مقدمة على الدين لدكرها قبله والجواب عن ذلك ان السر في تقديمها عليه انها تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق اخراجها على الورثة فكانت لذلك مظنة للتهاون فيها بخلاف الدين فان نفوس الورثة معائمة الى ادائه لكونه في مقابلة شيء وربما كان الشيء المقابل له

موجوداً في التركة في تقديم ذكرها بعث على ادائها معه وتنبيهه على أنها مثله في وجوب الاداء والمصارعة اليه ولذلك جرى بينهما بكامة التسوية وهي أو وروي عن سيدنا علي كرم الله وجهه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية

الحق الرابع من الحقوق المتعلقة بالتركة الارث وهو اصطلاحاً حق قابل للتجزئ يثبت لمستحقة بعد موت من كان له ذلك

فحينئذ يقسم الباقي بعد الحقوق المتقدمة على الورثة الذين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة او الاجماع فمن الذين ثبت ارثهم بالكتاب الزوجان كما في الآية المتقدمة (ولكم نصف ما ترك ازواجكم الخ) والذين ثبت ارثهم بالسنة الجدات لقوله عليه الصلاة والسلام «أطعموا الجدات السدس » ومن الذين ثبت ارثهم بالاجماع الجد فانهم أجمعوا على انه قائم مقام الاب عند عدمه وابن الابن فانهم أجمعوا ايضاً على انه قائم مقام الابن عند عدمه وبنت الابن فانها قائمة مقام البنت الصلية عند عدمها بالاجماع

ومحل القسمة اذا تعددت الورثة فان كلا يأخذ حقه من التركة كما اذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن وزوجة وأخ شقيق فالبنت تأخذ النصف وبنت الابن تأخذ السدس وزوجة تأخذ الثمن والاخ الشقيق يأخذ الباقي بطريق التعصيب فاذا كان الموجود من الورثة واحداً فقط فاما ان يكون غير الزوج و الزوجة او واحداً منهما فان كان غيرها استحق الكل لانه ان كان عصبه كالابن او الاخ الشقيق او الاخ لاب أخذ الكل بطريق التعصيب وان كان صاحب فرض كالبنت والاخوت والام أخذ بعض التركة

بطريق الفرض والبعض الآخر بطريق الرد وان كان احد الزوجين أخذ فرضه فقط لانه وان كان صاحب فرض مثل الاخت والام ولكن لا يرد عليهما ما بقي من التركة فلا يستحق الكل

وانما قدمت الحقوق المتعلقة بالمال حال الحياة على غيرها لتقديمها عليه حال حياة الشخص فكذا بعد وفاته لان حالة الوفاة معتبرة بحالة الحياة فكما ان المرتهن احق من الراهن بالرهن حال حياته يكون احق به بعد وفاته خصوصاً وان هذا المال ليس بتركة للمتوفي كما عرفته مما تقدم . وانما رتبنا الحقوق الاربعة المتعلقة بالتركة الترتيب المتقدم لما ستعرفه فقدم التجهيز على قضاء الديون لانه بعد وفاته كالنفقة عليه حال حياته اذ منه الكفن وهو كاللباس حال الحياة واذا اريد قضاء دين شخص حال حياته من أمواله تركت له نفقته ونفقة من تلزمه اولاً وسدد دينه من الباقي فكذلك يقدم بعد الوفاة على قضاء الديون ما هو كالنفقة

وقدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان الدين مستحق بعوض ولو وصية بغير عوض ولا شك ان الاول اقوى وربما كان العوض الذي في مقابلة هذا الدين موجوداً في التركة فقدم قضاؤه على الوصية

وقدمت الوصية بالثلث على الارث لاننا لو قدمنا الارث عليها لم يبق شيء للموصي له اذ الورثة يفتسمون التركة بينهم فتقديمها على الارث ضروري وحيث لم يبق للارث مرتبة الا الرابعة - انظر مادة (٥٨٣)

(مادة ٥٨٣) يتعلق بمسألة الميت حقوق اربعة مقدم بعضها على بعض (اولاً) يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دينه —

وبعد التجهيز وقضاء الدين وتنفيذ الوصية من الثلث اذا كانت لأجنبي
ولم تجز الورثة يعطى الباقي للمستحقين الا انهم ليسوا في مرتبة واحدة بل
بعضهم اولى من البعض الآخر عند الاجتماع — وهم عشرة
الاول صاحب القرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز أو
السنة أو الاجماع وقد عرفت كلا منهم مما تقدم
وأصحاب الفروض اثنا عشر اربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح
وان علا والاخ لأم والزوج وثمانية من الاناث وهن البنت وبنت
الابن والام والجددة الصحيحة والاخت الشقيقة والاخت لأب والاخت
لأم والزوجة

فالموجود منهم يأخذ فرضه اولا وما بقى أخذه العاصب النسبي فان لم
يبق شيء من فروضهم فلا شيء له فاذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن وأم
وأخ شقيق كان للبنت في هذه المسألة النصف ولبنت الابن السدس واللام
السدس ايضاً والباقي وهو السدس للاخ الشقيق واذا توفيت الزوجة عن
زوج وأخت لأب وابن أخ شقيق كان للزوج في هذه المسألة النصف وللأخت
لأب النصف ايضاً وحيث ان فرضهما استغرق التركة فلا شيء لابن

(ثانيا) قضاء ماوجب في الدمة من الديون من جميع مابقى من ماله

(ثالثا) تنفيذ ماوصى به من ثلث مبقى بعد الدين

(رابعا) قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الدين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة أو
الاجماع والا فالكل لواحد منهم اذا اهرد غير الزوج والزوجة فانهما لا يرثان كل
التركة هذا اذا لم يتعلق بها حق الغير كآرهن او غيره من الحقوق المملقة بعين المال
في حال الحياة

الاخ الشقيق

الثاني من المستحقين للتركة العاصب بنفسه من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد اخذ اصحاب الفروض فروضهم او يأخذ الكل عند عدم اصحاب الفروض فاذا توفي شخص وترك عاصباً بنفسه نسيباً فاما ان يكون معه اصحاب فروض اولا فان كان معه اصحاب فروض فاما ان تكون فروضهم غير مستغرقة للتركة او مستغرقة لها فان كانت فروضهم غير مستغرقة للتركة اخذ الباقي وان كانت فروضهم مستغرقة للتركة فلا شيء له. وان لم يكن معه اصحاب فروض اخذ الكل فاذا توفي شخص ولم يترك الا ابناً او اخاً شقيقاً او ابن أخ لاب اخذ الموجود منهم الكل بطريق التعصيب

والعاصب بنفسه النسبي ينحصر في اربع جهات البنوة والابوة والاخوة والعمومة فالبنوة تشمل الابن وابن الابن وان سفل والابوة تشمل الأب والجد الصحيح وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب وان نزل كل منهما والعمومة تشمل العم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن العم لاب وان نزل كل منهما فهؤلاء هم العصبات النسبية

وليسوا في الاستحقاق سواء بل هم مرتبون بالترتيب الذي سيلقى عليك فيقدم اولا بالجهة وثانياً بالدرجة وثالثاً بالقوة فان اتفقوا فيها استووا في الاستحقاق فجأة البنوة وان نزلت مقدمة على جهة الابوة وهذه مقدمة على جهة الاخوة وهذه مقدمة على جهة العمومة فان وجد شخصان من جهة واحدة كالابن وابن الابن قدم الابن لانه اقرب درجة وان وجد

شخصان متحdan في الجهة والدرجة قدم الاقوى كأخ شقيق وأخ لأب فيحجب
الاول الثاني فان استووا في الكل استووا في الاستحقاق كابنين او أخوين
شقيقين اولاب وسيظهر ذلك بما لا مزيد عليه في الارث بالتعصيب

وانما قدمت أصحاب الفروض على العصبات النسبية لقوله عليه الصلاة
والسلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلا أولى رجل ذكر »
ولان اصحاب الفروض انما قدرت لهم تلك السهام بلا تعرض لغيرهم ليأخذوها
من التركة ابتداء فان بقي شيء يأخذه غيرهم

ولان في تقديم العاصب النسبي حرمان اصحاب الفروض اذ ليس له
شيء مقدر بل يأخذ الكل بطريق العصوبة فلو بدأنا به لم يبق شيء
لاصحاب الفروض

ومحل تقديم اصحاب الفروض على العاصب النسبي اذا لم يكن صاحب
الفرض محجوباً به والا فلا يأخذ شيئاً فاذا توفي شخص عن بنت وأم
وأخ لأب أخذت البنت فرضها وهو النصف وأخذت الام السدس والباقي
للاخ للاب فكل من البنت والام اخذ فرضه لانهما ليستا محجوبتين بالاخ
اما اذا توفي شخص عن اخت شقيقة وابن او عن اخت لاب وجد فالابن يأخذ
كل المال في الصورة الاولى ولا شيء للأخت الشقيقة معه لانها محجوبة
به وان كانت صاحبة فرض والجد يأخذ كل المال في الصورة الثانية ولا شيء
للأخت للاب معه لانها محجوبة به وان كانت صاحبة فرض ولا
يمكنك أن تقف على هذا الموضوع تمام الوقوف الا بعد معرفة
الحجب

الثالث من المستحقين للتركة العصة السبية وهو مولى المتاة وهو من كان سبياً اثبوت قوة حكمية للرفيق يرفع بها عن نفسه يد الاستيلاء والتملك ويصير بها اهلاً للولاية والشهادة والمالكية فعند عدم العصة النسبية يعطى للعصة السبية وانما كان العاصب السابق عاصباً نسبياً وهذا عاصب سببي لان عصبية الابن والاب مثلاً آتية من جهة النسب وعصبية المعتق آتية من جهة السبب وهو المعتق والعاصب النسبي بنفسه لا يكون الا مذكراً بخلاف العاصب السببي فانه عبارة عن الشخص المعتق سواء كان مذكراً او مؤنثاً

والولاية ثابتة للمعتق على عتيقه سواء كان العتق اختيارياً او اضطرارياً فالاختيارى ان يعتق عليه بلفظ اعتاق او فرعه كتدبير واستيلاد او بشرائه ذا رحم محرم منه والاضطرارى بان يرث ذا رحم محرم منه فيعتق عليه فان الارث اضطرارى وحيث انه دخل في ملكه به عتق عليه لقوله عليه الصلاة والسلام «من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولاه»

فاذا توفى شخص وترك اصحاب فروض وعاصباً نسبياً وعاصباً سببياً أخذ اصحاب الفروض فروضهم وان بقي شيء من التركة أخذه العاصب النسبي ولا شيء للعاصب السببي لانه متأخر عنه فاذا لم يكن هناك عاصب نسبي أخذ العاصب السببي ما ابقته اصحاب الفرائض وكذا اذا توفى شخص ولم يترك اصحاب فروض ولا عاصباً نسبياً وترك عاصباً سببياً أخذ كل التركة

الرابع من المستحقين للتركة عصة العاصب السببي بانفسهم ولا يكونون الا من المذكور وهم منحصرون في اربع جهات الاولى بنوة المعتق وتشمل

ابنه وابن ابنة وان سفل .الثانية ابوته وتشمل أب المعتق وجده الصحيح وان
علا .الثالثة اخوة المعتق وتشمل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ لاب وان نزل كل منهما .الرابعة عمومة المعتق وتشمل عمه الشقيق
وعمه لايه وابن عمه الشقيق وابن عمه لايه وان نزل كل منهما - وترتيبهم في
الاستحقاق يكون كترتيبهم في الجهات المتقدمة فبنوة المعتق مقدمة على ابوته
وابوته مقدمة على اخوته واخوته علي عمومته ويسمى هذا التقديم
تقديمًا بالجهة وقس التقديم بالدرجة وبالقوة على ما تقدم لك في ارث العصابات
النسبية

فاذا توفي شخص وترك اصحاب فروض وعاصبًا نسبيًا وعاصبًا سبييًا
وعصبة العاصب السبي اخذ اصحاب الدروض فروضهم أولًا وان بقي شيء
أخذه العاصب النسبي ولا شيء للعاصب السبي لانه مؤخر عن العاصب
النسبي ولا امصيته لانها مؤخرة عنه فاذا لم يستحق هو فمن باب أولى من
هو مؤخر عنه فاذا لم يترك الا اصحاب فروض وعصبة العاصب السبي اخذ
اصحاب الدروض فروضهم والعصبة تأخذ الباقي فاذا توفي الزوج عن زوجته
وبنته وابن معتقه مثلاً اخذت الزوجة فرضها وهو الثمن في هذه الحالة والبنت
النصف والباقي يأخذه ابن المعتق

وانما قدم العاصب النسبي على السبي لانه اقوى منه اذ عصوبته آتية من
جهة النسب فهي اقوى مما هي آتية من جهة السبب وقدم العاصب السبي
على عصبة لانها ما انتسبت الى المعتق بفتح التاء الا بالمعتق بكسر هاء فهو
الواسطة والقاعدة ان كل من ادلى بواسطة حجبه تلك الواسطة الا اولاد الام

فإنهم ينتسبون بها ومع ذلك لا تحجبهم وستعرف كل ذلك معرفة تامة في الحجب ان شاء الله تعالى فإذا عدم المعتق وعصبته وكان للمعتق معتق استحق كل المال أو ما ابقته اصحاب الفرائض فإن لم يوجد فعصبته بأنفسهم على الترتيب الذي عرفته في عصبه المعتق

الخامس ذوو الرد فيرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم فالرد عليهم لا يكون الا عند عدم العصبات سواء كانت نسبية أو سببية اذ لو وجد عاصب مطلقاً اخذ ما ابقته اصحاب الفرائض ولا يتأثر أيضاً الا اذا كانت فروضهم غير مستغرقة للتركة لان الفروض لو استغرقتها لم يبق شيء حتى يرد عليهم فإذا توفيت الزوجة عن زوج وام واخ لام اخذ الزوج النصف والام الثلث والاخ لام السدس وهذه الفروض مستغرقة للتركة فلا رد حيثئذ واذا توفي شخص عن أم واخ لام أخذت الام الثلث والاخ لام السدس وهذان القرضان عبارة عن النصف فلم تستغرق الفروض التركة فيرد النصف الباقي عليهما بقدر استحقاقهما وحيث ان الام تستحق مثلي ما يستحق الاخ لام فيرد الباقي عليهما أثلاثاً فتأخذ الام ثلثي النصف وهو عبارة عن الثلث ويأخذ الاخ لام ثلث النصف وهو عبارة عن السدس وحينئذ تجعل المسئلة من ثلاثة للام اثنان منها فرضاً ورداً وللأخ لام واحد فرضاً ورداً أيضاً فالام اخذت الثلث بالفرض ومثله بالرد والاخ لام اخذ السدس فرضاً ومثله رداً

ثم انه لا يرد على كل اصحاب الفروض بل بعضهم وذلك انهم ينقسمون قسمين اصحاب فروض نسبية واصحاب فروض سببية فاصحاب الفروض النسبية

الاب والجد الصحيح والاخ لام والبنت وبنت الابن والام والجددة والاخت
 الشقيقة والاخت لاب والاخت لام . واصحاب الفروض السببية الزوجان
 فالقسم الاول يرد عليه ما بقي من التركة بعد الفروض ان لم يكن
 فيهم عصة فان كان وهما الاب والجد أخذ كل منهما الباقي بطريق التعصيب لا
 الرد . والثاني لا يرد عليه فليس له في التركة الا فرضه وان لم يوجد عاصب .
 وانما سمي الاول صاحب فرض نسبي والثاني صاحب فرض سببي لان
 كل افراد القسم الاول استحقوا الفروض من جهة النسب اي القرابة
 بخلاف الزوجين فانهما استحقا لفرض بجهة السبب وهو الزوجية وانما رد
 على اصحاب الفروض النسبية لا السببية لان قرابة افراد القسم الاول باقية
 بعد الموت بخلاف السبب الذي هو الزوجية فانه انقطع بالموت

السادس من المستحقين لتركته ذوو الارحام وهم الذين لم قرابة للميت
 وليسوا بعصبة ولا ذوي فرض وحيث قد عرفت مما تقدم اصحاب الفروض
 والعصبات تعرف ان كل من كان قريبا للميت وليس واحدا منهما فهو من
 ذوي الارحام كابن البنت وبنت البنت وابي الام وابن الاخت وستعرف
 جميعهم عند كيفية توريثهم ان شاء الله تعالى فاذا توفي شخص ولم يترك
 اصحاب فروض نسبية ولا عصة وكان له ذوو ارحام اخذوا تركته وكذلك
 اذا ترك صاحب فرض سببي كما اذا ماتت الزوجة عن زوجها وابن بنتها أخذ
 الزوج فرضه وهو النصف والباقي لابن البنت لان الزوج من اصحاب
 الفروض السببية فلا يرد عليه شيء بعد اخذ فرضه بخلاف ما اذا كان الوجود
 من الوارثين صاحب فرض نسبي فانه يأخذ فرضه ويرد عليه الباقي وبخلاف

ما اذا ترك عاصباً سواء كان نسيباً او سبيياً مع ذي الرحم فانه لا يأخذ شيئاً لان العاصب يستحق الكل بطريق التعصيب وهو مقدم على ذوى الارحام السابع من المستحقين للتركة مولى الموالاة وهو الذى قبل موالاة الميت حين قال له أنت مولاي ترثني اذا مت وتعمل عني اذا جنيت فالشخص الموالى بكسر اللام يقال له الادنى والموالى بفتحها يقال له الأعلى ويشترط فى الادنى ستة شروط

الاول ان يكون حراً لانه لو كان رقيقاً فليس له ان يوالى غير سيده اذ هو وكسبه ملك له فليس له ان يوالى غيره - الثاني ان يكون غير عربي لانه لو كان عربياً كان معروف النسب ومتى كان معروف النسب فليس له ان يوالى غير آبائه - الثالث ان لا يكون معتقاً اذ لو كان أصله رقيقاً وأعتق كان ولاؤه لمن أعتقه ولعصبته فليس له ان يعطي هذا الولاء الى غيرهم - الرابع ان لا يكون له وارث نسيب بأن لم يكن له ابن او أخ او بنت مثلاً اذ لو كان له وارث فليس له ان يورث غيره مع وجوده - الخامس ان لا يكون بيت المال عقل منه فان حصل ذلك كما اذا جنى جناية ولا مال عنده فدفعت بيت المال ما لزمه من تلك الجناية صار واه فليس له ان يخرج نفسه من ولايته ويوالى غيره - السادس ان لا يكون عقل عنه مولى موالاة آخر فان حصل ذلك بأن والى شخص غيره وجنى جناية فدفعت الموالى بفتح اللام ما لزم الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الاول الى موالاة غيره لان حقه تأكد بالعقل

فتم حصل عقد بالكيفية المتقدمة وتوفرت الشروط فى الموالى بكسر

اللام ثبتت الولاية عليه للموالى بفتحها وصار وارثاً له عند عدم من ذكر قبله
من المستحقين

وإذا فرض ان الموالى بفتح اللام توفرت فيه الشروط المتقدمة ووالى
الآخر صح وصار كل منهما وائياً للآخر يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى
فمقتد الموالاة كما يصح من جانب واحد يصح من الجانبين متى توفرت الشروط
في كل منهما

واستحقاقه ثبت بقوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم)
وقد كان الوارث بالموالاة في ابتداء قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة مع
وجود ذوي الارحام ثم نسخ بآية (وأولوا الارحام بعضهم أولي ببعض)
فأخر التوارث به عنهم ولم يهمل الحديث « المسامون عند شروطهم فيما احل »
وتقوم عصبة مولى الموالاة مقامه عند عدمه وترتيبها كترتيب عصبة المعتق
فاذا توفي شخص وترك صاحب فرض نسبي او عصبة او ذا رحم فلا
يأخذ مولى الموالاة شيئاً لان صاحب الفرض النسبي يأخذ كل التركة فرضاً
ورداً والعاصب يستحق الكل بطريق العصوبة وذو الرحم يستحق الكل
واما اذا ترك صاحب فرض نسبي ومولى موالاة أخذ صاحب الفرض فرضه
والباقي يأخذه مولى الموالاة وكذا اذا مات شخص ولم يترك صاحب فرض
اصلاً ولا عاصباً مطلقاً ولا ذا رحم وترك مولى موالاة او عصبته اخذ هو او
عصبته كل التركة

الثامن من المستحقين للتركة المقر له بالنسب ولكن لا بد فيه من
قيود أربعة — الاول ان يكون مجهول النسب اذ لو كان معروفه لم يصح

هذا الاقرار أصلاً - الثاني ان يكون محمولا على غيره كأن يقول المقر هذا ابن أبي أخي أو هذا ابن ابني أو عمي مثلاً فإن هذا الاقرار يتضمن حمل النسب على الغير وهو الاب في المثال الاول والابن في المثال الثاني والجد في المثال الثالث وهو غير صحيح في حق ذلك الغير ويصح في حق نفسه فتلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث

فاذا لم يكن النسب محمولا على غيره بل على نفسه كما اذا قال هذا ابني واشتمل على شرائط صحته بان كان مجهول النسب ويولد مثله لمثله صح الاقرار واندرج في الورثة النسبية المتقدمين

الثالث عدم ثبوت نسب المقر له من ذلك الغير بأن لم يصدقه ابوه في هذا النسب او لم يصدقه الورثة أو لم يشهد معه رجل آخر اذ لو صدقه الاب او الورثة وكانوا من اهل الاقرار او شهد معه على النسب رجل آخر يكون كباقي الورثة المتقدمين

الرابع ان يموت المقر على اقراره فلو رجع عنه او انكره ثم مات لا يرث المقر له من المقر لان هذا الاقرار وصية معنى فصح رجوعه عنه ولا ينتقل الارث الى فرع المقر له ولا الى اصله فاذا توفي شخص ولم يترك الا المقر له بالنسب على الغير أخذ كل التركة وكذلك اذا ترك احد الزوجين معه فان احد الزوجين يأخذ فرضه والمقر له بالنسب المذكور يأخذ الباقي لان أحد الزوجين لا يرد عليه بخلاف ما اذا ترك صاحب فرض غير احد الزوجين فانه يأخذ الكل فرضاً ورداً وبخلاف ما اذا ترك عاصباً مطلقاً فانه يأخذ الكل بطريق المصوبة وكذا اذا ترك احداً من ذوى الارحام فانه

يأخذ الكل ايضاً ومثله ما اذا ترك مولى الموالاة او احداً من عصبته فانه يأخذ كل المال ولا شيء للمقر له لان الكل مقدمون عليه في الاستحقاق التاسع من المستحقين للتركة الموصى له بما زاد على الثلث لان الوصية ان كانت بالثلث لاجنبي فانها تنفذ وان لم ترض للورثة وتكون مقدمة على الارث واما الوصية المتأخرة الى الدرجة التاسعة فهي بالزائد على الثلث سواء كان الكل أولاً فلا يستحق الموصى له الزائد على الثلث سواء كان الكل أولاً الا اذا لم يوجد احد ممن تقدم او وجد ولكن لا يستحق كل التركة كأحد الزوجين فانه لا يستحق الا فرضه وحيثئذ فليس له الحق في المعارضة

العاشر من المستحقين للتركة بيت المال وهو مكان يوضع فيه المال تحت يد أمين ليصرف في مصارفه لشرعية اي اذا لم يوجد واحد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على أنها مال ضائع فصارت لجميع المسلمين فتوضع تحت يد الأمين ليصرفها في مصارفها الشرعية وليس ذلك بطريق الارث بناء على ان الكل اخوة (انما المؤمنون اخوة) بدليل ان الذمي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال مع انه لا ميراث للمسلم من غيره ويشهد له ايضاً انه يسوى بين المذكور والمؤنث من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الموارث — ويشهد له ايضاً انه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه وللولد مع والده واو كان ارثاً لما صبح كل ذلك

وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان بيت المال ان كان منتظماً يقدم على الرد وذوي الارحام وان لم ينتظم رد على ذوى القربى النسبية

بنسبة فروضهم فان لم يوجد يصرف لذوي الارحام ولا ميراث عنده أصلاً
لمولى الموالاة ولا للمقر له بالنسب على الغير - انظر مادة (٥٨٤)

(مادة ٥٨٤) المستحقون للتركة عشرة اصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي
(الأول) صاحب القرص وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز أو السنة أو الاجماع
(الثاني) العصبه من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد القرص أو الكل
عند عدم صاحب القرص

(الثالث) العصبه السببية وهو مولى العناقة وهي عصبية سببها نعمة المعتق

(الرابع) عصبته بانفسهم على الترتيب والمعتق لأرث من معتقه

(الخامس) ارد على ذوي المروض السببية تقدر حقوقهم

(السادس) ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوي المروض وذوو الرحم هم الدين

لم قرابة للميت وليسوا بعصبه ولا ذوي سهم

(السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص والاه آخر بشرط كون الادني حراً

غير عربي ولا معتقاً لعربي ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة
آخر وكونه مجهول النسب بان قال ات مولاي ترثني اذا مت وتعتقل عني اذا خنت
وقال الآخر وهو حر مكلف قبلت فيصح هذا المقعد ويصر القابل وارثاً واذا كان
الآخر ايضاً مجهول النسب الى آخر شروط الادني وتال الاول مثل ذلك وقبله ورث
كل منهما صاحبه وشغل عنه فمن مات وترك مولى الموالاة واحد الزوجين فالباقي من
التركة بعد نصيب حد الزوجين له

(الثامن) الامر له بالنسب وهو من اقر له شخص انه اخوه أو عمه بحيث لم يثبت

ماقراره نسبه من ابني المقر وان يصر المقر على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم يكن
للمقر وارث معروف غير احد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فما بقي
من التركة بعد نصيب احد الزوجين فهو له

(التاسع) الموصي له بجميع المال وهو من اوصى له شخص لا وارث له غير احد

الزوجين أو لا وارث له أصلاً فله باقي التركة بعد نصيب الزوج أو الزوجة أو كلها

(العاشر) بيت المال يوضع فيه المال الذي لا مستحق له من ذكر بطريق الحفص

ويصرف في مصارفه

❦ الباب الثاني ❦

❦ في لموانع من الارث ❦

اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في عرف القرضيين ما تفوت به اهلية الارث بعد قيام سببه فما يفوت به الارث دون اهليته ليس بمانع بل هو حاجب والممنوع عن الميراث لقوات الاهلية يسمى محروماً والممنوع من الارث لوجود من هو مقدم عليه يسمى محجوباً والفرق بينهما ان المحروم لا يؤثر على غيره من الورثة أصلاً بخلاف المحجوب فانه يؤثر على غيره — مثلاً الزوج يستحق النصف عند عدم وجود الفرع الوارث والرابع عند وجوده فاذا فرض ان امرأة توفيت عن زوجها وابنها الرقيق استحق الزوج النصف وان كان ابنها موجوداً لانه قام به مانع من موانع الارث وهو الرق فهو محروم فلا يؤثر على الزوج في استحقاقه النصف والاخوة لأُم يستحقون الثلث في بعض الاحوال ويحجبون بالاب حجب حرمان والأُم تستحق الثلث اذ لم يكن معها فرع وارث او اثنان من الاخوة والاخوات فان وجد معها واحد من المذكورين استحققت السدس فاذا فرض ان شخصاً توفي وترك أمه وأباه واخوته لأمه فالأم تأخذ السدس لوجود الاخوة لأم وان كانوا محجوبين بالاب

والموانع المذكورة اربعة

الاول الرق وهو في اللغة الضعف يقال رق الثوب اذا ضعف وفي الاصطلاح عجز حكى قائم بالانسان بمعنى ان الرقيق عاجز لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية والملك — والرق يمنع التوارث مطلقاً اي

سواء كان كاملاً كالقن والمكاتب أو ناقصاً كالمدير وأم الولد فالقن هو المملوك الذي لم يثبت له نوع من أنواع الحرية أصلاً والمكاتب هو الذي كاتبه سيده على مبلغ معلوم بأن قال له كاتبك علي عشرين جنيهاً مصرية مثلاً إن أديتها لي تصير حراً فكل من هذين كامل الرق أما القن فظاهر وأما المكاتب فاقوله عليه الصلاة والسلام « المكاتب رقيق ما بقي عليه درهم » — والمدير هو المملوك الذي قال له سيده أنت حر بعد موتي . وأم الولد هي الامة التي أتت بولد من السيد فادعاه بأن قال هذا الولد ابني فإنه يثبت نسبه منه وتصير الامة أم ولد فهذان رقبهما ناقص لانهما اكتسبا شيئاً من الحرية ولذا لا يجوز للسيد بيعهما ويعتقان بموت السيد

وانما كان الرق مانعاً من الارث لانه يناق أهلية الملك اذ الرقيق لا يملك المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضاً بالارث ولان جميع ما في يده من المال لمولاه فلو ورثناه من أقاربه لدفع المال الذي أخذه لسيده فيكون توريثاً للاجنبي بلا سبب وهو باطل اجماعاً

ويستثنى من ذلك المكاتب الذي مات عن وفاء فإنه يعتق في آخر حياته ويؤدي بدل كتابته من المال الذي تركه وما بقي فهو ميراث لورثته الموجودين وقت الموت سواء كانوا موجودين وقت الكتابة أولاً — انظر مادة (٥٨٥)

(مادة ٥٨٥) موانع الارث اربعة

(الاول) الرق وافرا كان كالقن والمكاتب او ناقصاً كالمدير وام لولد لان الرق يناق أهلية الارث لانها باهنية الملك رقبه

الثاني من موانع الارث القتل ولكن ليس كل قتل ما نعمانه وذلك ان القتل الذي يتعلق به احكام مخصوصة على خمسة انواع - الاول العمد الثاني شبه العمد الثالث الخطأ الرابع ما جرى مجرى الخطأ الخامس القتل بتسبب فالذي يمنع الارث من هذه الانواع هو القتل الذي يتعلق به حكم القصاص او الكفارة وهو الاربعة الاول فان الاول فيه القصاص والثلاثة التي بعده فيها الكفارة وان كانت فيها الدية ايضاً - فالعمد هو ان يعتمد شخص ضرب آخر بشيء لا تطيقه البنية غالباً سواء كان هذا الشيء مفترقاً للاجزاء كالسلاح والممدد من الخشب والحجر او غير مفترق لها كحجر ثقيل وبرة في مقتل وهذا هو الممول عليه . وفي هذا النوع الاثم والقصاص ولا كنارة فيه لأنه كبيرة محضة بدليل قوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) وقوله عليه الصلاة والسلام « أكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور » وفي الكفارة معنى العبادة بدليل ان للصوم والاشتاق فيها مدخلا فلا يناط بها

وانما اشترط في العمد ان يكون بآلة لا تطيقها البنية في الغالب لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليل ودليله استعمال القاتل آلة القتل فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية ولهذا لم يقبل قول القاتل لم افصد قتله لان استعمال آله المتقدمة دليل عليه فلا يلتفت الى قوله

وشبه العمد هو ان يعتمد شخص ضرب آخر بما تطيقه البنية غالباً

كضربه بكفه او بعصا معتادة او حجر خفيف على القول الظاهر - وموجب هذا الاثم لتعمد الضارب والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القصاص لانه لم يتعمد قتله - والكفارة هي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا دخل للاطعام في هذه الكفارة لان النص لم يرد به والمقادير توقيفية والدية المغلظة مائة من الابل خمس وعشرون من التي طعنت في السنة الثانية ومثلها من التي دخلت في السنة الثالثة ومثلها من التي طعنت في الرابعة ومثلها من التي دخلت في الخامسة وتسمى الاولى بنت مخاض والثانية بنت لبون والثالثة حقة والرابعة جذعة هذا اذا قضى بها من الابل فان قضى بها من النقود تكون الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة

والخطأ ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون خطأ في الظن او خطأ في الفعل فالاول كأن يرى شبحاً من بعد فيظنه صيداً فيرميه فاذا هو انسان والثاني كأن يرمي غرضاً او صيداً فيصيب آدمياً

وما جرى مجرى الخطأ كالانقلاب نائم على شخص أو سقوطه عليه من سراح فيقتله

وموجب كل منهما الكفارة والدية المخففة على العاقلة والاثم وان كان أخف من اثم القتل العمد وشبهه والدية المخففة لا تظهر الا اذا كانت من الابل فاتها تكون اخماساً عشرون من الذكور التي مضى عليها سنة ودخلت في الثانية ومثلها من الاناث ومثلها من التي مضى عليه سنتان ودخلت في الثالثة ومثلها من التي دخلت في الرابعة ومثلها من التي طعنت في الخامسة

فان كانت من النقود فكما تقدم في المغلظة وهذا رأي بعضهم ويرى بعضهم ان المغلظة لا تكون الا من الابل ارباعاً واما المختفة فانها تكون من الابل اخماساً او من الدنانير او الدراهم وهذا هو الظاهر اذ به تظهر فائدة التغليظ والتخفيف

والقتل بتسبب كما اذا حفر شخص بئراً او وضع حجراً في غير ملكه فوق مورثه في البئر او عثر في الحجر فوق قنات وموجب هذا النوع الدية المختفة على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل عليه اثم الحفر والوضع في غير ملكه وهذا النوع لا يحرم من الارث كما عرفته مما تقدم

والقتل العمد لا يمنع من الارث الا اذا كان بغير حق فان كان بحق كما اذا قتل مورثه قصاصاً او حداً بان قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه الاناث لاجل الزنا فانه يرث منها عندنا لكن لا بد من تحقق الزنا اما بمجرد التهمة فلا يرث و دفعاً عن نفسه كما اذا اراد مورثه قتله ولا يمكن دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله فانه يرثه

ومثله ما اذا كان القاتل صبيّاً او مجنوناً فانه يرث المقتول ايضاً وكذا لو اكره شخص على قتل مورثه بوعيد تتل ففعل يرث ايضاً

ولكن يقال كيف تستثنى هذه الصور مع ان مقتضى قوله عليه الصلاة والسلام «القاتل لا يرث» انه يحرم مطلقاً كاذهب اليه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والجواب عن ذلك انه انما اخرج القاتل بحق لان الحرمان شرع عقوبة على القتل المحظور فاذا كان بحق فلا حظار فيه فلا عقوبة فلا منع من الارث.

وانما اخرج القاتل بسبب لانه ليس بقاتل حقيقة الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشيء والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه او في ملك غيره واذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل وهو حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دم المقتول عن الهدر بخلاف المخطئ فانه مباشر للقتل المحذور فتترتب عليه الكفارة والحرمان من الارث

وانما اخرج الصبي والمجنون لان الحرمان كما عرفت جزاء للفعل المحذور وفعلهما لا يوصف بالخطأ شرعاً اذ لا ينصور توجيه خطاب الشارع اليهما بخلاف المخطئ فانه اهل لذلك . وايضاً الحرمان باعتبار التقصير في التحرز وينصور نسبة التقصير الى المخطئ وما مجرى مجراه دونهما .
وأما المقتول فقد يرث القاتل ويتصور ذلك مثلاً فيما اذا ضرب احد الاخوين اخاه ضربة تؤدي الى موته وقبل موت المضروب مات الضارب بسبب من الاسباب - انظر مادة (٥١٣)

الثالث من موانع الارث اختلاف الدين فلا يرث المسلم من غير المسلم

(مادة ٥٨٦) (الثاني) القتل الذي يتعلق به حكم القصاص او الكفارة وهو اما عمد وفيه الاتم والقصاص او شبه عمد وفيه الكفارة والاتم والدية المعلقة بالقود او خطأ كأن رمي صيدا فاصاب انسانا وفيه الكفارة والدية ففي هذه الاحوال لا يرث القاتل المقتول اذا لم يكن القتل بحق اما اذا قتل مورثه قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا حرمان من الارث . وكذا لو كان القتل تسبياً بلا مباشرة او كان القاتل صبياً او مجنوناً لعدم تعلق حكم القصاص او الكفارة بذلك

ولا غير المسلم من المسلم فاذا كان اخوان احدهما مسلم والاخر غير مسلم ومات احدهما فلا يرثه الاخر وكذا لو تزوج مسلم بغير مسلمة وكانت كتاية ومات احدهما فلا يرثه الاخر لقوله عليه الصلاة والسلام «لا يتوارث اهل ملتين شتى» وهذا هو المذهب المنصور وان كان بعضهم يقول يرث المسلم من غير المسلم ولا عكس مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه» ومن العلو ان يرث المسلم من غير المسلم بلا عكس والجواب عن ذلك ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام فيكون معناه انه ان ثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعلو كالمولود بين مسلم وكتاية فانه يحكم باسلام الولد او المراد العلو بحسب الحجة . والممول عليه ان غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت ملتهم لان الكفر كله ملة واحدة - وقال بعضهم يجري التوارث بين اليهود والنصارى لا بينهما وبين المجوس لانهما اتفقا على التوحيد والافرار بنبوّة موسى عليه السلام وانزال التوراة فهما على ملة واحدة بخلاف المجوس حيث ينكرون التوحيد ويثبتون التعدد ولا يعترفون بنبي ولا بكتاب منزل فهم اهل دلة أخرى - وذهب بعض الفقهاء الى انه لا توارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه الصلاة والسلام والانجيل بخلاف اهل الاهواء لانهم يعترفون بالانبياء والكتب ولكنهم يختلفون في تأويل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة

واما الشخص المرتد وهو الراجع عن دين الاسلام عاقلا طائعا سواء كان مذكرا او مؤنثا فلا يرث من المسلم ولا من غيره ولو مرتدا ولكن

ليس ذلك لاختلاف الدين لانه لا دين له لان ما اتقل اليه لا يقر عليه
والمعتبر في الارث الملة

ويرثه غيره سواء كان الشخص المرتد مذكراً أو مؤنثاً وسواء كان
المال الذي تركه اكتسبه حال اسلامه او حال رده وهذا قول الصحابين
وقال الامام ان كان الشخص المرتد مؤنثاً أخذ وارثها جميع ما تركته
سواء اكتسبته حال اسلامها او حال ردها وان كان مذكراً أخذ وارثه ماله
الذي اكتسبه حال اسلامه وأما ما اكتسبه حال رده فيكون فيثاً لبيت
مال المسلمين

ووجه قولهما ان الجميع لورثته أن المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يجبر
على العود الى الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في حقه لا فيما ينتفع به هو بل
فيما ينتفع به وارثه

وانما فرق ابو حنيفة بين المذكر والمؤنث لان الانثى لا تقتل بل تحبس
وتعزر وتستتاب حتى ترجع الى الاسلام فيعتبر الاسلام مستصحباً في حقها
بخلاف المذكر فانه اذا لم يرجع الى الاسلام بعد استتابته مدة ثلاثة ايام
يقتل فردته موجبة الى قتله فلا يمكننا استصحاب الاسلام في حقه حال رده
فلا يستحق وارثه المال الذي اكتسبه وقتها ويأخذ ماله الذي اكتسبه حال
اسلامه لان الارث منه مسند الى وقت الاسلام

وقال الامام الشافعي لا يرث المرتد احداً ولا يرثه احد بل يوضع ماله
في بيت مال المسلمين — انظر مادة (٥٨٧)

الرابع من موانع الارث اختلاف الدارين وهذا المانع خاص بغير المسلمين لان دار الاسلام دار أحكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين لان حكم الاسلام يجمعهم اذ هو لا يتغير في وقت من الاوقات

فلا توارث بين المستأمن والذمي وان كانت سبب الارث كالقرابة موجوداً ولا توارث بين الحربين ولا المستأمنين اذا ختلفت دارهما بان يكون احدهما فرنسائياً والآخر انكليزياً مثلاً

ولا توارث ايضاً بين الحربى والذمي لاختلاف الدر ويوقف مال المستأمن في دار الاسلام لورثته الذين في دار الحرب اذا اتحدت دارهما فاذا دخل الماني مثلاً دارنا بامان فهو مستأمن فاذا هلك في ديارنا وكانت له ورثة في داره أعطى ماله اليهم بخلاف ما اذا ختلفت دارهما كما اذا كانت أقاربه في فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية فانهم لا يعطون شيئاً من ماله لاختلاف الدار ثم ان اختلاف الدار اما ان يكون حقيقة وحكما او حكماً فقط او حقيقة فقط فالاول كالحربي والذمي وكالحربيين من دارين مختلفين لأن الدارين مختلفتان حقيقة وأحكامهما متباينة - والثاني كالذمي والمستأمن في دارنا لان لدار وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة حكماً لان المستأمن من اهل دار الحرب حكماً لتمكنه من الرجوع اليها - والثالث كمستأمن في دارنا وحربي في دارهم فان الدار وان اختلفت حقيقة لكن المستأمن من اهل دار

الكافر بخلاف المرتد فانه يرثه قريبه المسلم اى يرث ماله الذي اكتسبه المرتد في حال اسلامه واما ما اكتسبه في حال رده فيوضع في بيت المال هذا في حق المرتد الذكر واما المرأة المرتدة فيرث قريها المسلم ما اكتسبه في حال اسلامها وفي حال ردها

الحرب حكماً كما علمت فهما متحدان في الحكم ولذا يدفع مال المستأمن لوارثه الحربي عند اتحاد الدار لبقاء حكم الأمان في ماله لحقه وإيصال ماله لورثته من حقه فيلزمنا القيام به كسائر حقوقه ومما تقدم يعلم أن المانع من الإرث هو اختلاف الدارين حكماً سواء كان حقيقة أيضاً أولاً دون الاختلاف حقيقة فقط وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه اختلاف الدارين ليس مانعاً من الإرث أصلاً

ووجه مذهب أبي حنيفة أن الوراثة تبتني على النصرة والولاية فإذا اختلفت الدار باختلاف المنعة أي العسكر واختلاف الملك كأن يكون أحد الملكين في الهند وله منعة والآخري في روسيا مثلاً وله منعة أيضاً وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى استحل كل منهم قتال الآخر انتهت النصرة والولاية فتنتفي الوراثة المبينة عليهما

ولذا لو كان بين ملكين تناصر وتعاون على أعدائهما بأن تحالفا ثبتت الوراثة لوجود التناصر والتعاون والتعاقد - انظر مادة (٥٨)

وبقي من موانع الإرث اثنان - الأول جهالة تاريخ الموت كالترقي والحرق والهدم والقتل فإذا تهدم بيت مثلاً على من فيه وكان فيه من يرث بعضهم بعضاً فلا توارث بينهم بل نعتبرهم كأنهم أجانب من بعضهم ومال كل واحد منهم يكون لورثته الأحياء

(مادة ٥٨٨) (الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذي في دار الإسلام وفي حق الحربيين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفي حق الحربي والذي ويوقف مال المستأمن في دار الإسلام إلى ورثته الدين في دار الحرب إذا اتحدت دارهما

الثاني جهالة الوارث بأن التبس بغيره وذلك في مسائل منها امرأة أرضعت صبيا مع ولدها وماتت ولم يعلم أيهما ولدها فلا يرثها واحد منهما - ومنها ان يترك شخص ولده في مكان ثم يندم يرجع ليأخذه فاذا فيه ولدان ولم يعرف ولده منهما ومات قبل الظهور فلا يرثه واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال وكذا لا يرث احدهما الآخر - ومنها مسلم وغير مسلم استأجرا لولديهما مرضعة واحدة فكبرا ولم يعلم ولد المسلم من ولد النصراني فالولدان مسلمان ولا يرثان من أبويهما الا ان يصطليحا فلهما الميراث

﴿ الباب الثالث ﴾

(في اصحاب الفروض و بيان فروضهم)

اعلم أن الارث المجمع عليه نوعان الاول ارث بالفرض والثاني ارث بالتعصيب والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى لاصحاب الفروض ستة لا سابع لها وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصول مسائل الميراث سبعة ولكن لا يمكن استخراجها الا بعد معرفة ما أخذ هذه الفروض الستة والنسب بين الاعداد والقاعدة عند كل نسبة وجدت فاصغ لما يلقي عليك حتى تعرف في نهايته كيف استخرجت هذه الاصول
 ما أخذ تلك الفروض

لما كانت هذه الفروض كلها كسورا كانت ما أخذها ما أخذ الكسور والما أخذ جمع ما أخذ وهو اقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراده ويكون عددا صحيحا وما أخذ كل فرض سمي اي العدد المشترك له في المادة

الا النصف فانه من اثنين فمأخذ النصف اثنان والرابع أربعة والثلث ثمانية وكل من الثلثين والثلث ثلاثة والسادس ستة لان عدد اربعة مشترك للربع في مادته وهو اقل عدد يمكن اخذ الربع منه عدداً صحيحاً وقس الباقي على ذلك وان شئت فقل مأخذ كل فرض من هذه القروض مقام الكسر عندما يوضع على هيئة كسر اعتيادي وعلى هذا لا استثناء اصلاً لان النصف الذي هو مستثنى من الاول اذا وضعته كسراً اعتيادياً كان مقامه اثنين وهما مأخذه وهكذا الثلثان والثلث وغيرها

والقروض المذكورة نوعان - الاول النصف والرابع والثلث - والثاني الثلثان والثلث والسادس وان شئت فقل النصف ونصفه ونصفه ونصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وهذه الطريقة تسمى بطريقة التبدل اي البداية بالاكبر والانهاء بالاصغر وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة التعلل بمعنى انك تبدئ بالاصغر وتنتهي بالاكبر فتقول الثلث والرابع والنصف والسادس والثلث والثلثان أو تقول الثلث ونصفه ونصفه ونصفه والسادس ونصفه ونصفه ونصفه وأخصر من هذا كله قولك الربع والثلث ونصف كل ونصفه

والسبب الذي دعا الفرضيين الى جعل القروض الستة نوعين ان اقلها مقدارا هو الثلث الذي مأخذه الثمانية والرابع والنصف يؤخذان منها بلا كسر فجعلوا الثلاثة نوعاً واحداً واقل فرض بعده السادس الذي مأخذه الستة والثلث والثلثان يؤخذان منها بلا كسر فجعلوا الثلاثة الاخرى نوعاً آخر وغاية ما يجتمع من القروض في مسألة وان كان بعضها من جنس واحد

خمس كما لو توفي شخص عن ام واخت شقيقة وزوجة واخت لاب واخت لام
فلام السدس وللشقيقة النصف وللزوجة الربع وللأخت لاب السدس
وللاخت لام السدس واصل المسألة من اثني عشر وتعود الى خمسة عشر
(النسب بين الاعداد)

كل عددين يفرضان لا بد ان تكون بينهما نسبة من اربع وهي التماثل
والتداخل والتوافق والتباين

فتماثل العددين كون احدهما مساوياً للآخر كثلاثة وثلاثة ويسميان بالتماثلين
ولا بد ههنا من اعتبار العددين في محلين اذ مطلق الثلاثة مجرداً عن المحل
لا تعدد فيه فلا تتصف بالمساواة فاذا وجد عددان متماثلان عند الفرضيين
أخذوا واحداً منهما وكان هو أصل المسئلة

وتداخل العددين المغاير كل منهما للآخر ان يعد أصغرهما الأكبر اى
يفنيه فلا يبقى من الأكبر شيء اذا أتى الأصغر منه مرتين فأكثر كأربع
واثني عشر فانك اذا ألقيت الأربعة من الاثني عشر ثلاث مرات لم يبق
عنها شيء فهذان العددان يسميان بالمتداخلين ولك ان تقول في معرفة التداخل
ان يقبل العدد الأكبر القسمة على الأصغر بدون باق وهو معنى الاول وان
اختلف التعبير وحيث يكون من أمارات انتفاء التداخل ان يكون الأصغر
زوجاً والأكبر فرداً واذا وجد عددان متداخلان عند الفرضيين اخذوا
الأكبر ويكون أصل المسئلة

وتوافق العددين ان لا يعد الاقل الاكثر ولكن يفنيهما عدد ثالث
غير الواحد فان كان هذا العدد اثنين يقال انهما متوافقان بالنصف كما في

العشرة والاربعة وان يكن العدد ثلاثة فهما متوافقان بالثلث كما في التسعة
والاثني عشر وان كان العدد اربعة فهما متوافقان بالربع كالثمانية مع
العشرين فان الاربعة تعددهما فهما متوافقان في كسر وهو الربع اذ هي مأخذ
للجزء الذي وقعت فيه الموافقة والمعتبر في هذه الصناعة اذا تعدد العاد أن
يؤخذ اكبر عدد يعددهما ليكون جزء الوق اقل فيسهل الحساب فلا يلتفت
الى ان الاثنين تعددهما ايضاً فيتوافقان بالنصف وان شئت فقل يعرف توافق
العددين بان يوجد بينهما قاسم مشترك فان وجدت عدة قواسم اعتبر القاسم
المشترك الاعظم لهذين العددين فان وجد عدداً متوافقان عند القرضين
ضربوا وفق احدهما في كامل الآخر وحاصل الضرب يكون اصلاً للمسئلة
ويعرف تباین العدد بان لا يفنى العددين المختلفين عدد ثالث الا
الواحد كالتسعة والسبع وعلى هذا القياس وان شئت فقل يعرف تباین العددين
بكون العددين اولين معاً فان وجد عدداً متباينان عندهم ضربوا العددين
في بعضهما وحاصل الضرب يكون أصلاً للمسئلة
(أصول المسائل)

كل مسئلة ترد عليك في علم القرائض لا بد ان يكون أصلها واحداً من
سبعة وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون
فلا تخرج مسئلة عن هذه الاصول في اول الامر وان كان بعض هذه
الاصول وهو الستة والاثنان عشر والاربعة والعشرون تزيد عن أصلها وستعرف
ذلك ان شاء الله تعالى في باب العول والذي دعانا الى ضرورة معرفة مأخذ
الفروض والنسبة بين العددين هو معرفة هذه الاصول اذ لا تيسر الا بهما اذ

هذه الاصول السبعة آتية من مأخذ الفروض المتقدمة مع ملاحظة النسب بين
الاعداد - وبيان ذلك أنه اذا وجد معك في المسئلة صاحب فرض واحد يكون
أصل المسئلة من مأخذ ذلك الفرض فاذا توفي شخص عن بنت وأخ شقيق
كان أصل المسئلة من اثنين لانه مأخذ النصف الذي هو فرض البنت والباقي
للاخ الشقيق لانه عاصب وعلى هذا القياس وان كانت الفروض متعددة
فاما ان تكون من نوع واحد او من نوعين فان كانت من نوع واحد فمأخذ
الاقل هو المعتبر فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثالث والثلاثان كأم وأختين
لأم وأختين لأبوين يكون أصل المسئلة ستة لان الأم لها السدس والأختين
لأم الثلث والأختين لأبوين الثلثان وقد عرفت ان مأخذ السدس ستة ومأخذ
كل من الثلث والثلثين ثلاثة وبين ثلاثة التي هي مأخذ الثلث وثلاثة التي
هي مأخذ الثلثين تماثل فنكتفي بواحد منهما وبين ثلاثة وستة التي هي مأخذ
السدس تداخل فنكتفي بالأكبر وهو ستة فيكون أصل المسئلة

واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كزوجة وبنت يكون أصلها من
ثمانية لان مأخذ النصف الذي هو اثنان داخل في الثمانية التي هي مأخذ
الثلث فنكتفي بالأكبر ويكون أصل المسئلة

واذا اجتمع الربع والنصف كزوج وبنت كان أصل المسئلة من أربعة لان
مأخذ النصف الذي هو فرض البنت اثنان وهو داخل في الأربعة التي هي
مأخذ الربع نصيب الزوج فيكون أصل المسئلة من أربعة

وان كانت الفروض الموجودة في المسئلة من النوعين لاحظنا النسبة
بين الاعداد التي هي مأخذ الفروض الموجودة وجربنا على ما تقدم لنستخرج

أصل المسئلة الموجودة معنا فإذا اختلط النصف الذي هو من النوع الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه تكون المسئلة من ستة فالاول كزوج وشقيقتين وأختين لأم وأم فلازوج النصف وللشقيقتين الثلثان وللأختين لأم الثالث وللأم السدس والثاني كزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم وهذا الاصل وهو ستة قد أخذ بطريق الانفراد لانه مأخذ السدس

وان اختلط الربع بكل النوع الثاني أو ببعضه تكون المسئلة من اثني عشر فالاول كزوجة وشقيقتين وأختين لأم وأم ففرض الزوجة الربع ومأخذه من أربعة وفرض الشقيقتين الثلثان ومأخذهما من ثلاثة وفرض الأختين لأم الثلث ومأخذه من ثلاثة أيضاً وفرض الأم السدس ومأخذه من ستة فالاعداد الموجودة معنا هي ٣ و ٣ و ٤ و ٦ وبين الاولين تماثل فنكتفي بواحد منها وبينه وبين ستة تداخل فنكتفي بالكبر وهو ستة وبين ستة وأربعة توافق بالانصاف لان اثنين تعدهما فنضرب وفق احدهما وهو نصفه الذي هو خارج قسمته على القاسم المشترك بينهما في كامل الآخر وحاصل الضرب يكون أصلاً للمسئلة فإذا ضربت ٣ في ٤ أو ٢ في ٦ يكون الحاصل اثني عشر فهو أصل المسئلة—والثاني كزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم وإذا اختلط الثمن من النوع الثاني ببعض النوع الاول فالمسئلة من أربعة وعشرين كزوجة وبنتين وأم فالاعداد التي معنا ثمانية التي هي مأخذ نصيب الزوجة وثلاثة التي هي مأخذ نصيب البنين لان لها الثلثين وستة التي هي مأخذ نصيب الأم وبين ثلاثة وستة تداخل فنكتفي بالكبر وهو ستة وبينها وبين ثمانية توافق بالانصاف لان الاثنين يعد كلا منهما فنأخذ وفق احدهما وهو نصفه ونضربه

في كامل الآخر وحاصل الضرب هو اصل المسئلة بأن تضرب ٣ في ٨ أو ٤ في ٦ يساوي ٢٤ وهو اصل المسئلة

فعلم لك مما تقدم ان خمسة أصول مأخوذة من المآخذ بطريق الانفراد وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وان كان بعضها مأخوذاً بطريق الاجتماع أيضاً وان اثنين منها مأخوذان بطريق الاختلاط وهما اثنا عشر وأربعة وعشرون فعند ما ترد عليك مسئلة من المسائل انظر في القروض الموجودة فيها واتبع الطريقة المتقدمة واستخرج اصلها وأعط كل ذي حق حقه منه وهناك طريقة اسهل من هذه بكثير وهي ان نرض كل مسئلة من اربعة وعشرين وتعطي كل وارث ما يستحقه منها ولذا كانت هي المتبعة الآن في التقسيم واصحاب القروض المتقدمة اثنا عشر أربعة من الرجال وثمانية من الاناث فالاربعة هم الاب والجد الصحيح وان علا والاخ لام والزوج والثمانية هن البنت وبنت الابن والام والجدة الصحيحة والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والزوجة

وبعض هؤلاء يكون عاصباً بنفسه مع كونه صاحب فرض أيضاً وهما اثنان الاب والجد - أنظر مادة (٥٨٩)

(مادة ٥٨٩) الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب والقروض المقدره في القرآن العزيز ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصحابها اثنا عشر اربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو ابو الاب وان علا والاخ لام والزوج . ومن النساء ثمانية هن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة

فقد عرفت ان الفروض المقدرة ستة ومستحقها اثنا عشر ولكنك
لم تعرف من يستحق منهم النصف ومن يستحق الثمن ومن يستحق الثلث
الخ مع انه لا بد لك من معرفة ذلك فإليك البيان

(من يستحق النصف)

يستحق النصف من اصحاب الفروض المتقدمة خمسة - الاول الزوج
لكن بشرط ان لا يكون للزوجة فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان
سفل والبنت وبنت الابن وان سفل ايضاً ولا فرق بين ان يكون الفرع
الوارث للزوجة من الزوج أو من غيره ولو كان ابن زنا لقوله تعالى
(ولكم نصف ما ترك ازواجكم ن لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم
الرابع مما تركن) فيستحق كل زوج النصف مما تركته امرأته اذا لم يكن لها
فرع وارث لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب
القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم ولفظ الولد يتناول ولد الابن بالنص او بالاجماع
فاذا توفيت الزوجة عن زوجها ولم تترك فرعاً وارثاً يستحق الزوج النصف
ولو وجد معه من الورثة عدد كثير . والزوج لا يحجب حجب حرمان اصلاً

الثاني البنت الصلبية وهي التي ليس بينها وبين المتوفي واسطة بشرط
ان تكون منفردة وان لا يكون معها ابن للمتوفي فان وجد معها مثلاً
استحقا الثلثين وان وجد معها ابن ورثت معه بالتعصيب أى للمذكر ضعف
ما للمؤنث لقوله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) وقوله تعالى
(يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)

الثالث بنت الابن بشرط ان تكون واحدة ومنفردة عن الصلبية

وان لا يكون معها معصب فان وجدت مع مثلها استحققتا الثلثين وان وجدت مع الصلية استحققت السدس فقط وان وجد معها معصب ورثت بالتعصيب أى للذكر ضعف ما للأنثى وهي لا يدخل عليها حجب الحرمان

الرابع الاخت لابوين أى الشقيقة بشرط كونها واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن والاخ الشقيق فان كانت اختان شقيقتان اخذتا الثلثين وان وجدت مع البنت او بنت الابن أو معها ورثت بالتعصيب مع الغير أى بعد اخذ ذوي الفروض فروضهم تأخذ هي الباقي وان وجد معها اخ شقيق او اكثر ورثت معه للذكر مثل حظ الأنثيين ولكن محل ذلك اذا لم يكن معها حاجب لها وهو كل من الفرع والاصل الوارث المذكور

الخامس الاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت الصلية وبنت الابن والاخ لاب فان وجدت مع مثلها أو البنت الصلية أو بنت الابن أو الاخ لاب يقال ما قيل في الاخت الشقيقة اذا لم يكن معها من يحجبها فان وجد فلا تأخذ شيئاً وهو ما تقدم في الاخت الشقيقة ويزاد عليه الاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصة مع الغير والاختان الشقيقتان اذا لم يكن معها معصب انظر مادة (٥٩)

(مادة ٥٩٠) النصف هو فرض خمسة من اورثة للزوج اذا لم يكن للميت ولد او ولد ابن وان سفل والولد يتناول الذكر والأنثى. ولبنت الصلب اذا كانت واحدة. ولبنت الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلية. وللاخت لابوين اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المعصب على ما يأتي

(من يستحق الربع)

يستحق الربع اثنان الاول الزوج اذا كان للزوجة فرع وارث وقد عرفته مما تقدم لقوله تعالى في الآية المتقدمة « فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن »

الثاني الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للزوج فرع وارث سواء كان منها أو من غيرها

فاذا توفى الزوج عن زوجته ولم يترك فرعاً وارثاً سواء كان منها او من غيرها استحققت الربع ولو ترك من الورثة غيرها ما ترك لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم) انظر مادة ^(٥٩١)

(من يستحق الثمن)

يستحق الثمن صنف واحد من الورثة وهو الزوجة او الزوجات اذا كان للزوج فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبنات وبنات الابن وان نزل أبوها سواء كان من الزوجة أو من غيرها لقوله تعالى في الآية المتقدمة « فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم » انظر مادة ^(٥٩٢)

(مادة ٥٩١) اربع هو فرض اتين من الورثة للزوج اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل . وللزوجة اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن وان سفل .
(مادة ٥٩٢) الثمن هو فرض صنف من الورثة وهو الزوجة أو الزوجات اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل سواء كان منها او من غيرها

(من يستحق الثلثين)

يستحق الثلثين بطريق الفرض اربعة من الورثة الاول بنتا الصلب
فأكثر أما استحقاق البنيتين للثلثين فلما روى عن جابر انه قال جاءت امرأة
سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بابنتيها من سعد فقالت
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً
وان عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا فقال النبي عليه الصلاة والسلام
« يقضي الله في ذلك » فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم الى عمهما فقال اعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك
وأما استحقاق الاكثر من اثنتين للثلثين فلقوله تعالى (فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فعرفنا ان حكم الجمع بالكتاب وحكم المثني
بالسنة ولك ان تقول ان حكم المثني مأخوذ من الآية أيضاً لان الجمع قد يراد
به التثنية لا سيما في الموارث فيكون المثني مراداً بالآية وهو الظاهر ألا ترى
ان الواقعة كانت لاثنتين فاعطاهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثلثين
بحكم الآية وعلى هذا تكون لفظة فوق في الآية صلة كما في قوله تعالى (فاضربوا
فوق الاعناق) اي اضربوا الاعناق وهذا هو قول عامة الصحابة رضي الله
عنهم وبه أخذ عامة الامصار ويشترط ان لا يكون معهما ابن فان وجد كان
للمذكر ضعف ما للأنثى ولا يدخل حجب الحرمان عليهما

الثاني بنتا الابن فأكثر اذا كانتا منفردتين عن الصليبة فان وجدت
معهما استحققتا السدس تكلمة للثلثين ويشترط ايضاً ان لا يكون معهما معصب
والا كان الارث للذكر مثل حظ الانثيين وكذا يشترط ان لا يكون معهما

حاجب وهو الابن أو البنات إذا لم يكن مع بنتي الابن معصب
 الثالث الاختان الشقيقتان إذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات
 الابن أو واحدة منهن وعن الاخ الشقيق فإن وجدتاهما أو مع واحدة منهما
 اخذنا الباقي بطريق المصبة مع الغير - وإن وجد معهما الاخ الشقيق كان الارث
 بالتعصيب للمذكر ضعف ما للأنثى . ويشترط عدم وجود الحالج كما
 تقدم في الاخت الواحدة

الرابع الاختان لاب فأكثر إذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات
 الابن أو واحدة منهن وعن الاخ لاب فإذا وجدتاه مع واحد ممن ذكر يقال
 ما قيل في الاختين الشقيقتين ويشترط أيضاً أن لا يكون معهما اخت شقيقة
 فإن وجدت اخذاً السدس تكلمة للثلاثين وكذا يشترط أن لا يكون معهما
 حاجب كما تقدم في الاخت الواحدة - أنظر مادة (٥٩٢)

(من يستحق الثالث)

يستحق الثالث اثنان من الورثة الاول الام ولكن لا تستحقه الا
 بشرطين الاول عدم الفرع الوارث وهو الابن وابن الابن وإن نزل والبنات
 وبنات الابن وإن نزل أبوها الثاني عدم اثنين من الاخوة أو الاخوات
 سواء كانت الاخوة أو الاخوات لأبوين أو لأب أو لأم أو مختلطتين لقوله
 تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) وقوله تعالى (فإن

(مادة ٥٩٣) الثلاثان هما فرض أربعة من الورثة وهن بنتا الصلب وبنات الابن
 فصاعداً إذا كانتا منفردتين عن الصلية . وللأختين لأبوين إذا كانتا منفردتين عن بنات
 الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن . وللأختين لأب إذا كانتا منفردتين عنهن بشرط
 عدم المعصب المذكور في الجميع

كان له اخوة فلأُمه السدس) واسم الولد في الآية الاولى يتناول الولد وولد الابن سواء كان مذكراً او مؤنثاً ولفظ الجمع في الاخوة يطلق على اثنين فتحجب بهما من الثلث الى السدس من جهة كانا او من جهتين لان لفظ الاخوة يطلق على الكل وهذا قول جمهور الصحابة رضى الله تعالى عنهم وروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه لم يحجب الام عن الثلث الى السدس الا بثلاثة منهم عملاً بظاهر الآية فان الاخوة جمع وأقل الجمع ثلاثة والثلث الذى تستحقه الام تارة يكون ثلث كل التركة وتارة يكون ثلث الباقي بعد فرض بعض أصحاب الفروض فيكون ثلث كل التركة متى لم يكن في المسئلة فرع وارث او اثنان من الاخوة او الاخوات او منهما . ويكون ثلث الباقي في مسلتين الاولى اذا توفيت امرأة عن زوج وأم وأب ففي هذه المسئلة تأخذ الام ثلث الباقي بعد نصيب الزوج فيأخذ الزوج النصف لعدم الفرع الوارث والام تأخذ ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس والاب له الباقي بطريق التعصيب - الثانية اذا توفى الرجل عن زوجة وأم وأب فالام تأخذ ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فللزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث والام ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي بطريق التعصيب فأى مسئلة توجد وفيها اصحاب فروض تعطى لهم فروضهم بنسبة كل التركة الا في هاتين المسلتين فان الام تأخذ فيهما الثلث بنسبة الباقي بعد فرض أحد الزوجين

وهذا هو القول المعمول عليه وابن عباس رضى الله عنهما لا يرى ثلث الباقي بل ثلث الكل والباقي للاب لان الله تعالى نص على فرضين للام

الثالث والسادس فلا يجوز اثبات فرض ثالث بالقياس وكذا قال عليه الصلاة والسلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فما أثبته فلا أولى رجل ذكر » . والام صاحبة فرض والاب عصبه في هذه الحالة . والجواب عنه ان الله تعالى جعل للام ثلث ما ترثه هي والاب عند عدم الولد والاخوة لا ثلث الكل بقوله تعالى (وورثه ابواه فلامه الثلث) أى ثلث ما يرثانه والذي يرثانه مع احد الزوجين هو الباقي من فرضه ولانها لو أخذت ثلث الكل يكون نصيبها ضعف نصيب الاب مع الزوج أو قريباً من نصيبه مع الزوج والنص يقتضي تفضيله عليها اذا لم يوجد الولد والاخوة ولهذا قال ابن مسعود في الرد عليه ما ارانى الله تفضيل الانثى على الذكر وقال زيد رضى الله تعالى عنه لا افضل الانثى على الذكر ولذا اعطاها بعضهم ثلث الباقي في مسألة الزوج لا في مسألة الزوجه لانها هي التي يلزم فيها التفضيل

ومحل عدم تفضيل الانثى على الذكر اذا كان هناك استواء في القرابة والقرب واما عند الاختلاف فلا يتمتع هذا التفضيل ولهذا لو كان مكان الاب جد كان للام ثلث الجميع ولا يبالى بتفضيلها عليه لكونها أقرب منه الثاني ممن يستحق الثلث اثنان فأكثر من ولد الام سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو منهما لقوله تعالى (ون كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) والمراد بهم اولاد الام لان اولاد الاب والام أو الاب مذكورون في آية النصف كما عرفته ولهذا قرأها بعضهم وله أخ أو أخت لام واعلم أنه متى اجتمعت أخوة وكانوا ذكوراً وإناثاً اخذ المذكر ضعف

الآتي الا اولاد الام فانهم يستوون في القسمة فلا يفضل مذكرهم على مؤنثهم لان الشركة المذكورة في الآية تقتضي المساواة ولان قرابة غيرهم من الله كور آتية من جهة العاصب بخلاف اولاد الام فان قرابتهم آتية من جهة الام وهي ليست بعصبة

وكما تستوى اولاد الام في القسمة يستوون في الاستحقاق ايضاً لان الواحد منهم سواء كان مذكراً او مؤنثاً يستحق السدس بخلاف غيرهم من الاخوة والاخوات فان الاخت الشقيقة مثلاً صاحبة فرض ولكن اخوها عصبة - انظر مادة (٥٩٤)

(من يستحق السدس)

يستحق السدس سبعة من الورثة الاول لاب بشرط وجود الفرع الوارث - الثاني الجد الصحيح وهو أبو الاب بشرط وجود الفرع الوارث وعدم الاب - الثالث الام بشرط ان يكون للمتوفى فرع وارث او اثنان من الاخوة أو الاخوات او منهما - الرابع الجدة الصحيحة او الجدات بشرط عدم وجود من يحجبها - الخامس ولد الام المنفرد سواء كان مذكراً او مؤنثاً بشرط عدم من يحجبه وهو الفرع الوارث مطلقاً والاصل الوارث المذكور - السادس بنت الابن اذا وجدت معها بنت صلبية - السابع الاخت لأب اذا

(مادة ٥٩٤) الثلث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان اثنان ثلث الكل اذا لم يكن لاميت ولد او ولد ابن او اثنان من الاخوة او الاخوات ذكورا او اناثا او منهما أو ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين - ولاتين فصاعداً من ولد الام ذكورا او اناثا او منهما

جدول اصحاب الفروض

النصف فرض (٥)	زوج مع عدم الفرع الوارث	بنت صلية اذا انفردت عن يساويها او عن يعصها	بنت ابن كذلك ومع عدم البنت	اخت شقيقة كذلك ومع عدم البنت وبنت الابن	اخت لاب كسابقها ومع عدم الاخت الشقيقة
الرابع فرض (٢)	زوج مع وجود الفرع الوارث	زوجة او زوجات مع عدم الفرع الوارث			
الثلثين فرض (١)	زوجة او زوجات مع وجود الفرع الوارث	ابن وان نزل ابوها			
الثلث فرض (٤)	بنتان فأكثر	بنت ابن فأكثر	اختان شقيقتان فأكثر	اختان لاب فأكثر	وشرطي الجميع ان لا يكون معهم معص
الثلث فرض (٢)	ام مع عدم الفرع الوارث وعدم اثنين من الاخوة ولا اخوات	اشان فأكثر من الاخوة والاخوات لام مع عدم الفرع الوارث مطلقا والاصل الوارث المذكر	اعلم انه يستوى في القسمة ولد الام المذكر والمؤنث		
السدس فرض (٧)					

فاذا اردت أن تعرف من يستحق النصف مثلا فانظر في خانات الجدول

الموحدة امامه تحده وهكذا غيره

الباب الرابع

— — — — —

في بيان احوال نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع غيرهم من الورثة

اعلم ان فائدة هذا الباب عظيمة جداً اذ يمكنك بعد معرفته ان تعين فرض كل من اصحاب الفروض عند اجتماعه مع غيره بخلاف ما تقدم فان الغالبه قاصر على معرفة الفرض عند الانفراد ويمكنك ايضاً ان تجيب عن اعتراض يرد عليك مما تقدم ومحصله ان هناك تناقضاً بين قولكم اصحاب الفروض اثنا عشر وقولكم يستحق النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد والثلثين اربعة والثلث اثنان والسادس سبعة لان مجموع الكل واحد وعشرون فقد زادوا عن اثني عشر والجواب عن ذلك يعرف من معرفة الاحوال لانك اذا نظرت في الجدول المتقدم ترى الزوج مثلاً فيمن يستحق النصف وفيمن يستحق الربع بسبب عدم الفرع الوارث ووجوده وترى الام ايضاً فيمن يستحق الثلث ومن يستحق السدس حسب الاحوال وبنت الابن فيمن يستحق النصف وفيمن يستحق الثلثين وفيمن يستحق السدس على حسب وجودها مع غيرها من اصحاب الفروض واذا تتبعت من ذكرنا في الجدول فلا تجد الا اثني عشر وارثاً هم اصحاب الفروض المتقدمة وحيث يندفع التناقض الظاهري

(احوال الاب)

اذا مات شخص وترك أباً فلا يخلو حال الاب بالنسبة للارث من

احوال ثلاثة

الحالة الاولى ارثه بالفرض المطلق الخالي من التعصيب بمعنى انه يأخذ فرضه وهو السدس ولا شيء له بعد ذلك اصلا بطريق التعصيب لان هناك من هو مقدم عليه في التعصيب وهي الحالة التي تكون عند وجود الفرع الوارث بشرط ان يكون مذكراً وهو الابن وابن الابن وان نزل فاذا توفي شخص عن اب وابن أو ابن ابن وان نزل فلا يأخذ الاب الا السدس بطريق الفرض والابن او ابن الابن يأخذ الباقي بطريق التعصيب لان البنوة مقدمة في التعصيب على الابوة فالمسئلة على ما تقدم لك من القواعد من ستة للاب واحد والباقي للابن

فالاب في هذه الحالة يأخذ السدس ولا يزاحمه فيه غيره. وأما الابن فانه يأخذ الباقي كله اذا لم يكن هناك مستحق معه فان وجد من أصحاب الفروض من يستحق معه أخذ فرضه أولاً كالام وأحد الزوجين فلو توفي شخص عن أب وأم وزوج وابن أخذ الاب السدس لوجود الفرع الوارث والام السدس ايضاً لما ذكر والزوج الربع لما تقدم والابن الباقي بطريق التعصيب فالمسألة من اثني عشر فالاب السدس اثنان والام مثله وللزوج الربع ثلاثة والباقي للابن فليس للابن شيء مخصوص بل نصيبه من التركة يختلف باختلاف الورثة الموجودين معه

الحالة الثانية ارثه بالفرض والتعصيب معاً وهذه الحالة تكون عند وجود الفرع الوارث اذا كان مؤنثاً وهو البنت وبنت الابن وان نزل ابوها فاذا توفي شخص عن أب وبنت او بنتين او بنت وبنت ابن أخذ الاب السدس بطريق الفرض والبنت في المسئلة الاولى النصف والبنتان في الثانية الثلثين

والبنت في الثالثة النصف وبنت الابن السدس والباقي بعد القروض يأخذه
الاب بطريق التعصيب وهو في المسئلة الاولى الثلث وفي الثانية السدس
ومثلها الثالثة وكذا الحال فيما اذا وجد مع الاب والفرع الوارث المؤنث من
يستحق من اصحاب القروض فانه لا يأخذ الا بعد استيفاء اصحاب القروض
فروضهم فاذا توفي شخص عن زوجة وأب وبنت وبنت ابن أخذت الزوجة
الثلث لوجود الفرع الوارث والاب السدس لما ذكر والبنت النصف وبنت
الابن السدس لوجود البنت الواحدة فالمسئلة من اربعة وعشرين تأخذ
الزوجة ثلاثة والاب اربعة والبنت اثني عشر وبنت الابن اربعة فيبقى واحد
من اربعة وعشرين يأخذه الاب بطريق التعصيب وهو قليل بالنسبة لما
أخذه من المسائل المتقدمة فالباقي ليس له حد مقدر بل يختلف باختلاف
الورثة الموجودين معه

الحالة الثالثة التعصيب المحض وهذه تكون اذا لم يوجد فرع وارث
اصلا فاذا توفي شخص عن اب ولم يترك فرعاً وارثاً لا مذكراً ولا مؤنثاً
فان لم يكن مع الاب احد من الورثة او كان معه من يحجبون به كالاخوة
والاخوات أخذ كل التركة بطريق التعصيب وان كان معه من اصحاب
القروض من يستحق اخذ فرضه وهو يأخذ الباقي فاذا توفي شخص عن اب
وام اخذت الام الثلث والاب الباقي بالتعصيب وان كان معها زوج اخذ
فرضه والام ثلث الباقي والاب الباقي

وانما يستحق الاب السدس في الحالة الاولى اقوله تعالى (ولا يورثه
لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد) فقد جعل له السدس مع

الولد . وولد الابن ولد شرعاً قال تعالى (يا بني آدم) وعرفا قال الشاعر

بنونا بنو أبائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ولك أن تقول عرف ذلك بدليل آخر وهو الإجماع وإنما استحق في الحالة

الثانية بالفرض والتعصيب الآية المتقدمة لقوله عليه الصلاة والسلام (ألحقوا

الفرائض بأهلها فما ابتقته فلا ولي رجل ذكر)

وإنما استحق في الحالة الثالثة بالتعصيب المحض لقوله تعالى (فإن لم يكن

له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث) فذكر فرض الأم وجعل الباقي له دليل على

أنه عصبه أنظر مادة (٥٩٦)



(أحوال الجدة)

الجدة الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى قائم مقام

الأب عند عدمه وهو أبو الأب وإن علا فإذا توفي شخص وترك جدًّا

صحيحاً ولم يترك أباه بل توفي في حياته قام الجدة مقام الأب لو كان موجوداً .

في جميع أحواله فيرث بالفرض المطلق أي الخالي من التعصيب إذا كان للمتوفي

فرع وارث مذكر ويرث بالفرض والتعصيب إن كان له فرع وارث من

الاناث ويرث بالتعصيب المحض إذا لم يكن هناك فرع وارث أصلاً فإن تخلل

في نسبه إلى الميت أنثى كأبي الأم يقال له جد فاسد وهذا لا يرث إلا على

أنه من ذوى الأرحام لأن تخلل الأم في النسبة يقطع النسب إذ النسب إلى

(مادة ٥٩٦) الأب له أحوال ثلاث الفرض المطلق الخالي عن التعصيب وهو

السدس وذلك مع الابن وابن الابن وإن سفل والفرض والتعصيب مع البنت وبنت

الابن وإن سفلت والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل

الآباء لان النسب للتعريف والشهرة وذلك يكون بالمشهور وهو المذكور
دون الاناث وانما قام الجد الصحيح مقام الاب في احواله المتقدمة لان
الجد يسمى ابا قال الله تعالى حاكياً عن سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام
(واتبعت مئة آباءى ابراهيم واسحق ويعقوب) وكان اسحق جده و ابراهيم
جد أبيه وقال تعالى (يا بنى آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة)
وهما آدم وحواء عليهما الصلاة والسلام وانما قالوا يقوم الجد مقام الاب
عند عدمه لانه لو كان الاب موجوداً لما ورث الجد شيئاً لان الاب
أقرب منه والجد لا ينتسب الا به فلا يرث معه وانما يقوم مقامه عند عدمه
- ولكن يفارق الجد الاب في مسائل اربعة فيما يخص بالميراث والافهي كثيرة
الاولى اذا توفى شخص وكان من ضمن ورثته أب وأم أب فلا ترث
أم الاب معه بل هي محجوبة به حجب حرمان لانها انتسبت به ولكن لو
كان من ضمن ورثته جد وأم أب ورثت معه لانها غير مدلية به فلا يحجبها
الثانية اذا توفى شخص وترك احد الزوجين مع الابوين فان الام تأخذ
اثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين وهو في مسألة الزوج سدس لان
الزوج يستحق النصف في هذه الحالة فثلث الباقي سدس وفي مسألة الزوجة
ربع لانها تستحق الربع والحالة هذه فثلث الباقي ربع وهذه المسئلة في
الحقيقة مسئلتان احدهما زوج وأب وأم وثانيهما زوجة وأب وأم
ولو كان مكان الاب جد بأن توفيت الزوجة عن زوج وأم وجد او
توفى الزوج عن زوجة وأم وجد أخذت الام ثلث الكل لا ثلث الباقي
الثالثة اذا توفى شخص عن أب واخوة أشقاء او لاب كانت التركة

كلها للاب ولا شيء للاخوة الاشقاء او لاب بالاجماع واذا توفي عن جد
 اخوة أشقاء او لاب أخذ كل التركة الجدة وحجب الاخوة حجب حرمان
 عند أبي حنيفة وعلى قوله لا فرق بين الاب والجدة في هذه الصورة لان
 كلا منهما يحجب الاخوة من الميراث وعند الصاحبين والشافعي يشتركون
 في استحقاق التركة فقارق الجدة الاب في هذه الصورة عندهم ايضاً ومذهب
 الامام هو الممول عليه والممول به وسنضع لك باباً ان شاء الله تعالى في
 كيفية مقاسمة الجدة للاخوة

الرابعة اذا توفي شخص معتق بفتح التاء عن ابن المعتق بكسر التاء
 وابي المعتق قال ابو يوسف يأخذ الاب السدس بالولاية والابن الباقي وقال
 الامام الاعظم ومحمد لا شيء للاب بل الكل لابن بالولاء واذا توفي شخص
 معتق بفتح التاء عن ابن المعتق بكسر التاء وجد المعتق كانت التركة كلها
 لابن المعتق ولا شيء لجدة بالاتفاق وعلى هذا تكون مخالفة الاب للجدة في
 هذه الصورة على مذهب ابي يوسف فقط

ووجه قول أبي يوسف ان الولاء كله اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك
 ولو ترك المعتق مالا وترك اباً وابناً كان لايه سدس ماله والباقي لابنه فكذا
 اذا ترك ولداً

ولابي حنيفة ومحمد أن الولاء وان كان اثر الملك لكن ليس بمال فلا
 تجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث منه بطريق
 التعصيب فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب العصبات فيأخذ الكل ولو
 جرت فيه سهام الورثة بالفرضية كالمال لكان للنساء نصيب من الولاء

بالارث ولا قائل به بل اتفقوا على أنه اذا ترك المعتق بفتح التاء ابن المعتق.
بكسرهما وبنت المعتق كانت كل التركة لابن المعتق ولا شيء لبنته كما ستعرفه
ان شاء الله تعالى في العاصب السببي انظر مادة (٥٩١)

(احوال اولاد الام)

الولد لغة وشرعاً يطلق على الذكر والمؤنث والابن خاص بالذكر
والبنت بلمؤنث وان كان العرف لا يطلق الولد الا على الذكر فاولاد الام
سواء كانوا ذكوراً او اناثاً لهم احوال ثلاث

الحالة الاولى استحقاق السدس للواحد منهم سواء كان مذكراً او مؤنثاً.
فاذا توفي شخص وترك أخاً او اختاً لام وليس من ضمن الورثة فرع
وارث مطلقاً ولا اصل وارث مذكر استحق السدس

الحالة الثانية استحقاق الثلث للاثنين فاكثر سواء كانوا ذكوراً او اناثاً.
او منهما وفي القسمة لا يفضل مذكرهم على مؤنثهم فاذا توفي شخص عن

(مادة ٥٩٧) الحد اصحيح وهو الذي لا يدخل في سببه الي الميت ام كلاب عند
عدمه. لا في المسائل الآتية

(الاولى) ان ام الاب لارث مع الاب وترث مع الحد

(الثانية) ان الميت اذا ترك الابوين مع احد ابروحيين فالام ثلث مبقى بعد نصيب

حد ابروحيين ولو كان مكان الاب جد فالام ثلث انكل

(الثالثة) ان الاخوة الاشقاء او لاب يسقطون مع الاب اجماعاً ولا يسقطون مع

الجد الا عند ابي خنيعة

(الرابعة) ان ابي المعتق مع ابنه يأخذ السدس بالولاء عند ابي يوسف وليس للجد

ذلك اتفاقاً ويسقط الجد بالاب

اخوين أو أختين لام أو أكثر بالشرط المتقدم في الحالة الأولى استحقا الثلث
ويعطى منه للمذكر مثل ما للمؤنث عند الاختلاط

الحالة الثالثة عدم استحقاقهم شيئاً وذلك عند وجود الفرع الوارث مطلقاً
أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً والاصل الوارث المذكور فالفرع الوارث
هو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل ابوها والاصل
الوارث المذكور هو الاب والجد الصحيح وان علا فالام أو الجدة لا تؤثر
على اولاد الام في الميراث فاذا توفي شخص عن اخوين أو أختين لام وابن
أو ابن ابن أو بنت أو بنت ابن أو اب أو ابى اب فلا يستحق اولاد الام
شيئاً من التركة

وانما كان حكمهم ما تقدم لقوله تعالى (وان كان رجل يورث كلالة أو
امراً وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث) والكلالة هي عدم وجود الولد والوالد لقوله تعالى
(قل الله يفتيك في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله عليه الصلاة
والسلام الكلالة من ليس له ولد ولا والد وولد الابن داخل في الولد لقوله
تعالى (يا بنى آدم) والجد داخل في الولد لقوله تعالى (كما اخرج ابويكم من
الجنة) فلا يرث لاولاد الام مع هؤلاء بالآية والحديث. ثم لفظ الكلالة
في الاصل بمعنى الاعياء وذهاب القوة ثم استعيرت لقراءة من عدا الولد
والوالد كأنها كلالة ضعيفة بالقياس الى قراءة الولاد. ويطلق أيضاً على
من لم يخلف ولداً ولا والداً وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين

(أحوال الزوج)

الزوج له حالتان الحالة الاولى استحقاق النصف بشرط عدم الفرع الوارث وهو كما عرفت الابن وابن الابن وان سفل والبنت وبنت الابن وان نزل ابوها لقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد) والولد يشمل الذكر والمؤنث وولد الابن ولد على ما عرفته غير مرة فاذا توفيت الزوجة عن زوج وورثة آخر ليس فيهم فرع وارث استحق الزوج النصف

الحالة الثانية استحقاق الربع بشرط وجود الفرع الوارث لقوله تعالى (فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) فاذا توفيت الزوجة عن زوج وفرع وارث سواء كان مذكراً او مؤنثاً فلا يستحق الزوج الا الربع - أنظر مادة (٥٩٩)

(أحوال الزوجة او الزوجات)

للزوجة او الاكثر حالتان الحالة الاولى الربع لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد) والمراد بالولد الفرع الوارث سواء كان مذكراً او مؤنثاً فتتوفى الزوج وترك زوجته وليس له فرع وارث سواء كان منها او من غيرها استحققت الربع واو كان معها كثيرون من الورثة

(مادة ٥٩٨) اولاد الام لهم احوال ثلاث السدس لواحد والثلث للاثين فصاعداً دكورهم وانثاهم في القسمة سواء ويسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبنت وبنت الابن وان سفل وبالباب والجدة

(مادة ٥٩٩) الزوج له حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد او ولد الابن وان سفل

الحالة الثانية الثمن لقوله تعالى (فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم)
 فتمت وجد الفرع الوارث للزوج فلا تستحق الزوجة او الزوجات الا الثمن
 ولو لم يوجد غيره من الورثة فاستحقاق الزوجة على النصف من استحقاق
 الزوج كما هو الشأن في كل مذكر ومؤنث اتفقا في صفة واحدة الا اولاد
 الام فان مذكرهم كمؤنثهم في الاستحقاق والقسمة وانما اشتركن في الربع
 او الثمن اذا زدن عن واحدة لثلا يلزم الاجحاف ببقية الورثة لانه لو اعطى
 لكل واحدة منهن ربعاً يأخذن الكل اذا ترك اربع زوجات بلا ولد
 والنصف مع الولد - انظر مادة (١٠٠)

(احوال البنات الصلية)

بنات الصلب لهن احوال ثلاث الاولى النصف للواحدة اذا انفردت
 لقوله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) فتمت كان للمتوفى بنت واحدة
 استحققت النصف ولا يؤثر عليها غيرها من الورثة الموجودين معها
 الثانية الثلثان للاكثر من الواحدة لقوله تعالى (فان كن نساء فوق
 اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فاذا توفي شخص وترك بنتين او اكثر استحققتا
 الثلثين ولا يراحمهما غيرها في هذا الاستحقاق وهذا قول عامة الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم وهو المعمول به الآن في كافة الامصار وعن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما انه جعل حكم البنتين منهن حكم الواحدة فجعل لهما
 النصف للآية المتقدمة فانه علق استحقاق الثلثين بكونهن نساء وهو جمع

(مادة ٦٠٠) الروجة أو الزوجات لهن حالان الربع واحدة أو أكثر عند عدم
 الولد أو ولد الابن وان سفل والثمن مع الولد أو ولد الابن وان سفل

وصرح بقوله فوق اثنتين وأكده بضمير الجمع بقوله تعالى (فلهن ثلثا ما ترك) والمعلق على شرط لا يثبت بدونه ولأن الله تعالى جعل للبنتين النصف مع الابن وهو يستحق النصف وحظ الذكر مثل حظ الانثيين فعلم بذلك ان حظ البنتين النصف عند الانفراد . وللجمهور ما روى عن جابر أنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بابنتها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في أحد وان عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا فقال يقضى الله في ذلك فزلت آية الميراث فقال اعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك فعرفنا حكم الجمع بالكتاب وحكم المثنى بالسنة لان تخصيص الشئ بالذكر لا ينفي الحكم عما عداه

الحالة الثالثة الارث بالتعصيب مع الابن سواء كانت واحدة او اكثر فليس لهن شئ مقدر في هذه الحالة لقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) فاذا توفي شخص عن بنين وبنات كان للابن مثل حظ الانثيين فان لم يوجد معهم احد من الورثة قسموا التركة بينهم على هذه النسبة وان وجد فان كان محجوباً بهم فلا يأخذ شيئاً وقسموا التركة كما سبق كالاخوة والاخوات مطلقاً وان لم يكن محجوباً أخذ فرضه واقتسموا الباقي بينهم كالزوج والاب والام او الجدة والزوجة - انظر مادة (٦١)

(مادة ٦٠١) البنات الصليات لهن احوال ثلاث النصف للواحدة اذا انصردت والثنتان للاثنتين فصاعداً ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصيهن

(احوال بنات الابن وان سفل)

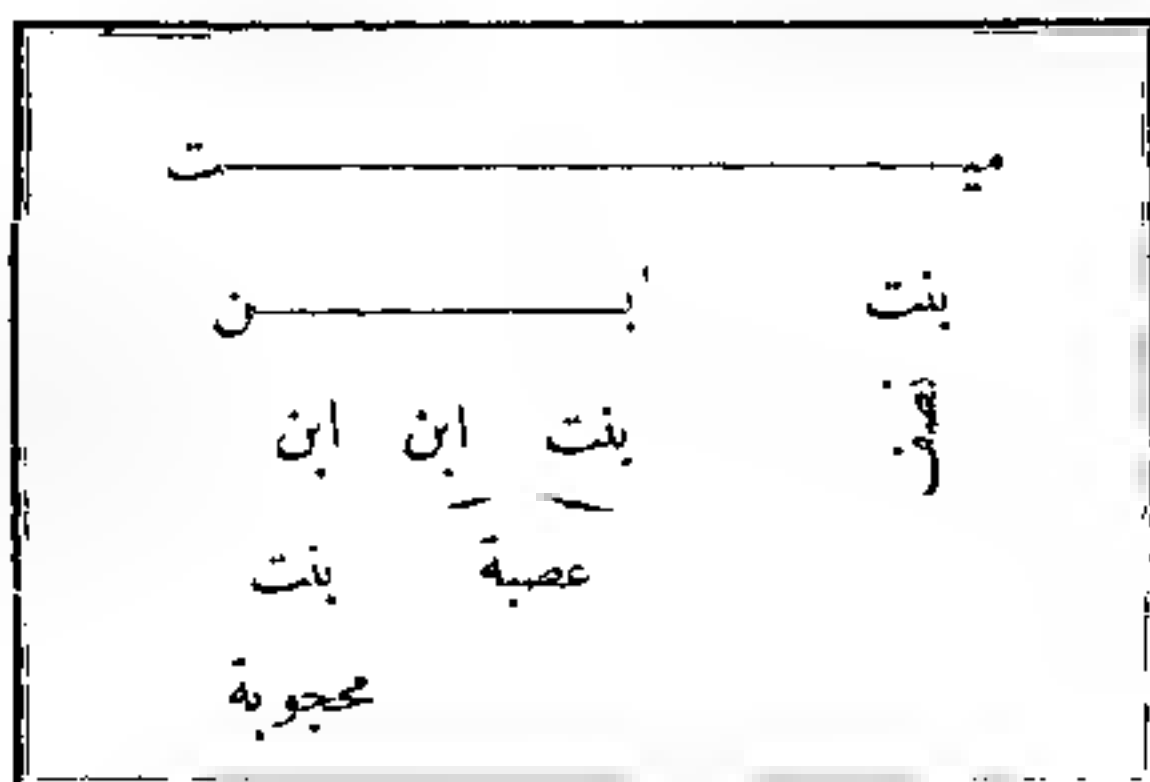
بنات الابن لمن احوال بنت الاولى النصف للوحدة اذا انفردت
عن البنت الصلبية فاذا توفي شخص وترك بنت ابن او بنت ابن ابن ولم يترك
بنتاً في المثال الاول او بنت ابن في المثال الثاني اخذت بنت الابن في المثال
الاول وبنت ابن الابن في المثال الثاني النصف لا يراحمهما فيه غيرها

الحالة الثانية الثلثان اذا كانتا اثنتين فأكثر اذا لم يوجد معهما بنت صلبية
فاذا توفي شخص عن بنتي ابن ولم يترك بنتاً صلبية أخذتا الثلثين
الحالة الثالثة تمصيهن بابن الابن فله ضعف ما للابن

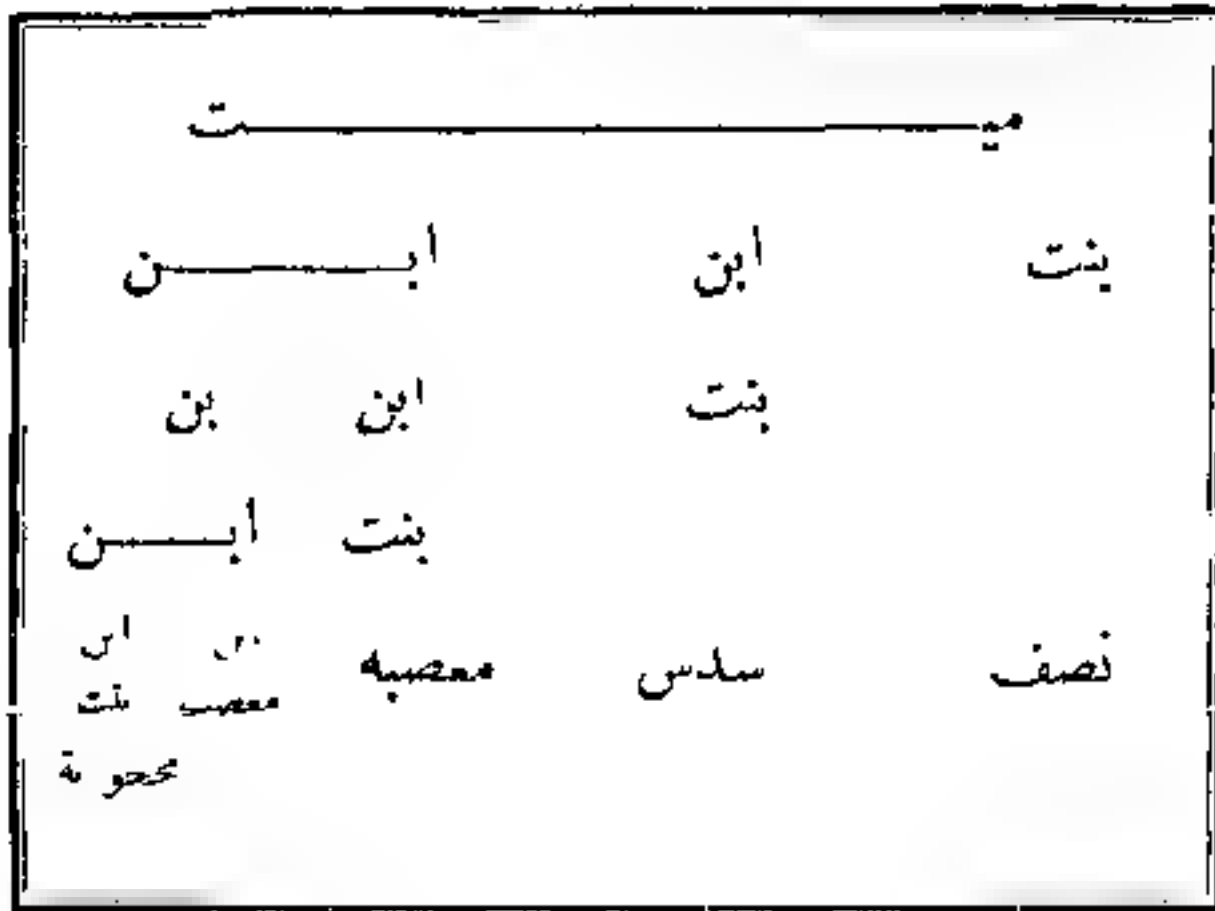
الحالة الرابعة استحقاقهن السدس اذا وجدت او وجدن مع البنت
الواحدة الصلبية فاذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن او بنات ابن أخذت
الصلبية النصف وبنت الابن او الاكثر السدس تكملة للثلثين لقول ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه في بنت وبنت ابن وأخت «سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول للبنت النصف وابنت الابن السدس تكملة
للثلاثين والباقي للاخت» وقوله تكملة للثلثين دليل على انهن يدخلن في لفظ
الاولاد لان الله تعالى جعل للاولاد الاناث ثلثين فاذا أخذت الصلبية النصف
بقي سدس فيعطى لها تكملة لذلك فلولا انهن دخلن في الاولاد وفرضهن
واحد لما صار تكملة له الا ان الصلبية أقرب الى الميت فتفضل عليهن
بالنصف

ومحل أخذهن القروض المتقدمة اذا لم يكن معهن مذكر فان وجد ورث
معه بالتعصيب ويكون للمذكر ضعف ما للمؤنث ولا فرق بين ان يكون

المذكر الذي في درجة بنت الابن أخاها أو ابن عمها ويحجب من هي أنزل منه درجة. فيكون أخاها إذا خلف شخص بنتاً وابناً وخلف الابن بنتاً وابنين وخلف أحد الابنين بنتاً ومات الابن في حياة أبيه وكذلك ابنه الذي خلف بنتاً ثم مات الأكبر عن بنت وبنت ابن وابن ابنهما إخوان وعن بنت ابن ابن أخذت البنت النصف والباقي لابن الابن وبنت الابن بالتعصيب ولا شيء لبنت ابن الابن لأنها محجوبة بابن الابن ويوضح ذلك ما في هذه الصورة



وبكون ابن عمها إذا خلف شخص بنتاً وابنين وخلف أحد الابنين بنتاً والآخر خلف ابنين واحدهما خلف بنتاً ومات بعضهم في حياته ثم مات هو عن بنت وبنت ابن وأحد ابني الابن الآخر وعن بنت ابن الابن أخذت البنت النصف وبنت الابن وابن الابن الذي هو ابن عمها يأخذان الباقي بالتعصيب وبنت ابن الابن محجوبة بابن الابن كما في هذه الصورة



ففي هاتين الصورتين يعصب من فوقه ، إذا كانت محتاجة اليه وهي عمته
في الصورة الاولى وبنت غم ابيه في الثانية واما التي لها السدس فلا يعصبها
لاستغنائها عنه بفرضها فيكون قريباً مباركاً اذ لولاه لما ورثن

فقد علمت من ذلك ان ابن الابن يعصب من هي في درجته مطلقاً
اي سواء كانت محتاجة اليه اولا وأما التي فوقه فلا يعصبها الا اذا كانت
محتاجة اليه وتكون كذلك اذا كان من فوقها يستحق الثاين سواء كانتا
صليتين او صلية وبنت ابن واما التي اسفل من درجته فلا تستحق معه
شيأً لانه يحجبها

الحالة السادسة سقوطهن بالآين فاذا توفي شخص عن ابن وبنت ابن
حجبن حجب حرمان وهذا جار في كل مذكر درجته اعلى من المؤنث كما

علم مما تقدم - انظر مادة (٦٠٢)

(احوال الاخوات لاب وام اي الشقيقات)

اعلم ان الاخوة والاخوات اذا كانوا لا يوين يقال لهم بنوا الاعيان سموا بذلك لانهم خيار الاخوة والاخوات اخذا من اعيان القوم يعني خيارهم واذا كانوا لاب فهم بنو العلات وهم اولاد الرجل الواحد من نسوة شتى سموا بذلك لان العلة الضرة وهم اولاد الضرائر اذ أم كل منهم ضرة لام الآخر واذا كانوا لام فهم بنو الاخياف لكونهم من اصلين مختلفين مأخوذ من قولهم فرس اخيف اذا كانت احدى عينيه مخالفة للآخرى فاحوال الاخوات الشقيقات خمس (الاولى) النصف للواحدة (الثانية) الثتان للاثنتين فصاعدا (الثالثة) تعصيهن بالاخ الشقيق فله ضعف ما للاثني (الرابعة) صيرورتهن عصبة مع البنت او بنت الابن او معهما فلهن الباقي وهو النصف مع البنت والثلاث مع البنتين او مع البنت وبنت الابن وحيث يسقطن ان استغرقت الفروض التركية فلا يكون لهن شيء كما لو توفيت الزوجة عن بنتين وزوج وام واخت شقيقة فاصلها من اثني عشر وتمول لثلاثة عشر للبنتين الثتان ثمانية وللزوج الربع لثلاثة وللأم السدس اثنان وسقطت الاخت او الاخوات (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب والجد

(مادة ٦٠٢) نات الابن كبنات الصلب ولهن احوال ست النصف للواحدة اذا انفردت واثلثان للاثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكملة للثنتين ولا يرثن مع البنات الصليات ثنتين فصاعدا الا ان يكون بمخاضهن أو أسفل منهن غلام فيعصيهن ويكون الباقي ينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

(احوال الاخوات لاب)

الاخوات لأب لهن احوال سبع الاحوال الاربع الاول المتقدمة في
الاخوات الشقيقات عند فقد الشقيقة الا ان الذى يعصبهن هو الاخ لاب
ولا يشترط في التعصيب عدم وجود الشقيقة

الخامسة سقوطهن بالابن وابن الابن وان نزل وبالأب والجد
الصحيح وان علا وبالأخ الشقيق وبالاخت الشقيقة ايضاً اذا صارت عصبه
مع البنت او بنت الابن وبالاختين الشقيقتين. الا اذا كان معهن معصب
وهو الاخ لاب

وفي هذه الحالة تقدم الشقيقة على اخي الميت لايه وكذا الاخت لاب عند
ما تصير عصبه مع البنت او بنت الابن تحجب من يحجب اخوها

السادسة استحقاقهن السدس مع الاخت الشقيقة الواحدة تكملة
لثلاثين لان فرض الشقيقة النصف فالاخت لاب مع الشقيقة كبنت الابن
مع البنت في ذلك الا اذا كان معها في هذه الحالة أخ لاب فانه يعصبها
في النصف فله ضعفها وتسقط معه لو استغرقت القروض التركية كزوج واخت
شقيقة واخت لاب واخ لاب فالزوج له النصف والشقيقة النصف ولا شيء
للاخت والاخ لاب فيكون اخا مشؤوماً اذ لولاه لورثت السدس وتعمل

(مادة ٦٠٣) الاخوات لاب وأم لهن احوال اربع هي النصف للواحدة والثلاثين
للاثنتين فصاعداً ومع الأخ الشقيق للذكر مثل حظ الانثيين ويعصر عصبه به لاستوائهم
في القرابة الى الميت ولهن الباقي مع البنات أو بنات الابن

المسألة الى سبعة

الحالة السابعة سقوطهن مع الاختين الشقيقتين لكن هذا مقيد بما اذا لم يكن معهن معصب ولا يكون الا في درجتهم وهو الاخ لاب بخلاف بنات الابن على ما عرفته فاذا توفي شخص عن اختين شقيقتين واخت او اخوات لاب فلا شيء لها اولهن بل تأخذ الشقيقتان فرضهما وهو الثلثان ويرد الثلث الباقي عليهما اذا لم يكن هناك من اصحاب الفروض من يستحقه فلو كان معها أخ لاب اخذت معه الثلث الباقي للمذكر ضعف ما للأنثى وهذا من افراد الاخ المبارك اذا اولاه لما ورثت شيئاً وبالضرورة تسقط معه اذا استغرقت الفروض التركة كزوجة وشقيقتين وام واخت لاب واخ لاب فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثمانية وللأم السدس اثنان فقد عالت المسئلة بواحد فلم يبق شيء للاخت والاخ لاب لانه عصبه - انظر مادة (٦٠٤)

فقد علمت من الاحوال المتقدمة ان الاخوات لابوين او لاب يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب والجد الصحيح وان علا والاخوات لاب يسقطن أيضاً بالاخ الشقيق مطلقاً وبالشقيقتين الا اذا كان هناك معصب وهو الاخ لاب وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبه مع البنت أو بنت الابن

(مادة ٦٠٤) الاخوات لاب كالاخوات لابوين وهن احوال ستة النصف للواحدة اذا انقردت والثلثان للثنتين فصاعداً عند عدم الاخوات لابوين وهن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تكمة للثنتين ولا يرثن مع الاختين لابوين الا ان يكون معهن أخ لاب فيعصبهن السادس من الاحوال المذكورة ان يصرن مع البنات الصليات أو مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

ومثل الاخوات فيما ذكر الاخوة الاشقاء أولاد في انهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد الصحيح وان علا وهذا لا حاجة اليه هنا لان الكلام هنا انما هو في اصحاب الفروض والاخوة الاشقاء اولاد من العصابات ولهم باب مخصوص فكان اللازم ان يأتي بسقوط الاخوات الشقيقات أولاد في احوالهن كما عرفته من الشرح المتقدم ويؤخر الكلام على الاخوة في محله انظر مادة (٦٠٥)

(احوال الام)

للام حوال ثلاث الحالة الاولى السدس اذا كان للمتوفي فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبنات وبنات الابن وان نزل ابوها او كان له اثنان فأكثر من الاخوة او الاخوات او منهما من اى جهة كانا الحالة الثانية ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وعدم الاب وأحد الزوجين

الحالة الثالثة ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت هذه صورتان الاولى زوج وأم وأب الثانية زوجة وأم وأب فبعد أن يأخذ احد الزوجين فرضه تأخذ الام ثلث الباقي وهو في مسألة الزوج سدس وفي مسألة الزوجة ربع اما لو كانت الام مع الجد وأحد الزوجين فلها ثلث جميع المال كما عرفته مما تقدم

(مادة ٦٠٥) الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لابكلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا صارت عصة مع البنات أو مع بنات الابن

وهاتان المسئلتان تسميان بالغراوين لشهرتهما كالكوكب الاغر
وبالعمريتين لقضاء سيدنا عمر بن الخطاب فيهما بذلك

فكل مسألة من مسائل الموارث يستحق فيها شخص فرضاً من
الفروض ينسب ذلك الفرض الى جملة التركة الا في هاتين المسئلتين فان
نسبة الثلث فيهما الى ما يبقى بعد فرض احد الزوجين لا الى كل التركة وانما
سمي ثلثاً وان كان في الحقيقة اقل من ذلك تأديباً مع القرآن الشريف لانه
سماه ثلثاً بقوله (فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث) وهناك اقوال
أخرى في هذه المسئلة تقدمت في شرح مادة (٥٩٤) فراجعها - انظر
مادة (٦٠٦)

(احوال الجدة او الجدات)

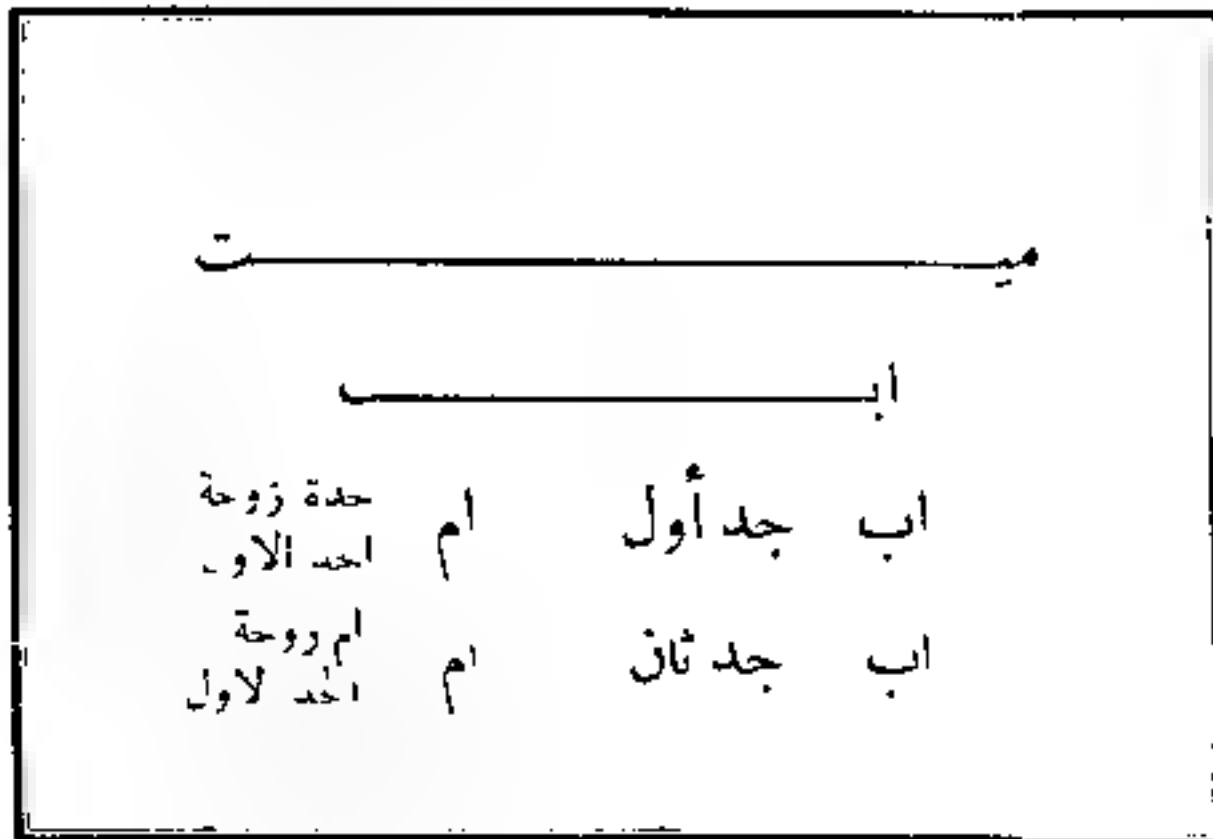
الجدة الصحيحة او الجدات لها حالتان والجدة الصحيحة هي التي لم
تنتسب لجد فاسد وقد عرفت ان الجد الفاسد من تخال في نسبه الى
الشخص انشى كابي الام فكل جدة لم تنتسب لجد فاسد فهي صحيحة

الحالة الاولى السدس سواء كانت لام كأم الأم او لأب كأم الأب
وسواء كانت واحدة او اكثر لكن اذا كانت الجدات اكثر من واحدة
يشترط ان تكون متحاذيات في الدرجة كأم الام مع أم الأب فان اختلفن

(مادة ٦٠٦) للام احوال ثلاث السدس ان كان للبيت ولد او ولد ابن وان
سفل او مع الاثنين من الاحوة أو الاخوات فصاعداً من اي جهة كانا ولها ثلث الكل
عند عدم المذكورين وثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسئلتين احدهما
زوج وابوان وثانيتهما زوجة وابوان ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال بعد
فرض الزوج أو الزوجة كما تقدم

في الدرجة كأم الأب مع أم أم الأم حجبت القربى البعيدة
وطريق معرفة الوارثات منهن ان تذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظة
أم ثم تبدل الأم الاخيرة من جهة الميت بأب في كل مرتبة الى ان يبقى أم
واحدة فلو سئلت عن اربع جدات وارثات مثلاً تقول أم أم أم أم * أم أم أم
أب * أم أم أب أب * أم أب أب أب
فالأولى أمية والبواقي أبويات ولا يتأى التعداد في الأميات مع الصحة
لأنه متى تخللن أب يكون جداً فاسداً وحينئذ تكون الجدات التي فوقه
فاسدات لا تنسبهن بجد فاسد فاجدة الصحيحة من جهة الأم واحدة ابداً
الحالة الثانية سقوطهن وهذا يختلف بالنسبة لوجودهن مع الأم او
الأب أو الجد أو مع بعضهن على ما يلقي عليك فيسقطن بالأم سواء كن
كلهن أبويات أو أميات أو مختلطات فتى وجدت الأم في مسألة من المسائل
ومعها جدات فلا يأخذن شيئاً وتسقط الأبوية بالأب وأما الجدة الأمية
فلا تسقط به فإذا توفي شخص عن أب وأم أب حجبتها الأب لادلائها به
ولو توفي عن أب وأم أم ورثت معه السدس لأنها لم تنسب به
وانما حجبت الجدات مطلقاً بالأم ولم تحجب بالأب إلا الأبويات
لان كلا من اتحاد السبب والادلاء له تأثير في الحجب فأم الأب تحجب
به للادلاء فقط وتحجب بالأم لاتحاد السبب وهو الأمومة وأم الأم ترث
مع الأب لانعدام المعنيين وتحجب بالأم لوجودهما
وكما تسقط الأبوية بالأب تسقط بالجد ايضاً لكن بشرط ان تكون
مدلية به كأم أبي الأب فان لم تكن مداية به فلا يحجبها وان علت كأم أم

الأب فانها ترث مع ابي الاب لانها ليست من قبله بل هي زوجته ان كان
بعدها عن الميت بدرجة واحدة او ام زوجته ان كان بعدها بدرجتين على
هذه الصورة

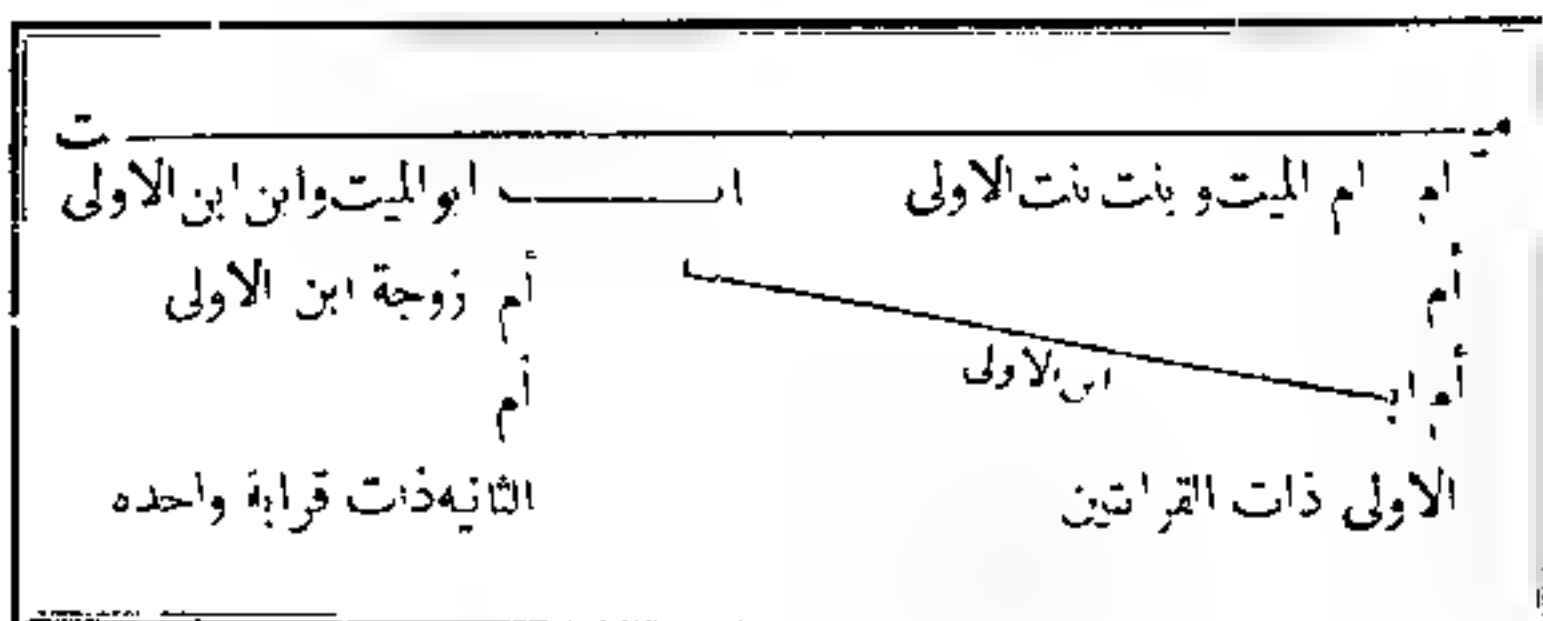


وتحجب القربى البعدى من اى جهة كان كل منهما اي سواء كانت
من جهة الام او من جهة الاب فام الاب تحجب ام ام الام وام ابي الاب
ولا فرق بين ان تكون القربى وارثة او محجوبة كأم الاب المحجوبة بالاب
فانها تحجب ام ام الام فلم توجد ام الاب لم تحجب ام ام الام بالاب لانها
جدة امية وقد عرفت انها لا تحجب به فان وجدت جدتان صحيحتان في
درجة واحدة استحققتا السدس ويقسم بينهما نصفين اتفاقاً اذا كان كل منهما
ذات قرابة واحدة كام ام وام اب فان كانت احدهما ذات قرابتين كام ام
الام وهي ايضاً ام ابي الاب والاخرى ذات قرابة واحدة كام ام الاب
قال ابو حنيفة وابو يوسف يقسم السدس بينهما انصافاً باعتبار الابدان
وهو المعول عليه وقال محمد يقسم السدس بينهما اثلثاً باعتبار الجهات لان

استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة من جهتين كانت في الصورة واحدة وفي المعنى متعددة فتستحق الارث بهما معاً كما اذا اجتمع في شخص سببان مختلفان فانه يرث بهما اتفاقاً فاذا ترك شخص ابني عم شقيق او لاب احدهما اخ لام يأخذ ذلك الاخ السدس بطريق الفرض والباقي يقسم بينهما نصفين بالتعصيب وكذا اذا توفيت امرأة وتركت ابني عم شقيق او لاب احدهما زوجها فان الزوج يأخذ النصف بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالتعصيب

ووجه قول ابني خيفة وابي يوسف أن تعدد الجهة ان اقتضت تعدد الاسم كما في المثالين المذكورين كان مقتضياً لتعدد الاستحقاق بحسب تعددها واما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القليل فان ذات القرابتين تسمى بالجددة كذات القرابة الواحدة وعلى هذا لو كانت جدة ذات قرابات ثلاثة مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما انصافاً عند ابني يوسف وارباعاً عند محمد

(وصورة المسئلة)



وتوضيح هذه الصورة ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد
 منها ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد من قبل أبيه لأنها أم أبي أبيه ومن قبل
 أمه لأنها أم أمه فهي جدة ذات قرابتين ثم انه من غير شك كانت هناك
 امرأة أخرى تزوج بنتها ابن المرأة الأولى فولد منهما ابن ابن الأولى الذي
 هو أبو الميت فهذه أم أم أبي الميت فهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأةان
 جدتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات
 قرابة واحدة

واذا اردت ان تصور الجدة ذات القرابات الثلاث تقول ان تلك
 المرأة التي زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها مذكراً اذا زوجت هذا
 المولود بنت بنت بنت أخرى لها فولد منهما ولد كانت تلك المرأة للمولود
 الثاني أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي أبي الأب وكانت صاحبها اعني
 أم زوجة ابنها للمولود الثاني أم أم أبي الأب انظر مادة (١٠٧)

فقد بان لك مما سبق ان اصحاب الفروض اثنا عشر اربعة من الذكور
 وهم الأب والجدة الصحيح وان علا والاخ لام والزوج وثمانية من الاناث.

(مادة ٦٠٧) وللجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر اذا كن
 صحبات متحاذيات في الدرجة لان القربى يحجب البعدى ويسقطن اي الجدات كلهن
 سواء كن ابويات اي من جهة الأب أو أميات اي من جهة الأم او مختلطات بالأم وتسقط
 الجدات الابويات دون الأميات بالأب وكذلك تسقط الابويات بالجدة الأم والأب وان
 علت قائما ترث مع الجدة لأنها ليست من قبله وهكذا القربة تحجب البعيدة من اي جهة
 كانت وارثة أو محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كم أم الأب والآخرى ذات
 قرابتين أو أكثر كم أم الأم وهي أيضاً أم أبي الأب يقسم السدس بينهما اتصافاً

وهن البنت وبنت الابن وان نزل بوها والاخت الشقيقة والاخت لاب
والاخت لام والام والجدة الصحيحة والزوجة

وان كل واحد منهم له احوال تختلف باختلاف الورثة الموجودين معه
وقد عرفت جميعها من هذا الباب واكتفى بفرقة فلاجل التسهيل وضعنا
لك جدولاً يبين لك جميع هذه الاحوال في صحيفة واحدة ليسهل لك معرفة
اي حالة تريد البحث عنها لاي وارث من المذكورين فان استفدت ما انت
طالبه منه فيها والا فارجع الى نفس الحالة التي تريدها في شرح احوالهم تجددها
واضحة بما لا مزيد عليه ولاجل زيادة السهولة رتبنا اصحاب الفروض
واحوالهم في هذا الجدول على حسب ترتيبها في الشرح

وكيفية وضعه اتنا اثبتنا جميع اصحاب الفروض في المربعات الرأسية من
جهة اليمين ووضعنا احوال كل واحد امامه في الخانات المربعات الافقية
وهذا هو الجدول -



﴿ الباب الخامس ﴾

(في لارث بالتعصيب)

اعلم ان العصبه تنقسم انقساماً اولياً الى قسمين الاول العصبه النسبيه وهي الآتية من جهة النسب اي القرابة والثاني العصبه السيبيه وهي لآتية من جهة السبب اي العتق

والاول ينقسم الى ثلاثة اقسام عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره ولكن عندما يطلق العاصب لا ينصرف الا الى العاصب بنفسه وهو من يأخذ جميع المال عند انفراده او ما ابقته الفرائض عند وجود من له الفرض المقدران لم يكن محجوباً به كالاخت الشقيقة مع الابن فانها وان كانت صاحبة فرض الا انها لا تأخذ شيئاً معه — انظر مادة (٦٠٨)

﴿ القسم الاول ﴾

وهو العاصب بنفسه النسبي

العاصب بنفسه النسبي هو كل مذكر لم ينتسب بالاثني وحدها سواء انتسب بمذكر فقط كابن الابن او انتسب باثني مع مذكر كالاخ الشقيق فخرج عنه من انتسب باثني فقط كابن الام فانه ليس بعصبه

وهو ينحصر في اربعة اصناف البنوة والابوة والاخوة والعمومة — فالبنوة تشمل الابن وابن الابن وان سفل والابوة تشمل الاب والجد الصحيح

(مادة ٦٠٨) العاصب شرعاً كل من حاز جميع التركة اذا انفرد أو حاز ما ابقته الفرائض والعصه نوعان نسبي وسببي فالنسبي على ثلاثة اقسام عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره

وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ لاب وان نزل كل منهما والعمومة تنقسم الى ثلاثة اقسام عمومة
نفس الشخص وعمومة ابيه وعمومة جده وان علا وكل من الاقسام الثلاثة
يشمل العم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن العم لاب وان
نزل كل منهما

والعصبة في اللغة قرابة الرجل لآبيه وهو جمع عاصب مثل كلمة وكامل
ولكن الفقهاء يستعملون العصبة في الواحد لانه قام مقام جماعة في احراز جميع
المال والشرع جعل الاثني عصبة في مسألة الاعتاق

وهذه المادة معناها في اللغة الاحاطة يقال عصب القوم بالرجل عصباً
من باب ضرب احاطوا به لقتال او حماية فلهذا اختص الذكور بهذا الاسم
وأطلقت العصبة شرعاً على الاصناف الاربعة المتقدمة لانهم محتاطون
بالشخص من كل جهة فالبنوة من جهة الفرع والابوة من جهة الاصل
والاخوة من جهة الحاشية القريبة والعمومة من جهة الحاشية البعيدة فاذا
وجد واحد من العصابات المتقدمين استحق كل المال وان وجدت عدة
اشخاص منهم فترتيبهم في الارث يكون كالترتيب المتقدم فالبنوة اولاً ثم
الابوة ثم الاخوة ثم العمومة بتقديم عمومة نفس الشخص على عمومة ابيه
وهذه على عمومة جده فالتقديم بينهم يكون اولاً بالجهة وثانياً بالدرجة وثالثاً
بالقوة فان استووا في الكل استحقوا على السواء

« التقديم بالجهة »

التقديم بها يكون فيما اذا توفي شخص وترك واحداً من جهة البنوة ولو

بعدت درجته عنه كإبن ابن وواحداً من جهة الأبوة ولو قربت درجته منه كالأب أخذ الأب السدس بطريق الفرض والباقي لمن كان من جهة البنوة بالتعصيب وإنما قدم الإبن على الأب في التعصيب لقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث)

فجعل الأب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل للولد المذكور فرضاً مقدراً فتعين الباقي له فدل على أن الولد المذكور مقدم على الأب في التعصيب وإبن الإبن ابن كما عرفته فيقوم مقامه فيقدم على الأب أيضاً ولأن الإنسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله له ولأجله يدخر ماله عادة ولهذا قال عليه الصلاة والسلام «الولد مبخلة مجبنة» وقضية ذلك أن لا يجاوز بكسبه محل اختياره إلا أننا صرفنا مقدار الفرض لأصحاب الفروض بالنص فيبقى الباقي على قضية الدليل وكان منتزعي هذا أن تقدم البنت أيضاً على الأب وعلى كل عصبه إلا أن الشارع أبطل اختياره بتعيين الفرض لها وجعل الباقي لأولى رجل ذكر

وإذا توفي شخص وترك واحداً من جهة الأبوة وآخر من جهة الأخوة كان المال كله لمن هو من جهة الأبوة لأنه مقدم عليه في العصبوبة فيأخذ الكل فإن كان المتروك من جهة الأبوة هو الأب فلا خلاف في أنه يقدم على جهة الأخوة. وإن كان جداً فالذي يقول بتقدمه على الأخوة هو الإمام الأعظم والصاحبان يورثانها بالكيفية التي ستعرفها في توريث الجد مع

الاخوة . واذا كانت جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة والابوة مقدمة على
الاخوة فمن باب اولى تقدم جهة البنوة على جهة الاخوة

واذا توفى شخص وترك واحداً من جهة الاخوة ولو كان بعيداً
كان ابن اخ لاب وآخر من جهة العمومة ولو قرب كم شقيق كان ابن الاخ
لاب اولى بالميراث من النعم الشقيق فلا شيء له معه

واذا توفى شخص ولم يترك واحداً ومن الجهات المتقدمة ولكنه ترك
واحداً من الجهة الرابعة فهو الذي يأخذ كل المال سواء كان من جهة عمومة
نفس الشخص المتوفى او من عمومة ابيه او من عمومة جده فاذا اجتمعوا
قدم من هو من جهة عمومة الشخص على من كان من جهة عمومة ابيه
وهذا على من هو من جهة عمومة جده فاذا توفى شخص عن ابن عمه
الشقيق او لاب وعم ابيه الشقيق كان المال كله للاول ولا شيء للثاني وكذا
اذا ترك عم ابيه لاب وعم جده الشقيق اخذ الاول كل المال وهذا يسمى
عندهم تقدماً بالجهة وانما قدمت جهة الابوة على الاخوة لان الله تعالى
شرط لارث الاخوة الكلالة وهو الذي لا ولد له ولا والد فعلم بذلك
انهم لا يرثون مع الاب ضرورة وعليه اجماع الامة وقدمت جهة الاخوة
على العمومة لان الاخوة جزء الاب فكانوا اقرب من الاعمام لانهم جزء
الجدة وهكذا يقال في ترتيب اقسام العمومة — انظر مادة (٦٠٩)

مادة (٦٠٩) العاصب بنفسه هو كل من لم يخرج في عصبته الى الغير ولا يدخل
في نسبه الى الميت شيء وهو اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب
الآتى بعد . الصنف الاول ابن الميت وان سفل فمن مات وترك ابناً لا غير فاللأب
كله الابن بالعصومة . الصنف الثاني الاب او الجد الصحيح وان علا عند عدم الابن

{ التقديم بالدرجة }

فان وجدت جملة اشخاص منهم وكان الكل من جهة واحدة قدم
 الاقرب فكل من كان اقرب للديت درجة فهو أولى بالميراث فاذا توفي
 شخص عن ابن وابن ابن اخذ الابن كل التركة وحجب ابن الابن سواء
 كان 'بنه أو ابن ابن آخر. واذا توفي عن اخ وابن اخ حجب الاخ ابن الاخ
 سواء كان ابنه او ابن أخ آخر وعلى هذا يقدم الم على ابن الم ويقدم عم
 ابيه على ابن عم أبيه ويقدم عم جده على ابن عم جده وهكذا فيما لو علت
 عمومة الجسد

(التقديم بالقوة)

فاذا اتحدوا في الجهة والدرجة قدم الاقوي فمن كان صاحب قرابتين
 قدم على صاحب القرابة الواحدة فالاخ لابوين يقدم على الاخ لاب وابن

فمن مات وترك ابناً وأباً أو حداً فانسدس الاب او الحد بالفرض والباقي لابن العصوة
 الصنف الثالث الاخوة لابوين ثم لاب ثم بنو الاخوة لابوين ثم لاب عند عدم الاب
 او الحد فمن مات وترك اباً أو جدياً واحداً لابوين او لاب فالل مال كله للاب او الجسد
 بالمصوبة ولا شيء للاخ لان الاب او الجسد أولى رجل ذكر عند عدم الابن او مات
 وترك احاً وابن اخ فالل مال كله للاخ ولا شيء لابن الاخ عند وجود الاخ. الصنف
 الرابع عم لابوين ثم لاب ثم بنو عم لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه
 فمن مات وترك عمّاً لابوين او لاب واحداً لابوين او لاب او ابن اخ لابوين او لاب فالل مال كله
 للاخ أو ابنه ولا شيء للعم لان الاخ او ابنه أولى. او مات وترك عمّاً لابوين أو لاب
 وابن عم فالل مال كله للعم دون ابن العم ثم عم ابيه لابوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لابوين
 وان سفلوا ثم لاب عند عدم ذلك العم وابنه ثم عم جده الصحيح لابوين ثم لاب ثم بنوه
 وان سفلوا عند عدم عم الاب لابوين او لاب وبنوه وارسلوا ثم عم على الترتيب المذكور

الاخ لابوين يقدم على ابن الاخ لاب وابن العم لابوين يقدم على ابن العم
 لاب وقس على ذلك عمومة الجد والاب وانما كان كذلك لان الاخ لاب وأم
 مثلاً أقوى من الاخ لاب لاتصاله من الجانبين فكان ذا قرابتين وترجيح عند
 الاستواء في الدرجة وصاحب القرابتين يقدم على صاحب القرابة الواحدة
 سواء كان ذو القرابتين مذكراً أو مؤنثاً فالاخ الشقيق يقدم على الاخ لاب
 لقوته والاخت الشقيقة اذا صارت عصبية مع البنت أو بنت الابن تقدم
 على الاخ لاب فاذا توفي شخص عن بنت واخت شقيقة وأخ لاب اخذت
 البنت فرضها والباقي تأخذه الاخت الشقيقة بالتعصيب وتحجب الاخ لاب
 فاذا لم تصر الاخت الشقيقة عصبية مع الغير فلا تحجب الاخ لاب
 فاذا توفي شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ لاب اخذت الزوجة
 فرضها وهو الربع لعدم الفرع الوارث والاخت الشقيقة النصف والاخ لاب
 يأخذ الباقي بطريق التعصيب فالأخت لا تحجبه في مثل هذه المسألة لأنها
 لم تصر عصبية مع غيرها

(التساوى في الاستحقاق)

« عدد الاتحاد في الجهة والدرجة والقوة »

فان استووا في الجهة والدرجة والقوة استحق الجميع على السواء بحسب
 رؤوسهم فمن مات وترك ثلاثة أبناء أو أربعة أبناء ابن قسم المال اثلاثاً في الاول
 واربعاً في الثاني ولو مات وترك ابن اخ شقيق وابنى أخ آخر شقيق ايضاً
 قسم المال بينهم باعتبار رؤوسهم لا أصولهم فيقسم المال بينهم في هذا المثال اثلاثاً
 فقد علمت مما تقدم ان التقديم في العصبات يكون أولاً بالجهة فان

اتحدت الجهة يقدم بالدرجة فان اتحدت الجهة والدرجة يقدم بالقوة فان اتحدت الجهة والدرجة والقوة استحق الكل على السواء — انظر مادة (٦١٠)

❖ القسم الثاني ❖

(العاصب بغيره)

العصبة بغيره هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت ذلك الغير في تلك العصوبة وهي تنحصر في الاناث التي فرضهن نصف عند الانفراد او ثلثان عند الاجتماع وهن اربعة البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب فكل واحدة منهن تحتاج الى من يعصبها وهو الابن بالنسبة للبنت وابن الابن بالنسبة لبنت الابن والاخ الشقيق بالنسبة للاخت الشقيقة والاخ لاب بالنسبة للاخت لاب فتجتمع البنات مع البنات أو أبناء البنات مع بنات البنات أو الأخوات الشقيقات مع الأخوة لأشقاء أو الأخوات لاب مع الأخوة لاب ورث الكل بالتعصيب فيأخذ المذكر ضعف ما للانثى فقد صدق على كل واحدة منهن انها صارت عصبة بغيرها وشاركتها في تلك العصوبة لان كلا منهن في حالة اجتماعها مع المعصب ليس لها شيء مخصوص بل يختلف النصيب باختلاف عدد الذكور والاناث

مادة (٦١٠) قاعدة كل من كان اقرب نفعيت درجة فهو اولى بالميراث كالابن ثم الاب والجد وكل من كان ذا قرابتين اولى من ذي قرابة واحدة سواء كان ذو القرابتين ذكراً او انثى فان الاخ لا يورث اولى من الاخ لا والاخت لا يورث اذا صارت عصبة مع البنت الصلية او بنت الابن اولى من الاخ لا وابن الاخ لا يورث اولى من ابن الاخ لا وعم الميت لا يورث اولى من العم لا وكذلك الحكم في اعمام ابيه واعمام جده

المجتمعين . والمعصب اسكل منهن لا يكون الا في درجتها الا بنت الابن فان المعصب لها تارة يكون في درجتها وتارة يكون أنزل منها درجة او أكثر فان كان في درجتها عصبتها مطلقاً وان كان أنزل منها درجة فلا يعصبها الا اذا كانت محتاجة اليه وقد تقدم كل ذلك في احوال بنات الابن فراجعها — انظر مادة (٩١١)

فاذا لم تكن لاثني صاحبة فرض واجتمعت مع اخيها العاصب فلا يعصبها كالعصبة لابوين فان المال كله للعم دونها لان العممة ليست بصاحبة فرض بل هي من ذوى الارحام وكذا الحال في ابن العم الشقيق مع بنت العم الشقيق فان المال كله لابن العم الشقيق لان بنت العم ليست بصاحبة فرض ومثل ذلك بن الاخ الشقيق او لاب مع بنت الاخ الشقيق اولاب فان المال كله للمذكر ولا تأخذ الاثني منه شيئاً وكذلك بنت المعتق مع ابن المعتق فان المال كله لابن المعتق واخته لا تستحق معه شيئاً لأنها ليست بصاحبة فرض من جهة المعتق (بفتح التاء) فلا تصير عصبه باخيها وذلك لان النص الوارد في صيرورة الاناث بالذكر عصبه انما هو في موضعين البنات بالبنين والاخوات بالاخوة والاناث في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض

(مادة ٩١١) العصبه غيره هي كل اثني احتاجت في عصوتها الى العبر وشاركت ذلك الغير في تلك العصبية وهن ربعة من الاناث فرضهن نصف او ثلثان كالبنيات الحاصلات وبنات الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب محتاج كل واحد منهن في العصبية الى اخوتهن او محتاج بعصهن الى من يقوم مقام اخوتهن ومهمة التركة بينهم للمذكر مثل حط الاثني

لها من الإناث لا يتناوله النص - انظر مادة (١١٢)

(القسم الثالث)

﴿العصبة مع الغير﴾

العصبة مع الغير هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصوبة وهما اثنتان فقط الاخت الشقيقة والاخت لاب فكل واحدة منهما تصير عصبة مع البنت أو بنت الابن أو معها ولا فرق بين ان تكون كل منهما واحدة أو أكثر فاذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن واختين شقيقتين أو اختين لاب اخذ كل من البنت وبنت الابن فرضه والباقي للاختين الشقيقتين أو الاختين لاب ولو كان معهما صاحب فرض آخر كالزوجة أو الأم مثلاً اخذ فرضه ايضاً منخماً الى نصيب البنت وبنت الابن أو احدهما والباقي للشقيقتين أو الاختين لاب اذا لم تستغرق الفروض التركة والا فلا شيء لمن وجد منهما كبنت وبنت ابن وام وزوج واخت شقيقة - انظر مادة (١١٣)

والفرق بين العصبة بغيره والعصبة مع غيره ان الغير الذي دخلت عليه الباء عاصب بنفسه اذ هو الابن أو ابن الابن وان نزل أو الاخ الشقيق أو (مادة ٦١٢) من لا فرض لها من الإناث واخوها عصبة فلا تصير عصبة بأخيها كالعمة لابوين فان اسال كله لأم دونها وكذا الحال في ابن الأم لاب مع بنت الأم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب

(مادة ٦١٣) العصبة مع الغير هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصوبة وهما اثنتان اخت لابوين واخت لاب تصير كل واحدة منهما عصبة مع بنت الصلب أو مع بنت الابن سواء كانت واحدة أو أكثر

الاخ لاب وكل منهم عاصب بنفسه وحيث تعدى بسببه العصوبة الى
اللاتى - والغير الذي دخلت عليه مع ليس عاصباً بنفسه اذ هو البنت او بنت
الابن وكل منهما ليس عصبه بنفسه فالعصوبة ليست موجودة في كل منهما
حتى تعدى الى غيرهما بل حصلت العصوبة باجتماعهما معاً وايضاً العصبية
بغيرها تشارك المعصب لها في العصوبة فيأخذ المذكور ضعف ما لللاتى والعصبية
مع الغير لا تشارك المعصب لها اصلاً في العصوبة بل كل من البنت او بنت
الابن او هما يأخذ فرضه والاخت الشقيقة او لاب وان تعددت تأخذ
الباقى بعد فرضهما ان لم يوجد معهما صاحب فرض آخر فان وجد اخذ
فرضه ايضاً واحدى الاختين تأخذ الباقي . والاخت لاب لا تصير عصبه مع
البنت او بنت الابن الا اذا كانت الاخت الشقيقة غير موجودة فان وجدت
الشقيقة والاخت لاب مع البنت فلا تأخذ الاخت لاب شيئاً لانها
حجبت بالشقيقة حيث صارت عصبه - انظر مادة (٦١١)

واعلم ان العصوبة قد تؤثر في اصل الاستحقاق كبنت ابن وابن ابن
مع بنتين فلولا عصبوتها لسقطت اذ البنتان تستحقان الثلثين فلا تأخذ بنت
الابن شيئاً الا اذا وجد معهما معصب فهو قريب مبارك اذ اولاه لسقطت
بنت الابن وقد تؤثر في النقصان كبنت وابن فانهما يرثان للمذكر ضعف
ما لللاتى فلولا التعصيب لآخذت البنت النصف وقد تؤثر في الحرمان كبنت

(مادة ٦١٤) امرق بين هاتين المصبتين ان الغير في العصبه بغيره يكون عصبه
بنفسه فتعدى بسببه العصبية الى الاشى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبه بنفسه اصلاً
بل تكون عصبية تلك العصبية مجامعة لذلك الغير

ابن وابن ابن وبنت وزوج وابوأم فالبنت لها النصف والزوج الربع والاب
السدس والام مثله فالمسألة من اثني عشر لازوج ثلاثة وللبنت ستة
والاب اثنان واللام مثله فقد عالت المسئلة الى ثلاثة عشر وحينئذ لم يبق لابن
الابن وبنت الابن شيء فتسقط معه ولولا وجوده لفرض لها السدس
عائلاً كما هو قاعدتها مع وجود بنت واحدة فهو قريب مشؤوم اذ لولاه
لورثت وقد لا تؤثر العسوبة شيئاً كبنت وبنت ابن وابن ابن واخ شقيق
فان البنت تأخذ فرضها وهو النصف والباقي بين بنت الابن وابنه للمذكر
ضعف ما للاتي ولا شيء للاخ لانه محجوب بابن الابن فعند قسمة الباقي
بعد فرض البنت وهو النصف يخص بنت لابن السدس فلو لم يكن ابن
الابن موجوداً لآخذت السدس بالفرض والباقي يأخذه الاخ الشقيق
بطريق التعصيب

(العاصب السبي)

العاصب السبي هو مولى العتاقة وسمى بذلك لان عصبته آتية من
جهة السبب وهو العتق فهو وارث بالتعصيب ولكنه مؤخر عن العاصب
النسبي ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض فاذا مات المعتق
(بفتح التاء) وترك ابناً ومعتقاً بكسر التاء كان المال كله لابنه ولا شيء للمعتق
لان ابنه عصبه نسبية والمعتق عصبه سببية والنسبية مقدمة لقوتها . وان
ترك بنتاً او أختاً شقيقة ومعتقاً أخذت البنت او الأخت الشقيقة فرضها
والمعتق يأخذ الباقي بطريق التعصيب ولا يرد على واحدة منهما اذ العاصب
السبي موجود وهو مقدم على الرد لما روى ان ابنة حمزة أعتقت عبداً لها

ومات عن بنت فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه الآخر لبنت حمزة . واذا ترك ابن بنت ومعتقاً أخذ المعتق كل التركة ولا شيء لابن بنته لانه من ذوى الارحام والعصبة السببية مقدمة عليهم والمعتق بكسر التاء يرث معتقه بفتحها ولو شرط في عتقه ان لا يولاه له عليه لان هذا الشرط مخالف للشرع فيبطل فقد روى ان عائشة رضى الله تعالى عنها ارادت ان تشتري بريرة لعتقها فقال اهلها على أن يولاهنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنك ذلك فان الولاء لمن أعتق اى لا لمن شرطه انفسه من بائع وموصى وغيرها فاذا مات المعتق بفتح التاء بعد معتقه فولاؤه لعصبة بانفسهم وهى البنوة والابوة والاخوة والعمومة على ما تقدم لك فى الارث بالتعصيب النفسى اى فيقدم اولاً بالجهة ثم بالدرجة ثم بالقوة فان اتحدوا فى الكل قسم المال بينهم بالسوية ولا ارث من المعتق بفتح التاء لمن هو عصبة للمعتق بكسر التاء بغيره او مع غيره فاذا مات المعتق بعد المعتق وترك بنت المعتق وابنه كان المال كله لابنه دونها لان البنت ليست عصبة بنفسها بل بغيرها وكذلك لا شيء للاخت لانها تصير عصبة لابنفسها بل مع غيرها . واذا ترك ابا المعتق وابنه او ابن ابنة كان المال كله لابن المعتق او ابن ابنة ولا شيء لابيها لان البنوة مقدمة على الابوة فى المصوبة وهذا هو الذى عليه الممول وقال ابو يوسف يأخذ الاب السدس والباقى لجهة البنوة واستدل بان الولاء كله اثر الملك فيباحق بحقيقة الملك والمعتق لو ترك اباً وابناً كان لابيها سدس ماله والباقى لابنه فيسكذا اذا ترك وللاء والجواب عن ذلك ان الاب انما يأخذ السدس من ابنة بطريق

الفرض والابن يأخذ الباقي بطريق التعصيب والارث من معتق ابنه ليس بالفرض بل بالتعصيب فيقدم أولى العصبات وهو الابن وابنه وان نزل . وان ترك المعتق ابن المعتق وجده كان المال كله لابن المعتق بالاتفاق وقد عرفت مما تقدم ان هذه المسئلة من المسائل التي يخالف فيها الاب الجد . وان مات وترك أبا المعتق واخوته كان المال كله للاب اتفاقاً وكذا لو كان مكان الاب جد عند ابي حنيفة لان الجد يحجب الاخوة عنده وهو المول عليه والمعمول به الآن وعند الصحابين يرث الجد مع الاخوة كما ستعرفه في كيزية توريثهم اذا اجتمعوا

وان ترك اخاً شقيقاً للمعتق او لاب وعما له كان كل المال للاخ لانه مقدم على العم بالجهة وان ترك اخاً لاب للمعتق وابن أخ شقيق قدم الاخ لقرب درجته وان ترك اخاً شقيقاً واخاً لاب قدم الاخ الشقيق لقوته وان ترك عمين شقيقين استويا في الاستحقاق لعدم المرجح فترتيب عصبه المعتق في الارث من المعتق كترتيبهم في استحقاقهم من جهة النسب فتقدم اولاً جهة البنوة فالابوة فالاخوة فالعمومة فان اتحدوا في الجهة فدم الاقرب درجة فان اتحدوا في الجهة والقرب قدم الاقوى فان اتحدوا في الكل اشتركوا في القسمة . فان انعدمت عصبات المعتق قدم معتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق معتق المعتق ثم عصبته الخ ثم انه يشترط في الارث بالمعتق ان يحصل العتق لشخص وهو على ملك شخص آخر سواء كان بالاعتاق ولو من وصية بان اوصى بمعتق عبده بعد موته او بالاستيلاد او بملك رحم محرم منه وسواء كان الاعتاق لوجه حق او لغيره كالمعتق للرسول

او للمولى وحينئذ يكون قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعتق جرياً
على الغالب او ان القصر اضافي فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لا لمن شرطه
بنفسه من بائع ونحوه كواهب وموصى . — انظر مادة ^(١١٥)

والمعتق يرث من معتقه سواء كان مذكراً او مؤثراً فالمولاة كالمولى
في جميع ما تقدم فاذا اعتقت امرأة شخصاً ثبت لها عليه الولاء فترثه هي
وعصبتها بانفسهم على الكيفية والترتيب اللذين عرفهما مما تقدم فالنساء
لا يرثن بطريق لولاء من معتق غيرهن من اب او جد او اخ بل من شخص
كن سيداً في عتقه

والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « ليس للنساء من الولاء
الا ما اعتقن او اعتنى من اعتقن او كاتب من كاتبن او دبرن او دبر
من دبرن او جرولاء معتقن او معتق معتقن » ومعنى هذا الحديث ليس
للنساء من الولاء شيء الا لولاء ما اى العبد الذى اعتنى او لولاء ما اى العبد
الذى اعتنى من اعتقنه او لولاء ما اى العبد الذى كاتبته او لولاء ما كاتبته

(مادة ٦١٥) والسبب هو مولى العتاقة وهو وارث بالتعصيب وآخر العصبات
ومقدم على ذوى الارحام وارجح على دوى الفروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط
في عتقه ان لا ولاء له عليه ثم عصبة للمعتق الذكور على الترتيب الذى تقدم في العصبات
السبية فتكون العصبة السبية للمعتق مقدمة على السبية والمراد بالعصبة السبية للمعتق ما
هو عصبة نفسه فقط فيكون ابن المعتق عند عدم المعتق اولى بالعصبات بالارث ثم ابن ابنة
وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الى آخر العصبات ولا ولاء لمن هو عصبة للمعتق
بغيره او مع غيره على من اعتنى ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولاءه له فمن
مات وترك مولى العتاقة ولا وارث له فالمال كله للمولى ثم لعصبته على ما تقدم

من كاتبه او ولاء ما دبره او ولاء ما دبره من دبره او جر ولاء معتق
او الولاء الذى هو مجرور معتق معتق فحذف من كل نظير ما اثبت في
الآخر اى ايس لمن من الولاء الا ولاء ما اعتق او ولاء من اعتقه او
كاتبه او دبره من اعتق او ولاء ما كاتب او ولاء ما كاتب او اعتق او
دبر من كاتب او ولاء ما دبره او ولاء ما دبر او اعتق او كاتب من دبره
فكلمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرفوق يتعاق به الاعتاق فانه بمنزلة
سائر ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى (او ما ملكتم ايمانكم) وكلمة من
عبارة عن صار حراً مالكا فاستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء فعبر عن الاول
بما وعن الثاني بمن وان كانا حرين لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال
والثاني متصرف كسائر الملاك وقوله او جر عطف على المستثنى المحذوف
وهو ولاء وولاء المذكور مفعوله ومعتق فاعله وهو على تقدير ان والمصدر
المنسبك بمعنى اسم المفعول كما في قوله تعالى (وما كان هذا القرآن ان يفترى)
اى مفترى او على تقدير موصوف حذف واقبت صفته مقامه ووضع
المظهر موضع المضمرة والتقدير ليس للنساء من الولاء الا كذا والا ولاء جر
اى مجرور معتق او الا ولاء جره معتق . وثبوت الولاء بالنسبة للمدبر
يكون بالنسبة لعصبة المعتقة لانه اذا المدبر لا يصير حراً الا بموت المدبر
فلا يتصور ان يموت المدبر بفتح الباء المشددة حراً في حياة المدبر (بكسر الباء)
او نقول يمكن ان يكون بالنسبة لها ايضاً ونصوره بان امرأة دبرت عبداً
ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب وحكم بلحاقها وبحرية عبدها المدبر ثم
اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبة نسبية فهذه

حدود^٤ والى صحاب الفروص^٥

المرأة عصبته

وصورة جر معتقهن الولاء ان عبد امرأة تزوج بإذنها جارية قد اعتقها مولاهما فولد منها ولد فهو حر تبعاً لأمه وولاًؤه لمولى أمه فإذا أعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتاقها إياه ولأه ولده إلى مولاته حتى إذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقة إياه فولاًؤه لها. وصورة جر معتق معتقهن الولاء ان المرأة أعتقت عبداً فاشتري العبد المعتق عبداً وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاًؤه لمولى أمه فإذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جر باعتاقه ولأه ولد معتقه إلى نفسه ثم إلى مولاته انظر مادة (١١)

(الباب السادس)

في الحجب

اعلم ان الحجب معناه في اللغة المنع مطلقاً وفي اصطلاح الفقهاء منع شخص معين من ميراثه كله او بعضه بوجود شخص آخر يعنى انه لولا وجود الشخص الآخر معه لورث كالأب مع الجد مثلاً فان الجد لا يأخذ منه شيئاً فلولا وجود الأب لورث الجد فالمنع انما جاء لمعنى في غيره فان كان المنع لمعنى في نفسه ككونه رقيقاً او قاتلاً سمي محروماً لا محجوباً ويؤخذ من هذا التعريف ان الحجب ينقسم الى نوعين - الاول حجب

(مادة ٦١٦) مولاة العتاقة كمولى العتاقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء من الولاء الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتب من كاتب أو دبرن أو دبر من دبرن أو جر ولأه معتقهن أو معتق معتقهن فن مات وترك مولاة العتاقة فالسالكه لها

حرمان وهو منع شخص عن ميراثه كله بوجود شخص آخر كحجب
الجد بالاب وابن الابن بالابن وابن الاخ بالاخ فان كلا من الجد وابن
الابن وابن الاخ لا يستحق شيئاً أصلاً مع الاب والابن والاخ

والثاني حجب النقصان وهو منع شخص من فرض مقدر الى فرض
أقل منه لوجود شخص آخر كانتقال الزوج بالفرع الوارث من النصف الى
الرابع وكانتقال بنت الابن بالبنت من النصف الى السدس وكانتقال الزوجة
او الزوجات من الربع الى الثمن والام بالفرع الوارث او اثنتين من الاخوة او
الاخوات او منهما من الثلث الى السدس فلو نقصت السهام بالعول كما اذا
توفيت الزوجة عن ازوج واختين لاب واخت لام وأم او نقصت حصص
اصحاب الفروض بالاجتماع مع من يجانسهم كثلاث بنات او اخوات لاب
او زوجتين فلا يسمى هذا حجباً — انظر مادة (١١٧)

فانواع الاول وهو حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة أصلاً
وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة فتي وجد واحد من هؤلاء
في مسألة من المسائل فلا بد أن يكون مستحقاً لشيء من التركة ولو وجد
معه جميع الورثة ولهذا لو اجتمع كل الورثة ذكوراً وإناثاً ورث منهم خمسة
وهم الابوان والولدان وأحد الزوجين ولا يتأثر ان يكون الزوجان موجودين

(مادة ٦١٧) الحجب منع شخص معين عن ميراثه كله أو بعضه بوجود شخص
آخر وهو نوعان — الاول حجب نقصان عن حصة من الارث الى اقل منها كانتقال
الزوج بالولد من النصف الى الربع وكانتقال الزوجة مع وجود الولد من الربع الى
الثمن والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس — الثاني حجب حرمان
من الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

معاً في مسألة من مسائل الارث ويدخل حجب الحرمان على من عدا هؤلاء الستة والنوع الثاني وهو حجب النقصان يدخل على خمسة من الورثة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوج والزوجة فان كل واحد من هؤلاء له فرضان فتارة يأخذ الفرض الاكبر اذا لم يوجد معه من يحجبه عنه وتارة يأخذ الاقل اذا وجد معه من يحجبه عنه فالام تأخذ الثلث اذا لم يوجد معها فرع وارث او اثنان من الاخوة والاخوات فان وجد معها احدهما اخذت السدس وبنت الابن تأخذ النصف اذا لم يوجد معها بنت فان وجدت اخذت السدس والاخت لاب تأخذ النصف اذا لم توجد معها اخت شقيقة فان وجدت اخذت السدس والزوج يأخذ النصف اذا لم يوجد معه فرع وارث فان وجد اخذ الربع والزوجة تأخذ الربع اذا لم يوجد معها فرع وارث فان وجدت استحققت الثمن فقير هؤلاء ليس له فرضان يحجب من اكثرهما الى اقلهما ولوالاب لانه وان كان يأخذ السدس مع الفرع الوارث والكل عند عدمه ولكن أخذه الكل لا بطريق الفرض بل بطريق التعصيب - انظر مادة (٦١١)

والكلام الآن انما هو في حجب الحرمان واما حجب النقصان فقد عرف من اصحاب القروض وأحوالهم مع غيرهم فبعد ان نخرج من لا يدخل عليه حجب الحرمان وهم الستة المتقدمون الابوان والولدان والزوجان يلزمنا ان نعرف من يحجب غيرهم

(مادة ٦١٨) حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الاب والام والابن والبت والزوج والزوجة ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين وحجب النقصان يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوجان

فالجدة يحجب عن الميراث بالاب فتى وجد الاب لا يستحق الجدة شيئاً
 أصلاً والجدة تحجب بالام سواء كانت الجدة من جهة الام او من جهة الاب
 او من جهة الجد واما الاب فانه يحجب الجدة التي من قبله وهي امه وان عات
 وكذلك الجد فانه يحجب الجدة التي من قبله ايضاً وهي امه وان عات فان لم
 تكن من قبله فلا يحجبها وان عات كام الاب معه لانها زوجته او ام ام الاب
 فانه لا يحجبها ايضاً لانها ليست منتسبة به لانها ام زوجته وتحجب القربى
 منهن البعيدة سواء كانت القربى من جهة الاب او من جهة الام - انظر مادة (٦١٩)
 وقد عرفت من شرح ارث العصبات ان التقديم بينهم يكون اولاً بالجهة
 ثم بالدرجة ثم بالقوة وينبني على ذلك ان ابن الابن يحجب بالابن فقط وكل
 ابن ابن اسفل يحجب بابن ابن اعلى منه ولاخوة والاخوات سواء كانوا
 لابوين او لاب او لام يسقطون باربعة وهم الابن وابن لابن وان نزل والاب
 والجدة الصحيح ون علا اما حجب ابن الابن فلا يقرب وتحجب الاخوة بالبنوة
 والابوة بسبب الجهة لان جهة البنوة والابوة مقدمة على الاخوة - انظر مادة (٦٢٠)
 والاخ لاب يحجب بستة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجدة
 الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصابة مع الغير

(مادة ٦١٩) يحجب الجد من الميراث بالاب سواء كان الجد يرث بالعصية كجد
 نكح أو بالفرض وحده كجد مع ابن او بالفرض والعصية كجد مع بنت وتحجب ام
 الميت الجدات سواء كن من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الجد

(مادة ٦٢٠) الابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن اسفل يحجب بابن ابن اعلى
 منه وتسقط الاخوة من الميراث ذكوراً أو إناثاً سواء كانوا لابوين او لاب او لام
 بالاب والجدة وبالبنين وبني البنين وان سفلوا

بان توفي شخص عن بنت واخت شقيقة واخ لاب فان لم تصر الاخت الشقيقة عصبه مع الغير فلا يحجب الاخ لاب فاذا توفي شخص عن زوجة واخت شقيقة واخ لاب اخذ كل من الزوجة والاخت فرضه والاخ لاب يأخذ الباقي بطريق التعصيب اما حجب غير الاخ الشقيق فكما تقدم وحجبه به بالقوة - انظر مادة (١٣١)

وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة اولاب اذا صارت كل منهما عصبه مع الغير وانما يحجب بمن ذكرنا لما عرفته من القاعدة المتقدمة - انظر مادة (١٣٢)

وابن الاخ لاب يحجب بثمانية وهم السبعة المذكورون في المادة السابقة وابن الاخ الشقيق كما تقدم - انظر مادة (١٣٣)

والاخوة والاخوات لام يحجبون بستة وهم الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل ابوها والاب والجد الصحيح وان علا لما عرفته غير مرة من أن اولاد الام يحجبون بالقرع الوارث مطلقاً والاصل

(مادة ٦٢١) الاخ لاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وبالأخ الشقيق وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبه مع الغير

(مادة ٦٢٢) ابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق وبالأخ لاب وبالاخت لابون او لاب اذا صارت عصبه مع الغير

(مادة ٦٢٣) ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورون بالمادة السابقة وابن الاخ الشقيق .

الوارث المذكور — انظر مادة (١٢٢)

والعم الشقيق يحجب بعشرة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب اذا صارت كل واحدة منها عصة مع الغير وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب لما عرفت من ان جهة البنوة والابوة والاخوة مقدمة على العمومة — انظر مادة (١٢٥)

والعم لاب يحجب بالورثة الحاجين للعم الشقيق وبالعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بالورثة الحاجين للعم لاب وبالعم لاب . وابن العم لاب يحجب بمن ذكره وابن العم الشقيق ومع ذلك فالاحسن لك مراجعة الارث بالتعصّب لتعرف ذلك بطريقة سهلة جداً — انظر مادة (١٢٦)

وبنات الابن لا يحجبن بالبنت الصلية بل لمن معها السدس تكلمة للثلاثين فاذا توفي شخص عن بنت صلية وبنات ابن أخذت الصلية فرضها وهو النصف وبنات الابن السدس فاذا أخذت الصليات الثلاثين بان كن اثنتين فاكثر فلا شيء لبنات الابن سواء كن واحدة كما اذا ترك بنتين

(مادة ٦٢٤) الاخوة لام يحجبون ستة بالاب والجد والابن وابن الابن والبنت الصلية وبنات الابن

(مادة ٩٣٥) العم الشقيق يحجب بعشرة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ لابون والاخ لاب والاخت لابون أو لاب اذا صارتا عصبتين وابن الاخ لابون أو لاب

(مادة ٦٢٦) ابن العم الشقيق يحجب بالورثة الحاجين المذكورين في المادتين تسابقتين وبالعم لابون وكذا ابن العم لاب يحجب بمن ذكره وابن العم الشقيق

صليتين وبنت ابن أو كن أكثر كبتين صليتين وثلاث بنات ابن وسواء
قربت درجتهن كما في المثالين المتقدمين أو بعدت كبتين صليتين وبنت ابن
ابن وسواء أتحدت درجتهن كما في الأمثلة المتقدمة أو اختلفت بأن ترك
بتين وبنت ابن وبنتي ابن ابن - ولكن محل حجب بنات الابن بالصليتين
إذا لم يوجد معهن مذكر من ولد الابن فإن وجد فإنه يعصبن فإذا توفي
شخص عن بنتين وبنتي ابن وابن ابن أخذت البنات الثلاث والباقي لابن
الابن مع بنتي ابن الابن للمذكر ضعف ما للمؤنث - ومحل تعصيب ابن
الابن لبنت الابن في هذه الحالة إذا كان في درجتهن كما في المثال المتقدم
أو أنزل منهن درجة كبتين وبنتي ابن وابن ابن فإن كان أعلى منهن درجة
فلا يعصبن بل يحجبهن حجب حرمان كبتين وابن ابن وبنتي ابن ابن فإن
البنتين تأخذان الثلاث والباقي لابن الابن بالتعصيب ولا شيء لبنتي ابن الابن
لأنهن محجوبات بابن الابن - وليس هذا الحكم خاصاً ببنات الابن مع
الصليتين بل هو جار بالنسبة لبنات الابن مع بعضهن إذا كان بعضهن أعلى
درجة من البعض الآخر فإذا ترك بنتي ابن وبنتي ابن ابن كان لبنتي الابن
الثلاث ولا شيء لبنتي ابن الابن إلا إذا وجد معها معصب من ولد الابن
المذكر سواء كان في درجتهن أو أنزل منهن فإذا كان أعلى منهن درجة
حجبهن - فقد علم أن البنت العليا سواء كانت صلية أو بنت ابن أو أنزل من
ذلك لا تحجب من تحتها بل لها معها السدس فإن تعددت العليا فلا شيء
للسفلى إلا إذا كان معها معصب في درجتها أو أنزل منها فولد الابن وإن نزل
يمصّب بنت الابن إذا كانت في درجته مطلقاً أي سواء كانت محتاجة إليه

كما اذا كان فوقها بنتان او غير محتاجة اليه كما اذا كان فوقها بنت واحدة ويعصب من فوقه اذا كانت محتاجة اليه بان كان فوقها بنتان فان لم تكن محتاجة اليه بان كان فوقها بنت واحدة فلا يعصبها لان لها السدس في هذه الحالة . ولا يعصب من دونه اصلا بل يحجبها حجب حرمان وقد تقدم كل ذلك بما لا مزيد عليه في احوال بنات الابن فارجع اليه ان لم تكتف بهذا
انظر مادة (١٢٧)

والاخت لابوين وهي الشقيقة لا تحجب الاخت لاب بل لها معها السدس سواء كانت واحدة او متعددة فاذا توفي شخص وترك اختا شقيقة واختا لاب او اكثر اخذت الشقيقة النصف والاخت لاب السدس تكملة للثنتين فاذا وجدت شقيقتان فلا شيء للاخوات لاب الا اذا كان معهن معصب ولا يكون الا في درجتهم وهو اخو المتوفى لاب فاذا ترك شقيقتين واختين لاب واختا لاب اخذت الشقيقتان الثلثين والباقي للاخ لاب مع الاختين لاب بالتمصيب للمذكر ضعف ما للمؤنث فالاخت الشقيقة متى كانت صاحبة فرض لا تحجب الاخوات لاب فان صارت عصبه مع غيرها وهو البنت او بنت الابن حجبتهم فاذا ترك شخص بنتا او بنت ابن واختا شقيقة واختا لاب حجبت الشقيقة الاخت لاب لانها صارت عصبه مع غيرها — وكما تحجب الاخت لاب في هذه الحالة تحجب الاخ لاب ايضا

(مادة ٦٢٧) اذا اجتمع بنات الميت الصليات وبنات الابن وحازت البنات الثلثين بان كن تتين فاكثر سقطت بنات الابن كيف كن واحدة كن او اكثر قربت درجتهم او بعدت انحدت درجتهم او اختلفت الا اذا وجد ذكرا من ولد الابن فانه يعصب اذا كان في درجتهم او ائزل منهم ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يحجبهم

لأنها صارت عصبية وهي اقوى منه لأنها تنسب الى الميت من جهة الاب والام وكل من الاخت لاب والاخ لاب ينتسب اليه بجهة واحدة وهي جهة الاب وقد تقدم كل ذلك في احوال الاخوات لاب فارجع اليه فانه مرتب ترتيباً حسناً — انظر مادتي ^(٦٢٨) و ^(٦٢٩)

واعلم ان الشخص الذي منع من الميراث بعد تحقق السبب اما ان يكون لما منع من الموانع الاربعة المتقدمة في الباب الثاني وهي الرق والقتل واختلاف الدين وتباين الدارين او لوجود شخص آخر أحق منه بالميراث فالاول يسمى محروماً والثاني يسمى محجوباً وهما مختلفان بالنسبة للتأثير على الغير

فالمحروم لا يؤثر على غيره من الورثة اصلاً فاذا توفي شخص عن اب رقيق وابي اب حر فالارث للجد ولو كان لشخص اخ شقيق وابن اخ لاب فقتل الاخ اخاه اخذ التركة ابن الاخ لاب لان الاخ الشقيق صار محروماً فلا يؤثر على ابن الاخ لاب ولو توفيت الزوجة عن زوج وابن رقيق أخذ الزوج النصف ولا يؤثر عليه الابن في هذا الاستحقاق لقيام المانع به وهو الرق والمحجوب سواء كان محجوباً حجب نقصان او حجب حرمان يؤثر على غيره

فالأول كالام مع الفرع الوارث فانها محجوبة به من الثالث الى السادس
 (مادة ٦٢٨) الاخوات لابيبن اذا اخذن الثلثين بان كن اثنتين فاكثر تسقط
 معهن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان معهن اخ لاب فانه يعصبن
 (مادة ٦٢٩) الاخت لابيبن اذا اخذت النصف فانها لا تعجب الاخوات لاب
 بل لهن معها السادس

ومع ذلك تُحجب الجدة ولو أبوية واثنائي كالأثنين من الأخوة من أي جوة
 كانا فانهما لا يرتان مع الأب ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس فإذا
 توفي شخص عن أم وأب وأخوة أو أخوات حجب الأب الأخوة والأخوات
 ومع كونهم محجوبين به حجب حرمان يحجبون الأم من الثلث إلى السدس
 وكأم الأب فاتها محجوبة به حجب حرمان ومع ذلك فاتها تحجب أم أم الأم
 حجب حرمان وإنما لم يؤثر المحروم وأثر المحجوب لأن المحروم بمنزلة المعدوم
 لأنه ليس بأهل للميراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه أهل له من وجه
 دون وجه فيجعل كالميت في حق استحقاق الإرث فلا يرث شيئاً ويجعل
 حياً في حق الحجب فهو وارث في حق محجوبه لولا وجود حاجبه
 فيحجبه — انظر مادة (١٣٠)

فقد بان لك المحجوب بغيره حجب حرمان سواء كان صاحب فرض
 أو عصة ولكن لا يمكنك استخراجيه في بعض الأفراد الأبعوبة ولذلك
 أردنا أن نضع لك جدولاً تستخرج منه المحجوب بغيره حجب حرمان بسهولة
 وحيث قد عرفت أن حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة أصلاً
 ثلاثة من الذكور وهم الأب والابن والزوج وثلاثة من الإناث وهن البنت
 والأم والزوجة فلا تثبتهم لك في جدول المحجوبين — وكيفية معرفة ذلك من
 الجدول أنه إذا كان معك جملة أشخاص في مسألة أردت أن تعرف من يحجب أي

(مادة ٦٣) المحروم من الإرث بمنع من موانعه المينة في الباب الثاني لا يحجب
 أحداً من الورثة والمحجوب يحجب غيره كالأثنين من الأخوة والأخوات فانه يحجبهما
 الأب وهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس

[illegible]

واحد منهم حجب حرمان فانظر الى الشخص الذي تريد معرفته في خانات
 المحجوبين وهي الخانات الرأسية الموجودة في الجدول من جهة اليمين تجد
 الاشخاص الذين يحجبونه في خانات الحاجبين الموجودة امام تلك الخانة



﴿ الباب السابع ﴾

(في بيان مسائل متنوعة)

تكلم في هذا الباب على توريث الحمل والمفقود والخنثى وولد الزنا وولد اللعان والغرقى والحرقي والهدمي والتخارج. والكلام بالنسبة للحمل في مقامين الاول كيفية توريث الحمل الثاني كيفية توريث الورثة الموجودين معه

(توريث الحمل)

لا خلاف بين علمائنا في توريث الحمل وانما الخلاف بينهم فيما يوقف له فقال ابو حنيفة يوقف له من التركة نصيب اربعة بنين أو نصيب اربع بنات ايها اكثر ويعطى لبقية الورثة اقل الانصباء وذلك للاحتياط فان شريكا النخعي قال رأيت بالكوفة لابي اسماعيل اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فاكتفينا به - وقال محمد يوقف للحمل نصيب ابنين او بنتين ايها اكثر لان ولادة اربعة في بطن واحد في غاية الندرة فلا ينبغي الحكم عليه بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة اثنين - وقال ابو يوسف يوقف للحمل نصيب ابن واحد أو بنت واحدة ايها كان اكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى وذلك لان المعتاد الغالب ان لاتلد المرأة في بطن واحد الا ولداً واحداً فينبني عليه الحكم ما لم يعلم خلافه ويؤخذ من هذا ان قسمة التركة لا تتوقف على الولادة بل تقسم بين الورثة ويوقف للحمل نصيبه سواء كانت الولادة قريبة او بعيدة وبعضهم يقول ان كانت الولادة قريبة توقف القسمة اذ لو عجلت ربما لغت بظهور الحمل على خلاف ما قدر وليس في التأخير اضرار بالورثة اذ الوقت قريب

وان كانت بعيدة قسمت التركة كما تقدم اذ فيه اضرار بباقي الورثة ولم يعين
للقرب حد بل يذهب به الى العادة وقيل ما دون الشهر قريب والشهر فما
فوق بعيد وبما أنك قد عرفت ان المفتي به مذهب أبي يوسف فعند ما يتوفى
شخص ويترك من ضمن ورثته حملاً سواء كان منه او من غيره نفرضه
واحداً ونظر في شأنه فحينئذ لا تخلو حاله من احد امور اربعة - اولاً ان يكون
نصيبه اكثر على تقدير الانوثة - ثانياً ان يكون استحقاقه اكثر على تقدير
الذكورة - ثالثاً استواء النصيبين على اي التقديرين - رابعاً استحقاقه على تقدير وعدم
استحقاقه على تقدير آخر . فان كان الاول كما اذا توفى شخص عن اب وام وبنت
وزوجة حبلى فاننا ان نظرنا في استحقاقهم وجدنا ان الاب له السدس على كل حال
لوجود الفرع الوارث والام مثله وللزوجة الثمن على كل حال ايضاً لوجود
الفرع الوارث فالمسئلة من اربعة وعشرين للاب السدس وهو اربعة واللام
مثله وللزوجة ثلاثة فالمجموع احد عشر سهماً فيكون الباقي ثلاثة عشر فلوقدرنا الحمل
مذكراً ورثت البنت معه بالتعصيب فيأخذان الباقي وهو ثلاثة عشر سهماً للمذكر
ضعف ما للأنثى وحينئذ فليس في المسئلة عول وان قدرناه مؤنثاً يكون له مع البنت
الموجودة الثلثان وهو ستة عشر وحينئذ تعول المسئلة الى سبعة وعشرين فيقدر انثى
لان استحقاقه على هذا التقدير اكثر من استحقاقه على تقدير الذكورة
وحينئذ تقسم التركة الى سبعة وعشرين جزءاً ونعطي للاب اربعة واللام مثله
وللزوجة ثلاثة وللبنات ثمانية وتوقف الثمانية الباقية الى حين ظهور الحمل
فان ظهر انثى اخذ كل الموقوف له وان ظهر مذكراً نقصت القسمة وقسمت
التركة الى اربعة وعشرين جزءاً واعطى كل من الاب والام والزوجة فرضه منها

وقسم الباقي بين البنت والحمل الذي ظهرت ذكوره للمذكر ضعف ما للمؤنث - وهذا اذا كان الحمل فرعاً للمتوفى فلو كان من غيره فلا يختلف الحكم عما تقدم فاذا نوفيت امرأة عن زوج وأم حبل من أبي المتوفاة فرضنا الحمل مؤثماً في هذه المسئلة ايضاً لان استحقاقه على هذا التقدير اكثر من استحقاقه على فرضه مذكراً لان الزوج فرضه النصف على كل حال لعدم وجود الفرع الوارث والام فرضها الثلث على كل حال ايضاً فان قدر الحمل مذكراً كان أخاً شقيقاً فهو عصبه يأخذ الباقي وهو السدس بطريق التعصيب وان قدر مؤثماً كان أخاً شقيقاً فيكون لها النصف عائلاً وحينئذ يكون أصل المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية لان الزوج له ثلاثة والام لها اثنان والاخت الشقيقة لها ثلاثة فالمجموع ثمانية ولا شك في ان ثلاثة اثمان الشيء اكثر من سدسه

وان كان الثاني كما اذا توفي رجل عن أب وزوجة حبل قدر الحمل مذكراً لاستحقاقه اكثر من التقدير الآخر وذلك لان المسئلة من اربعة وعشرين لوجود اثنان الذي هو فرض الزوجة والسدس الذي هو فرض الاب فتأخذ الزوجة ثلاثة والاب اربعة فلو قدر الحمل اثني يأخذ النصف وهو اثنا عشر فيكون المجموع تسعة عشر وحينئذ يأخذ الاب الباقي بطريق التعصيب ولو قدر مذكراً اخذ كل الباقي بطريق التعصيب لانه ابن وهو مقدم في العسوبة على الاب فيعطي للاب اربعة من اربعة وعشرين والزوجة ثلاثة ويوقف الباقي وهو سبعة عشر الى الولادة فان ظهر مذكراً اخذ الكل وان ظهر اثني اخذ اثني عشر وأعطى الباقي وهو خمسة الى الاب بطريق التعصيب

وان كان الثالث كما اذا توفيت امرأة عن زوج وام حبل من غير ابها
فافرضه كما تشاء اذ هو على تقدير الانوثة اخت لام وعلى تقدير الذكورة
اخ لام ونصيبه لا يختلف على اى التقديرين اذ هو السدس على كل حال
فالمسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللحمل واحد

وان كان الرابع فاما ان يرث على تقدير الانوثة دون الذكورة او العكس
وعلى كل يقدر بالانفع له فاذا توفيت امرأة عن زوج واخت شقيقة وزوجة
اب حامل فهذا الحمل على تقدير الذكورة لا يستحق شيئاً لانه اخ لاب
فهو عصبية يأخذ ما ابنته اصحاب الفروض واصحاب الفروض هنا قد استغرقت
فروضهم التركة لان الزوج له النصف والشقيقة لها النصف ايضاً فلم يبق له
شيء وعلى تقدير الانوثة يكون اختاً لاب وهي موجودة مع الشقيقة
الواحدة فيفرض لها السدس عائلاً في هذه المسئلة فتقدره اثني في هذه
المسئلة لانه على تقدير الذكورة لا يرث شيئاً فتعتبره بما هو انفع له وحيث
يكون اصل المسئلة من ستة وتعمل الى سبعة تعطى للزوج ثلاثة وللخت
الشقيقة ثلاثة ايضاً ويوقف الواحد لحين ظهور الحمل فان ظهر اثني اخذه
وان ظهر مذكراً اخذه الزوج والشقيقة مناصفة بينهما - واذا توفى شخص
عن ابن اخ شقيق وزوجة اخ شقيق حامل فرضناه مذكراً لانه على تقدير
الانوثة لا يأخذ شيئاً اذ يكون بنت اخ شقيق وهي من ذوى الارحام
لا تأخذ شيئاً مع العصبية وعلى تقدير الذكورة تقسم التركة مناصفة بينه
وبين ابن الاخ الشقيق وحيث يعلني ابن الاخ الشقيق النصف ويوقف
الآخر لحين ظهور الحمل

(توريث الورثة الموجودين معه)

نعلم ان للورثة مع الحمل ثلاثة احوال
الحالة الاولى انهم يرثون معه سواء قدر مذكراً او مؤنثاً لكن
يتغير استحقاقهم

الحالة الثانية انهم يرثون معه كيفما قدر ولا تتغير انصباؤهم
الحالة الثالثة لهم يحرمون على احد تقديره

ففي الحالة الاولى يعطى الوارث معه اقل النصيبين على تقدير الذكورة
او الانوثة ويوقف الباقي لحين ظهور الحمل كما تقدم لك فيما اذا توفى رجل عن
اب وزوجة حبلى فان الاب على تقدير الذكورة يأخذ اقل مما يأخذه على
تقدير الانوثة فيعطى له ما يستحقه على تقدير الانوثة لانه اقل النصيبين
ويوقف الباقي لحين ظهور الحمل - وكما تقدم لك أيضاً فيما اذا توفى رجل عن
اب وام وبنت وزوجة حبلى وغير ذلك من الامثلة فراجعها

وفي الحالة الثانية وهي التي يرثون معه كيفما قدر ولا تتغير انصباؤهم
يعطى لهم نصيب تام وما زاد فهو نصيب الحمل كالزوجة في الامثلة المتقدمة
لان فرضها الثمن على اى تقدير قدرت به الحمل فيعطى لها وكما اذا توفى
رجل عن ام وام وأبى اب وزوجة حبلى فالجدة لها السدس مطلقاً والزوجة
الثمن كذلك فيعطى كل منهما نصيبه لانه لا يتغير أصلاً وأما الجدة فهو من
افراد المسئلة الاولى لان نصيبه يتغير فاذا فرض ان الحمل اثنى اخذ النصف
والباقي للجدة بطريق التعصيب وتلى فرض الذكورة لا يكون للجدة الا السدس
والباقي كله للابن بالتعصيب لان البنوة مقدمة على الابوة في العصوبة والمسئلة

من اربعة وعشرين لوجود الثمن والسدس فتعطي الجدة اربعة والزوجة ثلاثة
والجد اربعة فالمجموع احد عشر ويوقف الباقي وهو ثلاثة عشر فان ظهر الحمل
مذكراً أخذ الكل وان ظهر أنثى أخذ اثني عشر والجد يأخذ الواحد الباقي
بطريق التعصيب - وكما اذا توفي شخص عن عم شقيق او لاب وأم حبل من
غير ابيه فتوقف للحمل السدس ليس الا اذ هو أخ او أخت لام وفرضهما لا
يختلف وتعطى للام الثلث اذ هو فرضها لا يتغير سواء كان الحمل مذكراً او
مؤنثاً والباقي للمم فيأخذه لانه لا يتغير ايضاً

وفي الحالة الثالثة وهي التي تحجب فيها الورثة على احد التقديرين توقف
كل التركة الى البيان بوضعه فان ظهر انه مستحق للجميع فيها والا فيأخذ
حقه منها ويقسم الباقي بين الورثة

فاذا توفي رجل عن أخ شقيق وزوجة حبل فعلى تقدير الذكورة
لا يستحق الاخ شيئاً لانه محجوب بالابن وعلى تقدير الانوثة يأخذ الباقي
بعد فرض الزوجة والبنت فتعطي الزوجة فرضها وهو الثمن لانه لا يتغير
ويوقف كل الباقي لظهور الحال بالوضع فان ظهر الحمل مذكراً أخذ الكل
وان ظهر أنثى أخذ النصف والباقي يأخذه الاخ الشقيق. ومثله ما اذا توفيت
امراًة عن ام حامل من ابها وابن أخ شقيق فان الام لها الثلث لا يتغير
فتعطاه وابن الاخ الشقيق لا يستحق شيئاً ان قدر الحمل مذكراً لانه يكون
أخاً شقيقاً وهو يحجب ابن الاخ الشقيق وان قدر مؤنثاً كانت أختاً شقيقة
فتأخذ النصف وابن الاخ الشقيق الباقي بالتعصيب وحينئذ لا يعطى لابن
الاخ الشقيق شئ حتى يظهر الحال

ومع كون المفتي به هو مذهب أبي يوسف وهو انه يوقف للحمل نصيب ابن واحد او بنت واحدة أيهما كان أكثر ولكن لجواز ان يكون الحمل متعددًا يؤخذ كفيل من الورثة الذين ينقص استحقاقهم عند تعدد الحمل فاذا توفي رجل عن بنت وزوجة حبلى اخذت الزوجة فرضها وهو الثمن ولا يؤخذ منها كفيل لانه استحقاقها ولو تعدد الحمل والبنت تأخذ ثلث الباقي لان الحمل يقدر مذكراً في هذه الحالة ويؤخذ منها كفيل لانه من الجائز ان يكون الحمل مذكرين وحينئذ لا تستحق الا خمس الباقي فيؤخذ منها الكفيل حتى اذا ظهر كذلك طوب الكفيل بالفرق بين خمس الباقي وثلثه واذا توفيت امرأة عن زوج وام حامل من غير ايها أخذ الزوج النصف لعدم الفرع الوارث والام الثلث ويوقف السدس للحمل لانه نصيبه على تقدير الذكورة او الانوثة لانه اخ او اخت لام وهو نصيب كل منهما وفي هذه الحالة لا يؤخذ كفيل من الزوج لان فرضه لا يتغير ويؤخذ من الام لانه من الجائز ان يكون الحمل متعددًا وحينئذ يستحق الثلث والام السدس وكذا لو كان الحمل من ايها اخذ الكفيل من الام لا من الزوج وانما اخذ الكفيل للحمل لان الحمل عاجز عن النظر في شؤون نفسه فينظر القاضي فيما ينفعه وهو اخذ الكفيل فقد علمت مما تقدم ان الحمل يرث من المتوفي سواء كان منه او من غيره ولكن الحكم يختلف بالنسبة للزمن الموجود بين الموت والولادة لان الحمل ان كان من المتوفي بان خلف زوجة حاملاً وجاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الموت ولم تكن المرأة مع ذلك اقرب بانقضاء العدة يرث ذلك الولد من الميت واقاربه ويورث منه وان كان الحمل من غيره كأن ترك

امرأة حاملاً من ابيه او جده او اخيه فان جاءت بالولد لسته اشهر او اقل من وقت الموت يرث الولد من الميت وان جاءت به لاكثر فلا يرث الا اذا كانت معتدة لطلاق او فرقة ولم تقر بانقضاء عدتها او اقر الورثة بوجوده وقت الوفاة كما هو موضح في ثبوت النسب فراجعه ان شئت

والحمل اما ان يولد بغير جنابة على امه أو يولد بها فان كان الاول فلا بد من ولادته حياً ولا يمكن لا يشترط ان تكون الحياة حالة فيه بعد خروجه كله اذ لو وجد منه علامة على الحياة بعد خروج الاكثر كالضعك والعطاس والبكاء وتحرك اى عضو من الاعضاء كفى لان للاكثر حكم الكل والعبرة في الاكثر بخروج صدره ان نزل برأسه فان خرج صدره كله وهو حي فقد خرج اكثره حياً وان خرج برجليه فالمتبر سرتة فان خرجت السرة وهو حي فقد خرج اكثره حياً فيرث والا فلا كما لو خرج ميتاً بنفسه من علة اصابته امه

وان كان الثاني وهو المنفصل بجنابة كالضرب مثلاً فانه يرث ولو نزل ميتاً وتورث عنه الغرة وهي خمسمائة درهم لانه يجعل حياً تقديراً ثم مات عن الغرة فنقل لورثته - انظر مادة ^(٦٣١)

(مادة ٦٣١) يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان اكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة أو يحجبهم حجب قصان فلو كان يحجبهم حجب حرمان وقف الكل - ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع حياً أو خرج أكثره حياً فمات لا ان خرج أقله فمات الا ان خرج بجنابة فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً جميع الموقوف فيها وان كان مستحقاً للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفاً من نصيبه

(توريث المفقود)

المفقود في اللغة مأخوذ من فقدت الشيء إذا اضلته أو طلته فلم تجده
وفي اصطلاح الفقهاء هو الغائب الذي لم يدراحي هو أم ميت فلا يمكن الحكم
عليه بأحد الأمرين ولذا نص الفقهاء على أنه يعتبر حياً في بعض الأحكام
ويعتبر موقوف الحكم بالنسبة للبعض الآخر فيعتبر حياً بالنسبة للأحكام
التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته وينبنى على ذلك أنه لا يفرق
بينه وبين زوجته فلا يجوز لها الزوج بغيره ولا يقسم ماله على ورثته ولا
تفسخ أجاراته. ويعتبر موقوف الحكم بالنسبة للأحكام التي تنفعه وتضر غيره
وهي المتوقفة على ثبوت حياته وينبنى على ذلك أنه لا يرث من غيره ولا
يحكم باستحقاقه للوصية إذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الإرث
وقسطه في الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته فإن ظهر أنه حي
استحق الإرث والوصية وإن لم تظهر حياته وحكم بموته فالموقوف لأجله
من الإرث والوصية يكون لورثة المورث والموصى

فإذا توفي شخص وله ورثة ومن ضمنهم مفقود فإما أن يكون على
تقدير الحياة يحجبهم حجب حرمان أولاً فإن كان الأول وقت كل التركة
فلا تأخذ الورثة منها شيئاً إلى ظهور الحال فإن ظهر أنه حي أخذ الكل وإن
حكم بموته أخذت الورثة التركة

وذلك كما إذا توفي شخص عن أخوة أشقاء أو لأب وابن مفقود وقف الكل
لأن الابن يحجب الأخوة حجب حرمان وكذا إذا توفي عن ابن وابن ابن
ولكن الابن مفقود وقف الكل أيضاً لأن الابن يحجب ابن الابن

حجب حرمان فان ظهر ان الابن حي اخذ الكل وان لم يظهر وحكم بموته
 أخذت الاخوة التركة في الصورة الاولى وأخذها ابن الابن في الصورة
 الثانية - وان كان الثاني وهو انه لا يحجبهم حجب حرمان بل يشاركهم يعطي
 لكل واحد منهم الاقل على تقدير حياته أو مماته ويوقف الباقي الى ظهور الحال
 فاذا توفي شخص وترك بنتين وابناً مفقوداً فللبنتين النصف لتيقنه
 ويوقف النصف الآخر الى ظهور الحال فان ظهر انه حي أخذه وان لم يظهر وحكم بموته
 تعطى التركة للبنتين فرضاً ورداً واذا توفي شخص عن بنتين وابن مفقود وللمفقود
 بنتان وابن اخذت البنتان النصف لانه هو المتيقن ويوقف النصف الآخر
 فان ظهر المفقود حياً أخذه وان ظهر ميتاً اعطى للبنتين سدس كل المال
 من ذلك النصف ليكمل لهما الثلثان والثلث الباقي لأولاد الابن للذكر
 ضعف ما للأنثى

واختلفوا في تقدير المدة التي يحكم بموته بعد مضيا والمول عليه انه
 لا يحكم بموته الا بعد موت اقرانه في بلده فان تعذرت معرفة ذلك فبعد
 مضي تسعين سنة من مولده قال الزيلعي وعليه الفتوى ثم قال المختار تفويضه
 الى رأي الامام فينظر ويجهد ويفعل ما يغلب على ظنه فلا ينظر الى التقدير
 بالزمان لانه لم يرد به الشرع فاي وقت رأى المصلحة حكم بموته وهذا
 هو الظاهر -

ومتى حكم بموته يعتبر ميتاً في حق ماله من ذلك التاريخ وفي حق
 مال غيره من يوم الفقد ويترتب على الاول ان ماله يكون لورثته الموجودين
 وقت الحكم بموته فلا شيء لمن مات قبله لان شرط التوريث بقاء الوارث

حيا بعد موت المورث

فاذا فقد شخص عن ثلاثة ابناء ومات احدهم عن اولاد بعد الفقد وقبل الحكم بموته ثم حكم به والابن وان اولاد الابن موجودون كان كل التركة للابنين ولا شيء لاولاد الابن لان اباهم مات قبل الحكم بموت المفقود فلا يستحق شيئاً

ويترتب على الثاني ان المال الذي وقف لاجله من المورث او الموصي يرد الى الورثة مورثه او ورثة الموصي الموجودين وقت موت المورث او الموصي لا وقت الحكم بموت المفقود فاذا توفي شخص عن ثلاثة ابناء احدهم مفقود أخذ الابن الموجودان الثلثين ووقف الثلث الآخر الى ظهور الحال فاذا مات احد الابنين الحاضرين عن ابن قبل الحكم بموت المفقود ثم حكم به أخذ الابن الموجود نصف الثلث الموقوف وابن الابن الذي توفي والده قبل الحكم بموت المفقود النصف الآخر لان اباها مستحق له فيأخذ ابنه ميراثاً عنه ومثله الوصية فاذا اوصي شخص لآخر بألف جنيه مثلاً ومات الموصي والموصي له مفقود وكان الثلث يفي بالموصي به وقف الى ظهور الحال فاذا مات احد ورثة الموصي عن ورثته بعد موت الموصي وقبل الحكم بموت الموصي له وهو المفقود ثم حكم بموته استحققت ورثة المتوفي ما كانت يستحقه لو كان موجوداً — انظر مادة (٦٣٢)

(مادة ٦٣٢) المفقود من اقطع خبره ولا يدري حياته ولا موته وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان المفقود ممن يحجب الحاضرين لم يصرف لهم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم — يجب حرمان يعطي لكل

﴿ كيفية توريث الخنثى ﴾

اعلم ان الله تعالى خلق البشر مذكراً ومؤنثاً كما قال جل وعلا (وبت
 منهما رجالا كثيراً ونساء) وقال عز وجل (يهب لمن يشاء انثاً ويهب لمن
 يشاء الذكور) وقد بين حكم كل واحد منهما ولم يبين حكم من هو ذكر
 وانثى فدل ذلك على انه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد اذ كيف يجتمعان
 وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما العضو المخصوص ثم قد يقع
 الاشتباه بأن يوجد العضوان في شخص واحد فيقال له خنثى على وزن فعلى
 وهذا يكون حكمه حكم الذكور او الاناث بمقتضى العلامات التي ترجح الحاقه
 بواحد منهما فان لم يمكن التمييز لعدم المرجح فهو مشكل وله علامات تلحقه
 بأحد المذكورين قبل البلوغ واخرى بعده فان بال من العضو المخصوص
 بالمذكرين فغلام وان بال من العضو الآخر فأنثى لانه عليه الصلاة والسلام
 سئل « كيف يورث الخنثى فقال من حيث يول » وعن علي رضي الله تعالى عنه
 مثله وروي ان قاضياً من العرب في الجاهلية رفعت اليه هذه الواقعة فجعل
 يقول هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فتحير ودخل بيته فجعل يتقلب
 على فراشه ولا يأخذه النوم لتجيره وكانت له بنت فسألته عن تفكره فأخبرها
 بذلك فقالت دع المحال وأتبع الحكم المبال فخرج الى قومه وحكى لهم ذلك
 واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته ومماته فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من
 اقرانه احد في بلدة فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل
 الحكم بذلك لار شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث وما كان موقوفاً لاجله
 من مال مورثه يرد الى ورثة مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفاً لاجله
 من مال مورثه

فأستحسنوه فعرف بذلك ان هذا الحكم كان في الجاهلية فأقره الشرع ولان
البول من احد العضوين دليل على انه هو العضو الاصلى فان استويا فمشكل
لعدم المرجح ولا عبرة بالكثرة وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لحية او
وصل الى النساء او احتلم كما يحتلم الرجال فذكر لان هذه من علامات الرجال
وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حبل فأنثى لان هذه من علامات النساء
فان لم تظهر علامة او تعارضت العلامات فهو مشكل لعدم ما يوجب الترجيح
وعن الحسن رضى الله تعالى عنه ان تعد اضلاعه فان اضلاع الرجل تزيد عن
اضلاع المرأة بواحد - وحيث ان الكلام الآن انما هو في التوريث فنقتصر عليه
ويظهر مما تقدم انه ان ظهرت علامات الذكور او علامات الاناث ورت بمقتضى
هذه العلامات وهو ظاهر لا يحتاج الى بيان وأما اذا تعارضت العلامات فله
أسوأ حالى الذكورة والانوثة فينظر نصيبه على انه مذكور وعلى انه مؤنث ويعطى
اقلهما وان كان محروماً على أحد التقديرين فلا شئ له فاذا توفى شخص عن
اخوين لاب وام احدهما خنثى مشكل كان المال بينهما اثلاثاً للاخ الواضح الشان
وللخنثى الثلث فيقدر اثني لاستحقاقه اقل مما اذا فرض مذكراً اذ لو قدر
مذكراً كان له النصف - ولو توفيت زوجة عن زوج وام وخنثى لاب وام كان
للزوج النصف وللأم الثلث وللخنثى ما بقى وهو السدس على انه عصبه لان
اقل اذ لو قدر اثني كان له النصف وكانت المسئلة تعول الى ثمانية - واذا توفيت
الزوجة عن زوج وام واخت لام وخنثى لاب فان فرض مذكراً كانت المسئلة
من ستة للزوج النصف وهو ثلاثة وللأم السدس وهو واحد ولولد الأم السدس
ايضاً وهو واحد فيبقى واحد للخنثى بالمصوبة لكونه اخا لاب ولو جعل اثني

كان اختا لاب وحيث تدعول المسئلة الى ثمانية ثلاثة للزوج وواحد للام وواحد
للاخت لام وثلاثة للختى لكونها صاحبة فرض ومن البين ان ثلاثة من
ثمانية أكثر من واحد من ستة اذ الفرض ان العدد المنقسم الى كل منهما واحد
فيفرض هنا مذكرا

واذا تركت امرأة زوجا واختا لابوين وختى لاب فرض مذكرا
لانه ان جعل اثني كانت المسئلة من ستة وتعدل الى سبعة فلها سهم منها لان
حقها السدس تكملة للثنتين وان جعل مذكرا يصير عاصبا لم يبق له شيء بعد
اصحاب الفروض فتكون المسئلة من اثنين فيفرض مذكرا ليكون له اسوا
الحالين - ولو ترك الرجل ولدا اخ شقيق او لاب هو ختى وعمما لاب وام او
لاب كان المال للعم ويقدر الختى اثني لان بنت الاخ من ذوى الارحام ولو
قدر مذكرا كان المال له دون العم لان ابن الاخ مقدم على العم - انظر
مادة (١٣٣)

« توريث ولد الزنا وولد اللعان »

اعلم ان الشخص متى كان ثابت النسب من اب وام فانه يرث منهما كما

(مادة ٦٣٣) الختى هو انسان له آثا رجل وامرأة وليس له شيء منهما فان بال من
الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا بان
خرج منهما معاً فمشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لجة أو وصل الى
امرأة أو احتلم كما يحتمل الرجل فرجل وان ظهر له تدى أو لبن أو حاض أو حبلى أو أتى
كما يؤتى النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلاً أو تعارضت العلامات فمشكل وله
حيث في الميراث أضر الحالين فلو مات أبوه وترك معه أنا واحداً فللابن سهمان
وللختى سهم لانه الأضر

علم مما تقدم ولا يتأتى ان يكون ثابت النسب من الاب دون الام وانما يتصور ان يكون ثابت النسب من ام لا من اب كما في ولد الزنا وولد اللعان فان كلا منهما ربط الشارع نسبه بامه دون الاب وحينئذ يرث كل منهما بجهة الام فقط فصار كشخص لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان ترثه قرابة امه ويرثهم

فاذا توفي ولد اللعان عن بنت وام والملاعن فلبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كأن لم يكن له اب ولو ترك امه واخاه لأمه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة ابيه ولو كان لولد اللعان اخ من امه من الزواج او من الزنا او من اللعان فانه يرثه من جهة انه اخ لام فيكون صاحب فرض لا عصبية فلا يرث ولا يورث بالعصوبة الا من جهة الولاد او الولاء فيرثه من اعتقه ومن اعتق امه او من ولده بالعصوبة وكذا هو يرث معتقه او ولده بالعصوبة - انظر مادة (٦٣١)

(توريث العرقى والحرقى والهدمى والقتلى)

قد عرفت ان من شروط الميراث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقه بالاحياء تقديراً فاذا انتفى هذا الشرط فلا توارث وينبني على ذلك انه اذا مات جماعة بينهم قرابة بسبب من الاسباب كما اذا انهدم عليهم البيت او غرقت بهم السفينة او احترق البيت وهم فيه او قتلوا في

(مادة ٦٣٤) ولد الزنا وولد اللعان يرثان الام وقرابنها وترث هي وقرابنها

منهما ولا يرث الاب ولا قرابته منهما

معركة فلا يخلو الحال من أحد صور خمس الأولى ان يعلم أين السابق ولم يحصل
بعد ذلك التباس

وفي هذه الصورة يرث المتأخر المتقدم في الموت لوجود الشرط —
الثانية ان يعرف موتهما معا - - الثالثة ان يعرف التلاحق ولا يعرف من
السابق — الرابعة ان لا يعرف شيء وفي هذه الصور الثلاث يجعلون كأنهم
ماتوا معاً فال كل منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من
بعض وهو المختار عندنا - - الخامسة ان يعلم موت احدهم أولاً بعينه ثم التباس
واشكل امره بعد ذلك وفي هذه الصورة يقسم مال كل على ورثته الاحياء
قياساً على ما اذا علم موتهما معا وقيل لا يقاس ذلك على المذكور وانما يعطى كل
واحد المتيقن ويوقف المشكوك فيه الى ظهور الحال او صلح الورثة بعضهم
مع بعض فلو غرق اخوان لكل منهما بنت وعرف موت احدهما أولاً بعينه
ثم أشكل أمره بعد ذلك أخذت بنت كل نصف تركة أبيها حتى يتبين المتأخر
فتأخذ بنته نصف تركة أبيها الباقي ونصف تركة عمها او يصطلح على شيء وانما
وقف المشكوك لان التذكر غير ميؤس منه والمعول عليه الاول انظر مادة (٦٣٥)

« التخرج »

التخرج هو ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء
معلوم سواء كان هذا الشيء من التركة او من غيرها وهو جائز عند التراضي
لانه عقد من العقود وكل عقد يشترط فيه رضا المتعاقدين وكيفية القسمة

(مادة ٦٣٥) لا توارث بين الفرقي والمهدي والحرقي اذا كانوا ممن يرث
بعضهم بعضا لانه لا يعلم أيهما مات أولاً ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء

على الموجودين ان تطرح سهام من اخرج من التصحيح وتجعله كأنه استوفى نصيبه ثم تقسم باقى التركة على سهام من بقي منهم - وينبنى على ذلك انه اذا توفيت الزوجة عن زوج وام وعم شقيق او لاب فأصل المسألة من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم وللأم الثلث وهو سهمان والعم الباقي بطريق التعصيب وهو واحد فاذا صالح الزوج على ما في ذمته من المهر للزوجة وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقى التركة وهو ما عدا المهر بين العم والام اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن نجعل الزوج كأنه لم يكن لانه اخذ بدل نصيبه اذ لو جعل كذلك وأعطينا للعم سهمين وللأم سهما لا نقلب فرضها من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي وهو خلاف الاجماع ولو صالح العم على شيء من التركة وخرج فاطرح نصيبه وهو واحد من أصل التصحيح وهو ستة واقسم الباقي على سهام الزوج والام وهي خمسة فيأخذ الزوج ثلاثة اخماس والام خمسين على قدر سهامهما في التصحيح قبل اخراج العم ولو صالحت الام على شيء من التركة وخرجت من بين الورثة فاطرح سهامها وهما اثنان من أصل التصحيح وهو ستة واقسم الباقي بعد المصالح على سهام الزوج والعم من أصل التصحيح وحينئذ يقسم الباقي ارباعا ثلاثة منها للزوج وواحد للعم لان كلا منهما يستحق ذلك من أصل تصحيح المسألة

واذا توفيت امرأة عن اخت شقيقة واخت لاب واخت لام وزوج فأصل المسألة من ستة ولكنها تعول الى ثمانية للشقيقة ثلاثة وللأخت لاب واحد وللأخت لام مثلها وللزوج ثلاثة فاذا صالحت الأخت لا يؤين وخرجت

من بينهم فاطرح سهامها وهي ثلاثة من التصحيح بعد العول واقسم الباقي على سهام غيرها وحينئذ يكون الباقي بينهم اخماسا ثلاثة منها للزوج وواحد للاخت لاب ومثله للاخت لام ومثل هذا مالو صالح الزوج فاذا صالحت الاخت لاب فاقسم الباقي على سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة مثله وللاخت لام واحد ومثل هذا ما اذا صالحت الاخت لام ولا يخفى عليك بعد هذا تخرج اي مثال يرد عليك من هذا القيل باتباع الكيفية المتقدمة — انظر مادة (٦٣٦)



﴿ الباب الثامن ﴾

« في العول والرد »

اعلم ان العول في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول أى يميل جائراً وبمعنى الغلبة يقال فلان عيل صبره أى غلب وبمعنى الارتفاع يقال عال الميزان اذا ارتفع وفي اصطلاح الفقهاء هو زيادة في عدد سهام ذوى الفروض ونقصات من مقادير انصباثهم من التركة ولا يتأنى العول الا اذا زادت سهام اصحاب الفروض على ماخذ التركة كما اذا وجد في مسألة من

(مادة ٦٣٦) التحارج هو ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شئ معلوم من التركة او غيرها وهو جائز عند التراضى فمن صالح على شئ من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسّم باقى التركة على سهام الباقيين كمن ماتت وتركت زوجا وأما وعمّا فالسبعة من ستة النصف للزوج والثالث للام والباقي للام فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقى التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا سهمان للام وسهم للعم

يستحق النصف ومن يستحق الثلثين فإن المسئلة من ستة فإذا أخذنا من هذا العدد نصفه وهو ثلاثة لم يف الباقي بالثلثين وإذا أخذنا الثلثين وهو أربعة لم يف الباقي بالنصف فنزيد على الستة التي هي أصل المسئلة بمقدار العدد الذي زاد عند أخذ نصف الستة وثلاثها وهو واحد إذ نصفها ثلاثة وثلاثها أربعة ومجموعهما سبعة وهذا العدد يزيد عن الستة بواحد فبعد أن كنا نقسم التركة إلى ستة اجزاء متساوية ونعطي كلا من الورثة ما يستحقه منها على قدر فرضه إذا لم يكن هناك عول نقسمها عند وجود العول إلى سبعة اجزاء متساوية ونعطي لكل وارث ما يستحقه فقد زادت سهام اصحاب الفروض على مأخذ التركة ونقصت مقادير انصباهم لأن المقسوم متى كان واحداً فكما زادت الاجزاء نقصت مقاديرها فيؤخذ من ذلك أنه إذا لم تزد سهام اصحاب الفروض في تركة ميت على مأخذ التركة فللزوم إلى العول كما إذا توفيت امرأة عن زوج وام وأخوين لام فإن المسئلة من ستة للزوج النصف وهو ثلاثة وللأم السدس وهو واحد والأخوين لام الثلث وهوانان ومجموع الكل ستة وأما إذا زادت سهام اصحاب الفروض في تركة ميت على مأخذ التركة فلا بد من العول الذي هو الزيادة في عدد السهام على أصل المسئلة لتوفي سهامهم وحينئذ يدخل النقص في مقادير انصباء الورثة بسبب زيادة عدد السهام

والمعنى الاصطلاحي يصح أن يكون مأخوذاً من أي معنى من المعاني اللغوية المتقدمة إذ يصح أن يكون مأخوذاً من المعنى الأول وهو الميل إلى الجور لأن المسئلة مالت على أهلها حيث نقصت من فروضهم ويصح أن

يكون مأخوذاً من المعنى الثاني وهو الغلبة كإثبات المسئلة غلبت على أهلها بإدخال الضرر عليهم ويصح أن يكون مأخوذاً من المعنى الثالث وهو الارتفاع لارتفاع السهام عن أصل المسئلة

وأول من حكم بالعول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإنه وقع في عهده صورة ضاق مأخذها عن فروضها فشاور الصحابة فيها وأشار سيدنا العباس إلى العول فقال اعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكروا أحد إلا عبد الله بن عمر بعد موت أبيه فقيل له هلا أنكرته في زمن أبيك فقال هبته وكان مريباً وسأله رجل كيف تصنع بالقرينة العائلة فقال أدخل الضرر على من هو أسوأ حالاً وهي البنات والاختوات فانهن ينقلن من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر فقال الرجل ما تغنيك فتواك شيئاً فإن ميراثك يقسم بين ورثتك على غير رأيك فغضب وقال لم يجعل الله في مال نصفاً وثلاثين ويؤيد كلامه أنه إذا تعلقت حقوق بمال لا يفي بها يقدم منها ما كان أقوى كالجهيز والدين والوصية والميراث فكذا إذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم الأقوى ولا شك أن من ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر مقدر يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون أقوى ممن انتقل من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر لأنه صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه فأدخل النقص أو الحرمان عليه أولى لأن ذوي الفروض مقدمون على العصبات ويؤيد الرأي الأول أن أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب الاستحقاق وهو النص فيتساوون في الاستحقاق وحيث يأخذ كل واحد منهم جميع حقه أن اتسع المحل ويضرب بجميع حقه إذا ضاق المحل كالغرماء في التركة وإذا أوجب

الله تعالى في مال نصفين وثلاثاً مثلاً علم ان المراد الضرب بهذه الفروض في المال لاستحالة وفائه بخلاف التجهيز وأخواته فانها حقوق مرتبة كما علمته مما تقدم والنقل من الفرض الى العصة لا يوجب ضعفاً لأن العصوبة أقوى أسباب الارث فكيف يثبت النقصان أو الحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فالحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء

وقد علمت ان اصول المسائل سبعة وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون وهذه الاصول ثلاثة منها قد تعول وأربعة لا تعول اصلاً فالثلاثة التي تعول هي ستة واثنان عشر وأربعة وعشرون فالسبعة تعول وترأً وشفعاً الى عشرة فتعول الى سبعة اذا اجتمع فيها نصف وثلثان فقط كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين أو لأب فان أصل المسئلة يكون ستة وتعول الى سبعة أو اجتمع فيها نصفان وسدس كزوج وأخت شقيقة وأخت لأب أو زوج وأخت لأب وأخت لأم ويقال عالت وترأ بسدسها وتعول الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين وأخت لأم أو عن زوج وأختين لأب وأخ لأم أو اجتمع نصفان وثلث كزوج وأخت شقيقة وأخوين لأم ويقال عالت شفعاً بثلاثها وتعول الى تسعة ويقال عالت وترأ بنصفها اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين شقيقتين وأختين لأم أو اجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج وأخت شقيقة وأختين لام وأم — وتعول الى عشرة فيقال عالت شفعاً بثلاثها فيما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وأختين شقيقتين وأختين لام وأم. وهذه المسئلة تسمى الشريحية لان

شريحاً قضى فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلاد
ويسأل الناس عن امرأة تركت زوجاً ولم تترك ولداً ولا ولد ابن ماذا نصيب
الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول لم يعط شريح نصفاً ولا ثلثاً فبلغه ذلك
فأحضره وعذره وقال قد سبقني بهذا الحكم امام عادل ورع يريد سيدنا عمر
ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فانه أول من حكم بالمول كما عرفته

واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وترا لا شفعا أى تعول الى ثلاثة عشر
والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر ويقال عالت وترا
بنصف سدسها اذا اجتمع في المسئلة ربع وثلثان وسدس كما اذا توفى الزوج
عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لام او زوجة وأختين لأب وأخ لام فان
أصل هذه المسئلة اثنا عشر وعالت الى ثلاثة عشر وتعول الى خمسة عشر
فيقال عالت بربعها اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة وأختين شقيقتين
وأختين لام أو اجتمع ربع وثلثان وسدسان كزوجة وأختين شقيقتين وأخت
لام وأم وتعول الى سبعة عشر فيقال عالت بربعها وسدسها اذا اجتمع في
المسئلة ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة وأختين شقيقتين وأم وأخوين لام
واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط فيقال عالت بثمنها
اذا اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان كزوجة وبنتين وأب وأم أو اجتمع
فيها الثمن والنصف وثلثة اسداس كزوجة وبنت وبنت ابن واب وام
وتسمى هذه المسئلة المنبرية لان سيدنا علياً كرم الله تعالى وجهه سئل عنها
وهو يخطب على منبر الكوفة فأجاب عنها بداهة فقال السائل متمتاً أليس
للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته

والاصول الاربعة التي لا تعول هي اثنان وثلاثة وأربعة وثمانية
 فالاثنان لا تعول لان المسئلة انما تكون من اثنين اذا كان فيها نصفان
 كزوج واخت شقيقة او لاب او نصف وما بقي كزوج واخ شقيق او لاب
 والثلاثة لا تعول لان المسئلة انما تكون من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وما
 بقي كأم واخ شقيق او لاب او ثلثان وما بقي كبنتين وعم شقيق او لاب او
 ثلث وثلثان كاختين شقيقتين واختين لام او اختين لاب واخوين لام
 والأربعة لا تعول لان المسئلة تكون من أربعة ان كان فيها ربع وما بقي
 كزوج وابن او ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ شقيق او لاب او
 ربع وثلث ما بقي كزوجة وابوين
 والثمانية لا تعول لانها تكون من ثمانية اذا كان فيها ثمن وما بقي كزوجة
 وابن او اخ شقيق او ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت وعم شقيق او لاب
 ولا عول في شيء من هذه المسائل — انظر مادة (٢٣٧)

(مادة ٢٣٧) العول هو زيادة في عدد سهام ذوى الفروض ونقصان من مقادير
 انصباؤهم من التركة فاذا زادت سهام اصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة يزداد
 مخرج التركة لنوفى سهامهم فيدخل النقص في مقادير انصباؤ الورثة بسبب زيادة عدد
 السهام كما اذا ماتت الميتة عن زوجها وشقيقتها فخرج اصل التركة من ستة اسهم
 وعالت بسدسها الى سبعة لان فرض الزوج النصف وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت
 الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالثلث كهم وام ويعول
 الى تسعة بالنصف كهم واخ لام ويعول ايضا الى عشرة بالثلث كهم واخ آخر لام واذا
 كان مخرج التركة من اثني عشر سهما تعول الى ثلاثة عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين
 فرضهما الثلثان وام فرضها السدس والى خمسة عشر كهم واخ لام والى سبعة عشر كهم

« الرد »

اعلم ان الرد ضد العول وهو في اصطلاح الفقهاء صرف الباقي من الفروض الى ذوى الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم العاصب ويؤخذ من هذا التعريف انه لا يرد على الزوجين لانهما ليسا من اصحاب الفروض النسبية بل من اصحاب الفروض السببية ولا يتأتى الرد الا اذا وجد امران

الاول — ان تكون الفروض الموجودة معاً في المسئلة غير مستغرقة للتركة اذ لو كانت مستغرقة لهما لما بقي شيء

الثاني ان لا يكون هناك عاصب اذ لو وجد لاخذ ما أبقتة اصحاب الفروض ولم يبق بعدهم شيء يرد — واصحاب الرد من الورثة ثمانية واحد من الذكور وهو الاخ لام وسبعة من الاناث وهن البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والجدة الصحيحة سواء كانت من قبل الاب كأُم الاب او من قبل الام كأُم الام ولا فرق بين ان يكون احد الثمانية المذكورين واحداً او متعدداً ما عدا الام فان تعددها غير متأ في الحقيقة

ومسائل الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف واحد او اكثر وعلى كل فاما ان يوجد من لا يرد عليه اولا يوجد فالتائج اربعة اقسام . الاول ان يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد

واح آخر لام واذا كان مخرج التركة من اربعة وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كروجة فرضها الثمن وبتين فرضهما الثلثان وابوين فرض كل منهما السدس

عليه . الثاني ان يكون في المسألة صنفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه ايضا . الثالث ان يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه . الرابع ان يكون في المسألة صنفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه

فان كان الاول فاما ان يكون فردا واحدا او متعددا فان كانت فردا واحدا كأخت مطلقا او اخ لام او ام او بنت أو بنت ابن اخذ هذا الفرد كل التركة فرضا ورثا لان تقدير الفرض انما شرع للمزاحمة ولا مزاحمة هنا فيعطى الكل للموجود

وان كانت افراد هذا الصنف متعددة كما اذا ترك الميت بنتين او ثلاث اخوات شقيقات او أربعة اخوة لام فاجعل المسألة من عدد رؤوسهن لاستواء الكل في الاستحقاق الاصلى فيستوون في المردود أيضا فتكون المسألة من اثنين في المثال الاول ومن ثلاثة في الثاني ومن أربعة في الثالث وانما جعلت المسألة من عدد الرؤوس تركا للتطويل

وان كان الثاني وهو ما اذا كان في المسألة صنفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فنخذ عدد سهامهم من ستة دائما واجعل عدد السهام المأخوذة أصلا لمسألتهم . ولا تكون الاصناف المردود عليها اكثر من ثلاثة كما علم بالاستقراء وانما أخذنا عدد سهامهم من ستة دائما لان القروض كلها توجد فيها الا الربع والثلث ولا يكونان لغير الزوجين وليس من اهل الرد وحينئذ تكون المسألة من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كما اذا توفي شخص عن ام واخوين لام لان أصل المسألة ستة والسهام المستحقة فيها ثلاثة

التي هي عبارة عن سدسها وثلثها فتجعل السهام المستحقة اصل المسألة ويكون
للأم واحد من ثلاثة فرضاً ورداً والاخوين لام اثنان فرضاً ورداً أيضاً وانما
جعلت من ثلاثة تركاً للتطويل لاننا لو اعطينا الأم واحداً من ستة والاخوين
لام اثنين من ستة ثم رددنا الثلاثة الباقية عليهم بقدر استحقاقهم لحص الأم
واحد والاخوين اثنان فتأخذ الأم اثنين من ستة فرضاً ورداً وهما ثلثها والاخوان
لام اربعة من ستة فرضاً ورداً وهي ثلثها فاذا جعلت من ثلاثة من اول الامر
التي هي قدر السهام المأخوذة منها واعطيت الأم واحداً منها والاخوان اثنين
كان لها الثالث ولهما الثلثان والنتيجة واحدة فلا لزوم الى التطويل وقس على
هذا كل الامثلة التي ترد عليك من هذا القبيل

وتكون المسألة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كما اذا توفي شخص
عن بنت وبنت ابن او بنت وام او اخت شقيقة واخت لاب او اخت لاب
واخ لام لان اصل المسألة ستة والسهام المأخوذة منها في كل مثال اربعة اذ
النصف ثلاثة والسدس واحد فتعطي البنت في المثال الاول ثلاثة من اربعة
فرضاً ورداً وبنت الابن واحداً من اربعة فرضاً ورداً أيضاً وفي الثاني تعطي
البنت ثلاثة والأم واحداً وتعطي الشقيقة في الثالث ثلاثة والاخت لاب
واحداً والاخت في الرابع ثلاثة والاخ لام واحداً

وتكون المسألة من خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كما اذا توفي شخص
عن بنتين وام او اختين شقيقتين وام او كان فيها نصف وسدسان كما اذا توفي
شخص عن بنت وبنت ابن وأم او اخت شقيقة وام واخت لاب او كان فيها
نصف وثلث كما اذا توفي شخص عن اخت شقيقة واخوين لام او عن اخت

شقيقة وام فالمسألة في هذه الصور من ستة ايضاً والسهام التي اخذت منها خمسة
ففي الاولى للبنتين سهام اربعة وللأم سهم واحد فتجعل التركة اخماساً اربعة منها
للبنتين وواحد للأم ومثلها الثانية بأن يعطى للشقيقتين اربعة وواحد للأم وفي
الصورة الثالثة قد اجتمع اجناس ثلاثة وسهامهم المأخوذة من الستة خمسة ايضاً
ثلاثة للبنت وواحد لبنت الابن وواحد للأم فتقسم التركة عليهن اخماساً بقدر
سهامهن فللبنت ثلاثة اخماس ولبنت الابن خمس وللأم الخمس الآخرو الصورة
الرابعة مثلها فللاخت الشقيقة ثلاثة وللأخت لاب واحد وللأم واحد وفي
الصورة الخامسة تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة ايضاً فللاخت من
الابوين ثلاثة اسهم وللأخوين لام سهمان وكذا للأم مع الأخت لابوين
سهمان فتجعل الخمسة اصل المسئلة وتقسم التركة اخماساً فتجعل القسمة قسمة
واحدة من اول الامر خشية التكرار

الا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يستحقه من السهام ثم
قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين مع ان
النتيجة واحدة فلا لزوم الى التطويل ولا يمكن ان تتجاوز الخمسة والا لم يبق
ما يرد كما اذا كان فيها ثلثان وثلث كاختين شقيقتين واخوين لام

وان كان الثالث وهو ما اذا كان في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه
عند وجود من لا يرد عليه وهو احد الزوجين فالقاعدة فيه ان تعطى من لا
يرد عليه نصيبه من اقل ما أخذ فرضه وتقسم الباقي على رؤوس من يرد عليه
ان كان متعددافان كان واحدا فاعطه جميع الباقي

فاذا توفي الزوج عن زوجته وبنت ابن فاعط الزوجة فرضها وهو الربع

في هذه المسئلة من اقل ما آخذ فرضها وهو اربعة اذ هو اقل عدد يؤخذ منه
الربع عددا صحيحاً والباقي وهو ثلاثة من اربعة يعطى ابنت الابن فرضاً ورداً
اذ لا مزاحم لها

واذا توفيت الزوجة عن زوج وثلاث بنات فأعط الزوج فرضه وهو
الربع من اقل ما آخذ فرضه وهو اربعة ثم أعط الباقي للبنات وهو منقسم عليهن
فكل واحدة تأخذ الربع وهو واحد

وان كان الرابع وهو ان يكون في المسئلة صنفان او ثلاثة ممن يرد عليه
عند وجود من لا يرد عليه وهو احد الزوجين فالقاعدة فيه ان تعطى من
لا يرد عليه نصيبه من اقل ما آخذ فرضه ايضاً ثم تقسم الباقي على سهام من
يُرد عليه

فاذا توفي الزوج عن زوجته وجدة صحيحة واختين لام فاجعل المسئلة من
اربعة لانها اقل ما آخذ فرض الزوجة واعط للزوجة ربعها واقسم الباقي وهو
ثلاثة على سهام من يرد عليه فتأخذ الجدة سهماً وهو الربع وتأخذ الاختان
لام سهمين وهما النصف لان استحقاقهما ضعف استحقاق الجدة

واذا توفيت الزوجة عن زوج وبنت وبنت ابن فاجعل المسئلة من اربعة
ايضاً التي هي اقل ما آخذ فرض الزوج واعطه واحداً منها واقسم الباقي الذي
هو ثلاثة على سهام البنت وبنت الابن وهي اربعة لان البنت لها النصف
وبنت الابن لها السدس والنصف ثلاثة امثال السدس واعط البنت ثلاثة
وبنت الابن واحداً ولا يخفى عليك بعد كل ما تقدم تخرج اي مثال يرد عليك
من اي قسم من الاقسام المتقدمة

وليس عدم الرد على احد الزوجين متفقاً عليه بل افتى كثير من المتأخرين بالرد عليهما اذا لم يوجد احد من الاقارب كما يؤخذ من رد المختار جزء خامس صحيفة ٦٨٩ وما بعدها

والرد على الوجه المذكور قول جمهور الصحابة كعلي ومن تابعه وبه اخذت الحنفية والحنابلة وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى القروض بل هو ليت المال وبه أخذ عروة والزهرى ومالك والشافعى لكن المحققون من اصحاب الشافعى قالوا لو اندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوى القروض بنسبة فرائضهم والا يكون ليت المال

واحتج من منع الرد مطلقاً بأن النص قد قدر فرض كل واحد من الورثة فلا تجوز الزيادة عليه ولأن المقادير لا يمكن مطاقاً اثباتها بالرأى فامتنع أصلاً

واحتج المثبتون له بقوله تعالى (واولو الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله) وهو الميراث فيكونون اولى من بيت المال ومن الزوجين الا فيما ثبت لهما بالنص وكان ينبغى ان يكون ذلك لجميع ذوى الارحام لاستوائهم فى هذا الاسم الا ان اصحاب القرائض قدموا على غيرهم من ذوى الارحام لقوة قرابتهم الا ترى انهم يقدمون فى الارث فكانوا أحق به فهذه الآية دلت على استحقاقهم جميع الميراث بصلة الرحم وآيات الموارث اوجبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآيتين بأن يجعل لكل واحد فرض بآيات الموارث ثم يجعل مابقى مستحقاً لهم للرحم بهذه الآية

وأيضاً لما دخل عليه الصلاة والسلام على سعد بن أبي وقاص يعموده قال سعد اما انه لا يرثني الا ابنة لي أفأوصي بجميع المال قال لا قال الشطر قال لا الثلث والثلث كثير لأن تترك ورثتك أغنياء خير لك من ان تتركهم عالة يتكفون الناس فيؤخذ من هذا الحديث ان سعداً اعتقد أن البنت ترث جميع المال ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حصر الميراث في ابنته ولولا ان الحكم كذلك لانكر عليه ولم يقره على الخطأ - لا سيما في موضع الحاجة الى البيان . وثبت ان النبي عليه الصلاة والسلام ورث الملائعة جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك الا بطريق الرد - وكذا روي ان امرأة أتت الى النبي عليه الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله اني تصدقت على امي بجارية فماتت امي وبقيت الجارية فقال وجب اجرک ورجعت اليك في الميراث فجعل جميع الجارية راجعا اليها بحكم الميراث وهذا هو الرد بعينه - انظر مادة (٦٣٨)

(مادة ٦٣٨) الرد ضد ائول وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له من العصة فيرد ما فضل على ذوى الفروض بقدر سهامهم الا على الزوجين واصحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو اخ لام وستة من الاناث وهن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة لافرق بين ان يكون أحد السبعة المذكورين واحدا او متعددا سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تقسم التركة على عدد رؤسهم كما اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين واثنائي ان يكون فيها صنفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ

﴿ الباب التاسع ﴾

(في ذوي الارحام وكيفية توريثهم)

اعلم ان ذا الرحم في اللغة صاحب القرابة مطلقاً أى سواء كان صاحب فرض أو عصة أولاً وفي اصطلاح القرضيين هو كل قريب ليس بصاحب فرض ولا عصة ومن السهل عليك معرفته بعد ما عرفت أصحاب القروض والعصبات مما تقدم فكل من خرج عنهما فهو من ذوى الارحام

تقسم التركة من مجموع سهامهم اذا كان فيها سدسان كحيدة واخت لام تقسم من اثنين لكل منهما نصف المال وتقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدى أم معها فلولدى الام الثلثان وللأم الثلث من التركة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبت وبنت ابن او بنت وام فلبنت ثلاثة ارباعها ولبنت الابن او الام ربعها ومن خمسة اذا كان فيها ثنتان وسدس كبتين وام او كان فيها نصف وسدسان كبت وست ابن وام او كان فيها نصف وثلث كاخت لابوين وام او اخت لابوين واختين لام فيعطى في الاول اربعة اخماسها للبنتين والام خمسا وفي الثانية يعطى للبنت ثلاثة منها ولبنت الابن واحد وللأم واحد وفي الثالثة يعطى الاخت من الابوين ثلاثة وللأم او للاختين لام سهمان. والثالث ان يكون مع النصف الواحد ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيث يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلاث نوات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على عدد رؤس البنات الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رؤسهن والرابع ان يكون مع الصنفين ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيث يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وحيدة واختين لام فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو الربع وللأختين لام سهمان وهما النصف

واختلفت الائمة في توريثهم فأثبتته أبو حنيفة وأصحابه والامام أحمد بن حنبل متبعين جماعة من الصحابة والتابعين - فمن الصحابة سيدنا عمر وسيدنا علي وابن مسعود وابن عباس في أشهر الروايتين عنه ومن التابعين علقمة وشريح وابن سيرين ومجاهد ونفاه الامام الشافعي والامام مالك متبعين زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة واستدل النافون بأنه تعالى بين في آيات الموارث نصيب ذوي الفروض والعصبات ولم يذكر لذوي الارحام شيئاً ولو كان لهم حق لينه وبأنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن ميراث العمة والخالة قال اخبرني جبريل عليه السلام ان لا شيء لهما

واستدل المثبتون بقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) لان معنى هذه الآية بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم وهذه الآية نسخت التوارث بالموالاة والمؤاخاة كما كان في ابتداء قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة فما كان لمولى الموالاة والمؤاخاة في ذلك الزمن صار مصروفاً الى ذوي الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى الموالاة صار متأخراً عن ارث ذوي الارحام فقد شرع الميراث لعموم الاقارب بهذه الآية بلا فصل بين ذي رحم له فرض أو تعصيب وذو رحم ليس له شيء منهما فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث - وأيضاً روي ان رجلاً رمى سهماً الى سهل بن حنيف فقتله ولم يكن له وارث الا خالة فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح الى عمر فأجابه بأن النبي عليه السلام قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له

وأيضاً لما مات ثابت بن الدحراج قال عليه السلام لقيس بن عاصم هل

تعرّفون له نسباً فيكم فقال انه كان فينا غريباً فلا تعرف له الا ابن أخت هو أبو لبانة بن عبد المنذر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له والتوفيق بين ما رواه الحنفية موافقاً للقرآن وما رواه غيرهم مخالفاً له ان يحمل ما رواه غيرهم على ما قبل نزول الآية الكريمة

واعلم ان ذوى الارحام منحصرون في أربعة أصناف الصنف الاول من ينتسب للميت وهو منحصر في اثنين الاول أولاد البنات وان سفلوا سواء كانت الاولاد ذكوراً أو إناثاً الثاني اولاد بنات الابن كذلك فتي كانت الدرجة المباشرة للميت إناثاً كانت كل فروعهن من ذوى الارحام ومتى كانت ذكوراً فان كانت الدرجة التي تجيء بعدها ولو بعدت ذكوراً أيضاً كان الكل عصبه وان كانت الدرجة التي تجيء بعدها مباشرة او بواسطة إناثاً فهي صاحبة فرض وكل ما تفرع من هذه الدرجة فهو من ذوى الارحام سواء كان مذكراً أو مؤنثاً — انظر مادة (٦٣٩)

الصنف الثاني من ينتسب اليهم الميت وهو منحصر في اثنين الاول الاجداد الساقطون الثاني الجدات الساقطات والجد الساقط هو من تخلل في نسبه الى الميت اثني كإبي ام الميت وابي ابي امه والجدة الساقطة هي من دخل في نسبها الى الميت جد ساقط كأم ابي ام الميت وام ام ابي امه سواء كان كل من الجد والجدة المذكورين قريباً أو بعيداً — انظر

(مادة ٦٣٩) ذوو الارحام على اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب في المواد الآتية — الصنف الاول من ينتسب للميت وهم اولاد البنات وان سفلوا ذكوراً كانوا او إناثاً واولاد بنات الابن كذلك

الصف الثالث من ينتسب الى أبوي الميت وهو منحصر في ثلاثة الاول
اولاد الاخوات مطلقاً اي سواء كانت تلك الاولاد ذكوراً أو إناثاً وسواء
كانت الاخوات شقيقات أو لاب أو لام الثاني بنات الاخوة مطلقاً اي سواء
كانت الاخوة أشقاء أو لاب أو لام الثالث فروع الاخوة لام وان سفلوا فمتى
كانت طبقة الاخوة إناثاً كانت جميع اولادها ذكوراً وإناثاً من ذوي الارحام
ومتى كانت ذكوراً فإن كانت أشقاء أو لأب فإن كانت فروعها ذكوراً أيضاً
كان الكل عصبية وان كانت إناثاً فهي من ذوي الارحام وان كانت لام كانت
جميع فروعها من ذكور وإناث من ذوي الارحام — انظر مادة (١١١)

الصف الرابع من ينتسب الى جدي الميت وهما أبو الاب وأبو الام
سواء كانا قريبين أو بعيدين أو الى جدتيه وهما أم الام وأم الاب سواء
كانتا قريبتين او بعيدتين ايضاً

وهو منحصر في ثلاثة الاول الاعمام لام الثاني العمات مطلقاً اي سواء
كن شقيقات أو لأب أو لام الثالث الاخوال والحالات مطلقاً اي سواء
كانت الاخوال أشقاء أو لاب أو لام ومثلهم الحالات واولادها هذا الصف.

(مادة ٦٤٠) الصف الثاني من ينتسب اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون كابي
ام الميت وابي ابي امه والجدات الساقطات وان علون كأم ابي ام الميت وام ابي امه

(مادة ٦٤١) الصف الثالث من ينتسب الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات
سواء كانت تلك الاولاد ذكوراً أو إناثاً وسواء كانت الاخوات لابوين أو لاب أو لام
وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من احدهما وبنو الاخوة
لام وان سفلوا

ملحقون به وكذا بنات الاعمام الاشقاء او لاب وبنات أبنائهما
 فالاعمام لام هم اخوة ابي الشخص من امه فيكونون منتسبين الى جدة
 الميت من قبل ابيه والعمات أخوات ابي الميت فان كن اخوات له من الابوين
 فهن منتميات الى جد الميت وجدته من قبل ابيه وان كن لاب فهن منتميات
 الى جسد الميت من قبل ابيه فقط وان كن أخوات له من امه فهن منتميات
 الى جدته من قبل ابيه أيضاً

والاخوال والخالات اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها
 فهم منتمون الى جد الميت وجدته من قبل امه وان كانوا من امها فهم منتمون
 الى جدته من قبل امه

فالاعمام ان كانوا اشقاء او لاب فهم عصبة وفروعهم ان كانوا ذكوراً
 فهم عصبة ايضاً وان كانوا اناثاً فهن من ذوى الارحام وان كانوا اى الاعمام
 لام فهم من ذوى الارحام وبالأولى فروعهم سواء كانوا ذكوراً او اناثاً
 والعمات مطلقاً من ذوى الارحام ومن باب اولى اولادهن سواء كانوا
 ذكوراً او اناثاً والاخوال والخالات مثل العمات ومثل عمومة نفس الشخص
 وخوئولته عمومة ابيه وجدته وخوئولتهما

وترتيب ذوى الارحام فى الميراث يكون بتقديم الصنف الاول على
 الثانى والثانى على الثالث والثالث على الرابع ومن يلحق به وعمومة نفس الميت
 وخوئولته مقدمة على عمومة ابيه وخوئولته وهذه مقدمة على عمومة جده
 وخوئولته فاذا توفى شخص وترك بنت بنت واباً ام اخذت بنت البنت كل
 المال واذا ترك ابا ام وبنت اخت مثلاً اخذ ابو الام كل المال واذا ترك بنت

أخت وعم لام أخذت بنت الأخت كل المال فترتيبهم كترتيب العصابات الذي عرفته مما تقدم - انظر مادة (٦٤٢)

وهذا يسمى عندهم تقديمًا بالجهة اعني ان جهة الفرع مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاخوة وهذه مقدمة على جهة العمومة والخوالة فان وجد من اى جهة شخص واحد استحق كل التركة وان وجد شخصان او اكثر احتاج المقام الى تفصيل كل صنف من الاصناف الاربعة على حدته ولنبدأ بالصنف الاول

فاذا وجدت جملة اشخاص منه فلا يخلو الحال في اول الامر من احد امرين الاول تفاوت الدرجة بأن يكون بعضهم ينتسب الى الشخص المتوفى بدرجة واحدة وبعضهم بدرجتين او اكثر الثاني اتحاد الدرجة بأن يكون الكل ينتسب اليه بدرجتين او اكثر فان كان الاول قدم من كان اقرب درجة اتفاقاً كما في مثال (١)

(١) ميت	
بنت	بنت
بنت	ابن
	ابن

(مادة ٦٤٢) الصنف الرابع من ينتسب الى جدى الميت وهما ابو الاب وابو الام سواء كانا قريبين او بعيدين او الى جدتيه وهما ام الام وام الاب سواء كانتا قريبتين او بعيدتين وهم الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات على الاطلاق ثم اولادهم وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا

فحينئذ تقدم بنت البنت على ابن ابن البنت لأن يشها وبين المتوفي درجة واحدة وهي أمها وابن ابن البنت بينه وبين المتوفي درجتان وهما أبوه وأم أبيه وإن كان الثاني وهو الاتحاد في الدرجة فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة الأول أن يكون بعضهم يدلي بوارث والبعض الآخر يدلي بغير وارث — الثاني أن يكون الكل يدلي بوارث والمراد من ينتسب به مباشرة بأن تكون أمه من أصحاب الفروض — الثالث أن يكون الكل يدلي بغير وارث فإن كان الأول قدم ولد الوارث على ولد غير الوارث اتفاقاً كما في مثال (٢)

(٢) ميسرة	
ابن	بنت
بنت	ابن
بنت	ابن

ففي هذا المثال اتحدت الدرجة لأن كلا منهما ينتسب إلى الميت بدرجتين ولكن بنت بنت الابن انتسبت بوارث لأن أمها التي هي بنت الابن صاحبة فرض وابن ابن البنت انتسبت بغير وارث لأن أباء الذي هو ابن البنت من ذوى الأرحام فحينئذ يكون كل المال لبنت بنت الابن ولا شيء لابن ابن البنت وإن كان الأخيران وهما إدلاء الكل بوارث وأدلاؤه بغير وارث فلا يخلو الحال من أحد أمرين — الأول أن تتفق صفة الأصول في الذكورة والانوثة — الثاني أن تختلف تلك الصفة فإن اتفقت صفة الأصول فالقسمة على الفروع

الموجودة معنا اتفاقاً ايضاً فان كان الكل اناثاً اخذن بالسوية وان كانوا ذكورا فكذلك وان كان بعضهم ذكورا والبعض اناثاً فلان ذكر ضعف الانثى كما في الامثلة (٣) و (٤) و (٥)

(٥)	(٤)	(٣)
ميت	ميت	ميت
بنت بنت	ابن ابن	ابن ابن
بنت بنت	بنت بنت	بنت بنت
بنت ابن	ابن ابن	بنت بنت

ففي المثال الثالث بنت بنت الابن مع مثلها فالكل يدلي بوارث وصفة من انتسبوا به متحدة فيقسم المال عليهما انصافاً وفي المثال الرابع ابن بنت الابن مع مثله والكل اولاد وارث ايضاً وهي بنت الابن والصفة متحدة فيقسم انصافاً بين الابنين وفي المثال الخامس ابن بنت البنت مع بنت بنت البنت والكل ينتسب بغير وارث وهي بنت البنت والصفة متحدة ايضاً فيقسم المال أثلاثاً ثلثاه لابن بنت البنت وثلثه لبنت بنت البنت. وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة فلا يخلو الحال من احد امور اربعة

الاول ان تتوحد الفروع بان يكون لكل اصل فرع واحد وليس فيهم صاحب جهتين — الثاني ان تعدد الفروع وليس فيهم صاحب جهتين ايضاً — الثالث ان تتوحد الفروع وفيهم ذو جهتين — الرابع ان تعدد الفروع وفيهم صاحب جهتين فان كان الاول وهو ما اذا توحدت الفروع وليس فيهم

٦	
ميت	
بنت	بنت
بنت	ابن
بنت	ابن

ففيه خلاف فأبو يوسف يقسم المال على ابدان الفروع هنا أيضاً فيعطى ثلثه للأنثى التي هي بنت ابن البنت وثلثيه للذكر الذي هو ابن بنت البنت
ومحمد رحمه الله يقسم المال على اول درجة حصل فيها الاختلاف بالذكر والانثى وهي في هذا المثال الدرجة الثانية ويجعل ما اصاب كل اصل لفرعه
وحيث أعطى ثلثيه لبنت ابن البنت لأن ذلك نصيب ابها وقد انتقل اليها
ويعطى ثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وقد انتقل اليه فصار الارث
عنده في مثل هذا المثال على عكس مذهب ابى يوسف وهو ان للأنثى من
الفروع ضعف ما للمذكر . ومحل اعطاء نصيب كل اصل لفرعه بعد القسمة
على اول درجة وقع فيها الاختلاف بالذكر والانثى عند محمد اذا لم يكن في
الدرجة المقسوم عليها جملة اشخاص اما اذا وجد ذلك فان محمداً بعد ان يقسم على
اول درجة وقع فيها الاختلاف ويعطى للمذكر ضعف ما للمؤنث يجعل الذكور
من هذه الدرجة طائفة على حديثها ويجعل الاناث طائفة اخرى على حديثها
ايضا ويجمع ما اصاب كل طائفة ويعطيها لفروعها فما اصاب الذكور يجمع
ويعطى لفروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاصول

اختلاف في الذكورة والانوثة بأن يكون جميع ما يتوسط بينهم ذكورا فقط
او اناثا فقط فان كان فيما بينهم من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب الذكور
ويقسم على اعلی الخلاف الذي وقع في اولادهم ويجعل الذكور ههنا ايضا طائفة
والاناث طائفة على قياس ما تقدم

وكذلك ما اصاب الاناث فيجمع ويعطى لذروعهن ان لم تختلف الاصول
التي بينهما فان اختلفت يجمع ما اصابهن ويقسم على اعلی الخلاف الذي وقع
في اولادهن وهكذا يعمل الى النهاية كما يظهر لك من الامثلة الآتية
« وان كان الثاني » وهو ما اذا تمددت الفروع وليس فيهم صاحب
جهتين كما في مثال ٧ فقيه خلاف ايضا

٧		
مي	ت	
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	ابن
٨	٤	١٤
بنت	ابن	بنت
٦	٦	
ابني	بنت	بنتي
٦	٦	١٤

فأبو يوسف جرى على اصله من القسمة على الفروع الموجودة معنا فيقسم

فأبو يوسف اعتبر الجهات في ابدان الفروع الموجودة معنا فجعل
البنتين كاربع بنات بنتان من جهة الام وبنتان من جهة الاب فيكون لهما
الثلاثان وللأبن الثالث ومحمد اعتبر الجهات في اعلى درجة وقع فيها الاختلاف
مع اخذه العدد من الفروع كما عرفته مما تقدم

فيقسم هنا على الدرجة الثانية لأنها اول درجة كذلك في هذا المثال
وفيه ابن مثل ابين وبنتان احدهما كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسألة
من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم لأنه كابنين لتعدد فرعه فيصير كاربع
بنات وللبنت التي في فرعها تعدد سهمان والاخرى سهم ثم يجعل الذكور طائفة
والاناث طائفة ويعطى نصيب كل طائفة الى فروعها كما تقدم فيعطى نصيب
الابن الى بنيه ويعطى ما خص البنتين في الدرجة الثانية الى البنتين والابن
في الدرجة الثالثة انصافا للبنتين النصف وللأبن النصف

واستدل ابو يوسف بأن استحقاق الفروع انما يكون لمعنى فيهم لا لمعنى
في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي في ابدان الفروع وقد اتحدت الجهة أيضاً
وهي الولاد فيتساوى الاستحقاق فيما بينهم ولا عبرة باختلاف صفة الاصول
لأننا لو اعتبرنا صفة الاصل لقلنا المدلى بالريق أو الكافر لا يرث مع انه لم
يقبل أحد بذلك فقد اعتبرنا المدلى ولم نعتبر المدلى به فكذا صفة الذكورة
والانوثة تعتبر فيه فقط لا في غيره

واستدل محمد باتفاق الصحابة على انه لو توفي شخص عن عمة وخالة
كان للعممة الثلاثان وللخالة الثلث ولو كان الاعتبار بأبدان الفروع لكان المال
بينهما نصفين فظهر ان الاعتبار في القسمة هو المدلى به فانه الاب في العمة والام

في الحالة - وأيضاً قد وافقه أبو يوسف على أنه إذا كان أحدهما ولد وارت
والآخر ولد غير وارث قدم ولد الوارث فقد ترجح باعتبار معنى في المدلى به
وقد اختلف في المفتى به فن قائل يفتي بمذهب أبي يوسف لسهولته
ومن قائل بمذهب محمد وهو المأخوذ من أكثر الكتب، فالذي علم مما تقدم
بطريق الاختصار أنه إذا وجدت جملة أشخاص من الصنف الأول من ذوى
الارحام فلا يخلو الحال من أحد أمرين الأول اختلاف الدرجة - الثاني
اتحاد الدرجة فان كان الأول قدم الاقرب اتفاقاً وان كان الثاني فلا يخلو الحال
من أحد أمور ثلاثة - الأول ان يكون بعضهم مدلياً بوارث وبعضهم مدلياً بغير
وارث الثاني ان يكون الكل يدلى بوارث الثالث ان يكون الكل يدلى بغير
وارث فان كان الأول قدم ولد الوارث اتفاقاً وان كان الثاني أو الثالث فلا يخلو
الحال من أحد أمرين لأول ان تتفق صفة الاصول في الذكورة والانوثة
الثاني ان تختلف صفتهم فان كان الأول يقسم المال على أبدان الفروع اتفاقاً بمعنى
انه ان كان الكل ذكوراً تساووا في القسمة وان كان الكل إناثاً فكذلك
وان كانوا مختلطين فللذكر ضعف ما للأنثى وان كان الثاني فلا يخلو الحال من
أحد أمور أربعة الأول ان تتوحد الفروع وليس فيهم صاحب جهتين
الثاني ان تعدد الفروع وليس فيهم صاحب جهتين أيضاً - الثالث ان تتوحد
الفروع وفيهم صاحب جهتين - الرابع ان تعدد الفروع وفيهم صاحب
جهتين - فان كان الأول فأبو يوسف قسم المال على الفروع الموجودة معنا
هنا أيضاً ومحمد قسم على أول درجة وقع فيها الاختلاف بالذكورة والانوثة
ويجعل ما أصاب كل أصل لفرعه ان لم يحصل بعده اختلاف

أما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في درجة أو أكثر فانه يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة ويقسم نصيب كل طائفة على أعلى درجة وقع فيها الاختلاف وهكذا حتى تنتهي الدرجات

وان كان الثاني فأبو يوسف جري على أصله المتقدم من القسمة على الفروع الموجودة معنا ومحمد جري على أصله أيضاً من القسمة على أول درجة وقع فيها الاختلاف مع كونه يجعل الاصل موصوفاً بصفته متعدياً بتعدد فروع وان كان الثالث فأبو يوسف اعتبر الجهات في الفروع فمن كان صاحب جهتين يعتبره اثنين ومن كان صاحب جهة واحدة يعتبره واحداً ويقسم عليهم — ومحمد اعتبر الجهات في أعلى درجة وقع فيها الاختلاف ويقسم عليها مع جعله الاصل موصوفاً بصفته متعدياً بتعدد فروع — وان كان الرابع فكل على أصله في الثالث — انظر مادة (١١٢)

(مادة ٦٤٣) الصنف الاول من ذوي الارحام اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة كبت البنت فانها اولي بالميراث من بنت الابن فان استوا في الدرجة بان يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين او ثلاث درجات مثلاً فولد الوارث اولي من ولد ذي الرحم كبت بنت الابن فانها اولي من ابن بنت البنت فان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبت ابن البنت وابن بنت البنت او كانوا كلهم يدلون بوارث كابن البنت وبنت البنت فيعتبر ابدان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورتهم وانوشتهم اعني ان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط تساوا في القسمة وان كانوا ذكورا واناثا فللذكر مثل حظ الانثيين هذا ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة كبت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فتعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في هذه الصورة فيقسم عليهم اثلاثا ويعطي كل من الفروع نصيب اصله

وان وجد شخصان أو أكثر من الصنف الثاني (وهذا الصنف ينحصر في الاجداد الساقطين والجدات الساقطات والجد الساقط هو من تخلل بينهما وبين المتوفى اثني والجدة الساقطة من أدلت به) فلا يخلو الحال من احد أمرين الاول لمختلف الدرجة الثاني اتحاد الدرجة فان كان الاول قدم الاقرب في الدرجة مطلقاً أي سواء كان من جهة الاب او من جهة الام وسواء كان مدلياً بوارث أو بغير وارث وسواء كان مذكراً أو مؤثراً كما في الامثلة (١) و (٢) و (٣)

(١)	(٢)	(٣)
أب	أب	أب
أم	أم	أم
أم	أم	أم
أب	أب	أب
ميست	ميست	ميست

ففي المثال الاول أبو أم وأبو أم أم فيقدم أبو الأم على أبي أم الأم لقربه لان بينه وبين الميت درجة واحدة وبين الثاني والميت درجتين وكل منهما في هذا المثال انتسب الى الميت بوارث لان كلا من الأم وام الأم صاحب فرض . وفي المثال الثاني أبو أم أب وأبو أم أم أب فيقدم الاول على الثاني لانه ينتسب الى الميت بدرجتين والثاني بثلاث درجات وكل منهما من جهة الاب ويبدل بوارث — وفي المثال الثالث أبو أم وأبو أم أم أب فيقدم الاول على الثاني وان

فحينئذ يكون ثلثاه بنت ابن البنت نصيب أيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب أمه

كان الاول من جهة الام والثاني من جهة الاب وقس على ذلك أمثلة الجدات
وان كان الثاني فلا يخلو الحال من احد امور ثلاثة - الاول ان
يكون بعضهم مدلياً بوارث والبعض الآخر غير مدل به - الثاني ان يكون
الكل مدلياً بوارث - الثالث ان يكون الكل مدلياً بغير وارث والمراد
بالوارث هنا صاحب الفرض

فان كان الاول فبعضهم يقدم المنتسب بوارث قياساً على الصنف
الاول وبعضهم يشرك الكل في الميراث كما في مثال ٤

(٤)	
اب	اب
اب	ام
ام	ام
ميراث	

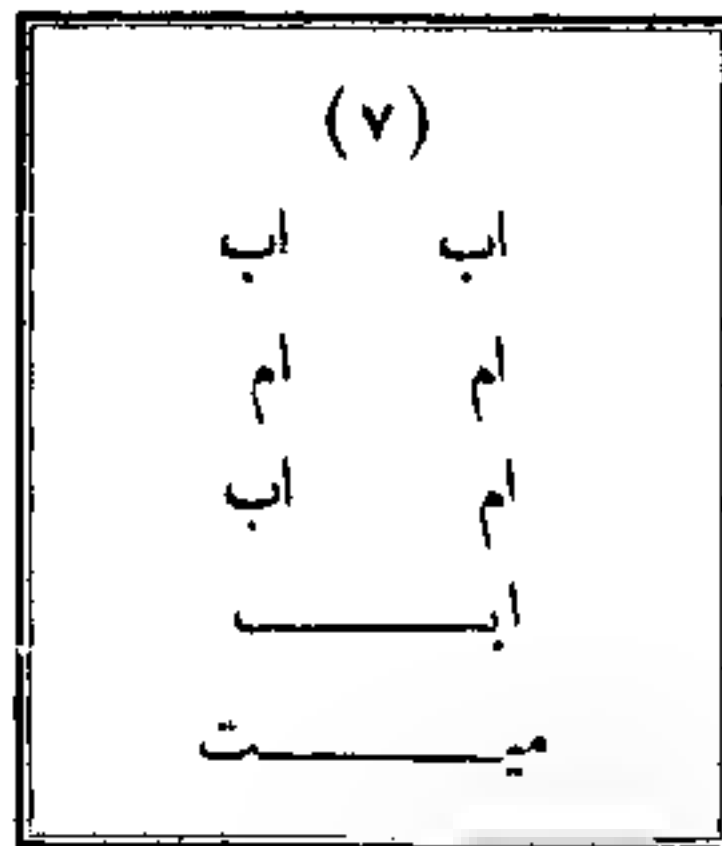
فان فيه ابا ام ام و ابا ابي ام وهما متساويان في الدرجة ولكن الاول
بدلي بوارث وهو ام الام والثاني بدلي بغير وارث وهو ابو الام فمن قال
بتقديم المدلي بوارث على غيره يقول كل المال لابي ام الام ومن سوى بينهما
يقسم المال نصفين على ابدان الاصول الموجودة معنا على مذهب ابي يوسف
وعلى اول درجة وقع فيها الخلاف وهي هنا الدرجة الثانية ويعطى نصيب كل
فرع لأصله على مذهب محمد كما تقرر في الصنف الاول - وان كان الثاني
او الثالث فلا يخلو الحال من احد امرين الاول اتحاد جهة القرابة بأن يكون
الكل من جهة الاب او من جهة الام الثاني اختلاف جهة القرابة بأن يكون

بعضهم من جهة الام والبعض من جهة الاب وحينئذ فقيه امران الاول اتفاق
صفة من ينتسبون به في الذكورة والانوثة الثاني اختلاف تلك الصفة فان كان
الاول اعتبرت ابدان الاصول الموجودة معنا بالاتفاق فللمذكر ضعف مالمؤنث
كما في المثالين (٥) و (٦)

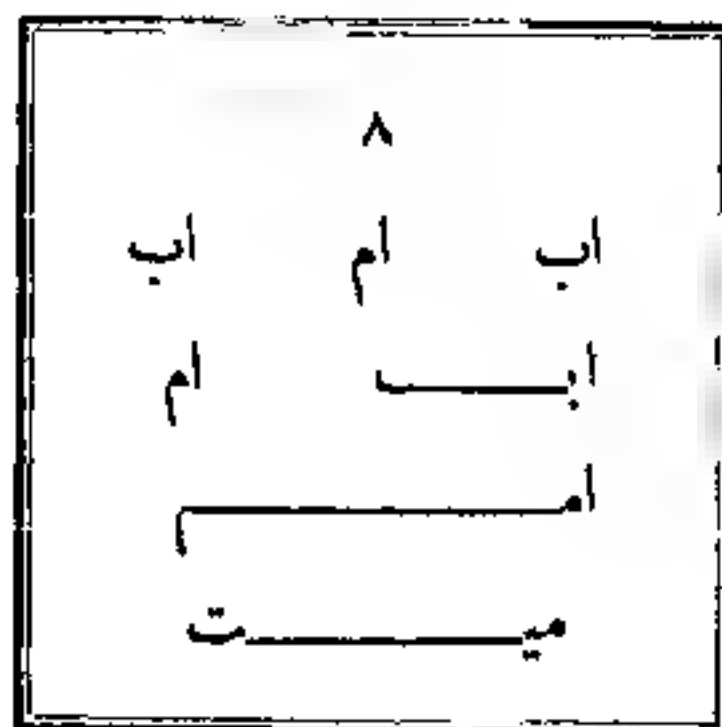
(٥)	(٦)
اب ام	اب ام
اب	اب
ام	ام
اب	اب
ميت	ميت

ففي المثال (٥) ابو ابى ام وام ابى ام وهما من جهة الام لان المباشر
للميت ام وصفة من انتسبوا به متحدة فيعطى ابو ابى الام الثانيين وتعطى ام
ابى الام الثلث

وفي المثال ٦ ابو ابى ام اب وام ابى ام وهما من جهة الاب لان
المباشر للميت اب وصفة من انتسبوا به متحدة ايضاً فيأخذ المذكور ضعف الاثني
وان كان الثاني وهو اختلاف صفة الفروع فأبو يوسف يقسم ايضاً
على الاصول الموجودة معنا ولا ينظر الى اختلاف الفروع ومحمد يقسم على اول
درجة وقع فيها الخلاف بالذكورة والانوثة كما في الصنف الاول سواء كان
الكل مدلياً بوارث ولا يكونون الا ذكوراً من جانب الاب كما في المثال ٧

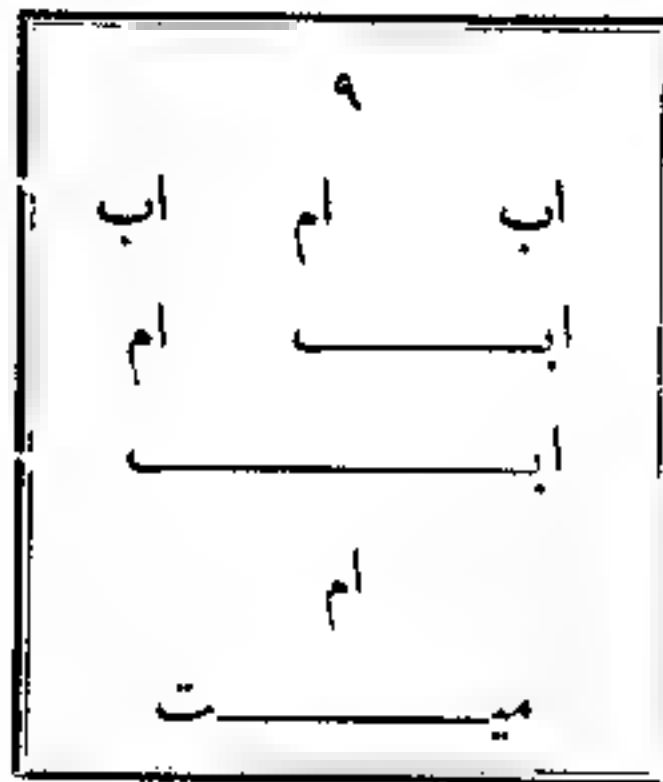


ففي هذا المثال ابو ام ام اب وابو ام ابى اب فأبو يوسف يقسم المال بينهما نصفين ومحمد يقسم على اول درجة وقع فيها الخلاف وهي في هذا المثال الدرجة الثانية فيعطى لام الاب الثالث ويعطى أبا الاب الثلثين وبعد ذلك يعطى نصيب كل فرع لاصله وحينئذ يأخذ ابو ام ابى الاب الثلثين نصيب ابن بنته ويأخذ ابو ام ام الاب الثلث نصيب بنت بنته. او كان البعض يدلى بوارث دون الآخر كما في مثال ٨



ففي هذا المثال ابو ابني ام وام ابني ام وابو ام ام والاولان ينتسبان بغير وارث وهو ابو الام والثالث ينتسب بوارث وهو ام الام فبعضهم يرى تقديم من انتسب بوارث كما تقدم لك وحينئذ لا قسمة بل يأخذ الكل ابو ام الام والبعض يشرك الكل في الميراث

فيقسم على مذهب محمد على اول درجة وقع فيها الخلاف وهي الدرجة الثانية فيأخذ المذكور اثنين والاثني واحداً ثم يقسم نصيب المذكور على اصله ويعطى نصيب الاثني الى ابها او كان الكل لا يدلي بوارث كما في مثال ٩



ففي هذا المثال ابو ابني ابني ام وام ابني ابني ام وابو ام ابني ام وكلهم ينتسبون بغير وارث كما يظهر لك بالتأمل

فالمسألة فيها من خمسة على مذهب ابني يوسف لانه يقسم على الاصول الموجودة وهما مذكران ومؤنث فيأخذ كل من المذكورين اثنين وتأخذ الاثني واحداً ومن ثلاثة على مذهب محمد لان القسمة على اول درجة حصل فيها الاختلاف وهي هنا الدرجة الثالثة ثم يعطى نصيب كل الى أصله

وان اختلف حيز القرابة بأن كان بعضهم من جانب الاب والبعض الآخر من جهة الام فاللثنان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول درجة وقع فيها الاختلاف ومثله ما اصاب قرابة الام كما في المثال (١٠)

(١٠)	
اب	اب
ام	ام
ام	اب
مي	ست

ففي هذا المثال ابو ام اب وابو ام ام وقرابة الاول من جهة الاب لان المباشر للميث من جهته مذكر وقرابة الثاني من جهة الام فيأخذ الاول الثلث والثاني الثلث كأنه مات عن اب وام ولا يخفى عليك بعد كل ما تقدم فهم اى مثال يرد عليك على اى المذهبين شئت

وحاصل ما تقدم بطريق الاختصار انه اذا وجدت جملة اشخاص من الصنف الثاني فلا يخلو الحال من احد امرين الاول الاختلاف في الدرجة الثاني الاتحاد في الدرجة

فان كان الاول قدم الاقرب اتفاقاً وان كان الثاني فلا يخلو الحال من احد امور ثلاثة

الاول ان يكون بعضهم مدلياً بوارث والبعض الآخر مدلياً بغير وارث الثاني ان يكون الكل مدلياً بوارث الثالث ان يكون الكل مدلياً بغير

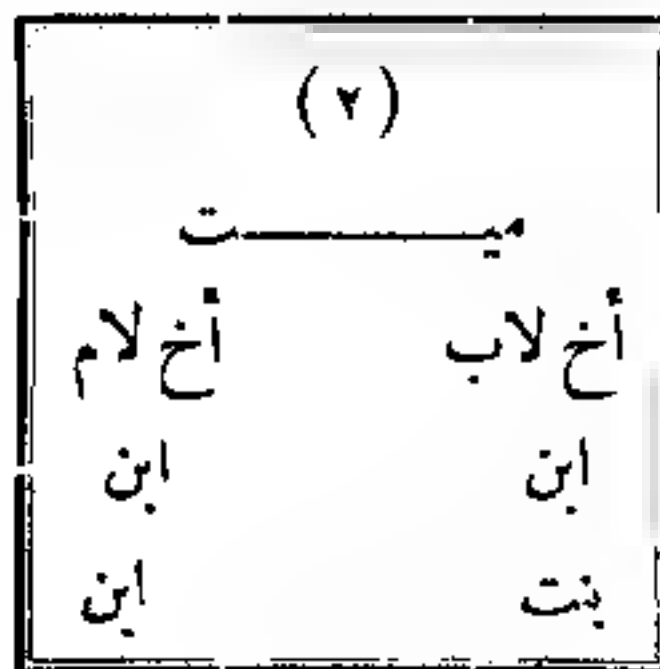
وارث فان كان الاول فبعضهم يقدم المنتسب بوارث على غيره وبعضهم يجعل الكل مستحقاً وان كان الثاني او الثالث فلا يخلو الحال من أحد امرين الاول اتحاد جهة القرابة الثاني اختلاف جهة القرابة فان اتحدت جهة القرابة ففيه امران الاول اتفاق صفة من ينتسبون به في الذكورة والانوثة الثاني اختلاف تلك الصفة فان اتفقت الصفة اعتبرت ابدان الاصول الموجودة معنا اتفاقاً وان اختلفت الصفة فأبو يوسف يقسم على الاصول الموجودة معنا ولا ينظر الى اختلاف الفروع ومحمد يقسم على أول درجة وقع فيها الخلاف بالذكورة والانوثة ويعطي نصيب كل فرع لاصله

وان اختلفت جهة القرابة فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام كانه مات عن أب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول درجة وقع فيها الاختلاف ومثله ما أصاب قرابة الام على مذهب محمد رحمه الله — انظر مادة (٦١١)

(مادة ٦٤٤) الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجندات اولاهم بالميراث اقربهم للميت من أي جهة كان أي سواء كان الاقرب من جهة الاب أو من جهة الام مثله مات عن أم أبي أم وأي أبي أم كان المال كله لام أبي الام لقربها ولا فرق بين كونه مدلياً بوارث أو بعير وارث ولا بين كونه ذكراً أو أنثى وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدلياً بوارث أو كلهم يدلون به أو كلهم لا يدلون به ففي الاول لا يقدم المدلي بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول مثله مات عن أبي أم الام وأي أبي الام فهما سواء وان كان الاول مدلياً بالجدة الصحيحة أعنى أم الام والثاني بالجد الفاسد أعنى أبا الام وفي الآخرين كابي أم أب وأي أم وأم أبي أم فاما ان تختلف

المتوفى درجتين وهما أبوها وجدها وقس على هذا المثال غيره. وإن كان الثاني وهو اتحاد الدرجة ففيه امران - الأول أن يكون بعضهم ولد لعصبة وبعضهم ولد ذى رحم كبنت ابن أخ لاب مع ابن ابن أخ لام - الثاني أن لا يكون كذلك وهو يشمل خمس صور

الأولى أن يكون الكل أولاد عصبات كبنت أخ شقيق مع بنت أخ لاب - الثانية أن يكون الكل أولاد أصحاب فروض كبنت اخوات متفرقات - الثالثة أن يكون الكل أولاد ذى رحم كبنت ابن أخ لام مع ابن بنت اخت لاب - الرابعة أن يكون بعضهم أولاد عصبات وبعضهم أولاد أصحاب فروض كبنت أخ شقيق مع بنت اخت شقيقة - الخامسة أن يكون بعضهم أولاد أصحاب فروض وبعضهم أولاد ذى رحم وهذه لا يتأتى لها مثال في الخارج كما يظهر لك بالتأمل - فإن كان الأول قدم ولد للعصبة على ولد ذى الرحم اتفاقاً كما في مثال (٢)



ففيه بنت ابن أخ لاب وابن ابن أخ لام والأولى ولد للعصبة لأن

اباها ابن اخ لاب وهو عصبه والثاني ولد ذى الرحم لان اباها ابن اخ لام وهو من ذوى الارحام فحينئذ تأخذ بنت ابن الاخ لاب كل المال

وان كان الثانى بجميع صورته التى يمكن وجودها خارجا فقيه خلاف فابو يوسف يعتبر الاقوى فمن كان أصله لا بوين فهو اولى ممن كان أصله لاب ومن كان أصله لاب فهو أحق ممن كان أصله لام فان كانت قوة الكل واحدة اعطي كل الفروع الموجودين بحسب صفاتهم فان كانوا ذكورا سوى بينهم وكذا لو كانوا اناثا وان كانوا مختلطين فللذكر ضعف ما للأنثى

ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات فى الاصول وما خص كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما فى الصنف الاول تفصيلا وتصويرا ولكن من المعلوم ان الاصول هنا وهم الاخوة والاخوات منهم الاخوة والاخوات لام ولا تفضيل لمذكرهم على مؤنثهم فكذا فروعهم والاختلاف فيما عداهم تارة يكون بالذكورة والانوثة وتارة يكون بالفرضية فقط وتارة يكون بالعصوبة مع الفرضية

والاختلاف بالذكورة والانوثة لا فرق فيه بين ان يكون فى الاخوة والاخوات او فى فروعهم - واليك بعض الصور وتخرجها على كل من المذهبين ليكون نموذجا تسير على مقتضاه فى كل مسألة ترد عليك من افراد هذا الصنف

فاذا نظرت فى مثال (٣) وهو

(٣)	
ميت	
اخ شقيق	اخ لاب
ابن	ابن
بنت	بنت

وجدت انه لا اختلاف في الاصول ولا في الفروع من حيث الذكورة والانوثة لان فيه بنت ابن اخ شقيق وبنت ابن اخ لاب والكل اولاد عصبه فتأخذ الاولى كل المال اتفاقاً أما عند ابى يوسف فلانها اقوى اذ أصلها اخ لابوين وهو اقوى من الاخ لاب واما عند محمد فلانه عند قسمة المال على الاصول يحجب الاخ الشقيق الاخ لاب فتعطى كل التركة لفرعه واذا نظرت في مثال (٤) وجدت الاصول متحدة في القوة ومختلفة بالذكورة والانوثة

(٤)	
ميت	
اخ شقيق	اخت شقيقة
بنت	بنت - ابن

فعلى مذهب ابى يوسف اقسام المال ارباعاً لان الفروع بشان وابن وهو كبتين فيأخذ النصف وكل من البنتين تأخذ ربعاً وعلى مذهب محمد اقسام المال على

شقيقة وبنت اخ لاب وابن وبنت اخت لاب وبنت اخ لام وابن وبنت
 اخت لام فعند ابي يوسف اقسّم كل المال ارباعاً بين فروع الاخ
 الشقيق والاخت الشقيقة لقوة قرابتهما لان الابن يبتين فيعطى الابن
 نصفاً وكل من البنّتين ربعاً فاذا فرض انه لم يكن في هذا المثال الا اولاد
 الاخ لاب والاخت لاب مع اولاد الاخ لام والاخت لام فاعط كل
 التركة لاولاد الاخ والاخت لاب لانهم اقوى في القرابة من اولاد
 الاخ والاخت لام فقسّم بينهم ارباعاً - وعند محمد اقسّم المال على الاصول منع
 اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول واعط نصيب كل اصل لفرعه
 وبناء على هذا يعطى للاخ والاخت لام الثلث ويعطى للاخ الشقيق والاخت
 الشقيقة الثلثان بالتعصيب ولا يعطى للاخ والاخت لاب شي لانهما محجوبان
 بالاخ الشقيق فاذا اعتبرت تعدد الفروع في الاخت لام صارت كاختين لام
 فتأخذ ثلثي ثلث المال ويقسم بين ابنتها وبنتها بالسوية لان الاخوة والاخوات
 لام لا يفضل فيهم المذكور على المؤنث فكذا فروعهم والاخ لام يأخذ ثلث
 الثلث فيعطى لبنته واذا اعتبرت تعدد فروع الاخت الشقيقة صارت
 كاختين فتساوى اخاها فكل يأخذ نصف ما استحقاه ويعطى لفرعه فتأخذ بنت
 الاخ الشقيق نصيب ابها وابن وبنت الاخت الشقيقة نصيب امها للمذكور
 ضعف ما للمؤنث

واذا نظرت في مثال ٧ وجدت فيه ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت

ميت			
اخ لاب	اخت لاب	اخت شقيقة	اخت لام
بنت	ابن	بنت	ابن
ابن	بنت	بنت	بنت

لاب وهما ايضاً بنتا بنت اخت شقيقة وبنت ابن اخت لام فأبو يوسف يعطى كل المال لبنتي بنت الاخت لابوين اللتين هما بنتا ابن الاخت لاب لقوتهما في القرابة ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات فيعطى للاخت لام السدس وللأخت لابوين الثلثين لانها كاختين لتعدد فرعها والباقي للاخت والاخ لاب بطريق التعصيب فالمسألة من ستة واحد للاخت لام واربعة للشقيقة والباقي وهو واحد للاخت لاب مع الاخ لاب مناصفة لان الاخت ساوت اخاهما لتعدد فرعها ويعطى نصيب كل اصل لفرعه

واعلم انهم لا يجعلون الذكور طائفة والاناث طائفة في مثل هذا المثال سواء كان ذلك في الاصول او في الفروع وسبب ذلك اختلاف اصولهم في الاستحقاق وحيثئذ فتجعل كل واحدة من الاصول طائفة على حثتها ويدفع نصيبها لآخر فروعها كما جعل الاخ لاب طائفة وجعل نصيبه لآخر فروعها وهذا بخلاف الصنف الاول واولاد الصنف الرابع فان الاختلاف فيهما لا يكون الا بالذكورة والانوثة فمتى وجدت الاناث مع الذكور تجعل الاناث طائفة والذكور طائفة اخرى لاستواء افراد كل طائفة في الاستحقاق ولهذا

لو اتحدت اصول هذا الصنف في الاستحقاق بأن كان كل الذكور والاناث في قوة واحدة جرينا على ما جرينا عليه في الصنف الاول من جعل الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى كما في مثال ٨

٨			
ميت			
اخ شقيق	اخ شقيق	اخت شقيقة	اخت شقيقة
بنت	بنت	ابن	بنت
بنت	بنتى	ابن	بنت

فالذكورون فيه تساووا في الاستحقاق وكذا الاناث فيقسم على الاخوة والاخوات لكونهم اول درجة وقع فيها الخلاف بالذكورة والانوثة باعتبار عدد الفروع في الاصول فالمسألة من ثمانية فيعطي الاخ ذو الفرع الواحد اثنين ويعطي للاخ الذى فرعه متعدد اربعة ويعطى لكل واحدة من الاختين واحد ثم يجعل الذكور طائفة وتدفع نصيبهم لآخر فروعهم لاتحاد اولادهم في الانوثة فتأخذ كل بنت اثنين وتجعل الاناث طائفة اخرى وتقسم نصيبها وهو اثنان على فروعها في الدرجة الثانية لحصول الاختلاف فيها بالذكورة والانوثة وفيه بنت وابن فيأخذ الابن ضعف البنت ثم يعطى نصيب كل فرع وحيد تأخذ بنت ابن الاخت الشقيقة ضعف ابن بنت الاخت الثانية - ولو جعلنا القسمة على الاخوة والاخوات ودفعنا ما أصاب كلا منهم الى فرع اخذ الابن مثل البنت ولو قسمنا على مذهب ابى يوسف اخذ الابن ضعف

ما للبنت — انظر مادة (٦٤٥)

وان وجدت جملة اشخاص من الصنف الرابع فلا يتأني فيه اختلاف الدرجة اصلاً بل درجة الكل متحدة ولكن فيه امران — الاول اتحاد حيز القرابة بأن تكون قرابة الكل من جانب الاب وهم الاعمام لام والعات مطلقاً او من جانب الام وهم الاخوال والخاللات مطلقاً — الثاني اختلاف جهة القرابة بأن يكون الموجود من هذا الصنف بعضه من جانب الاب وبعضه من جانب الام فان كان الاول ففيه امران — الاول اختلافهم في القوة بأن كان بعضهم اصله لا بوين وبعضهم اصله لاب او لام — الثاني اتحادهم في قوة القرابة بأن يكون الكل لا بوين او لاب او لام فان اختلفوا في القوة قدم الاقوى فمن كان اصله لا بوين قدم على من اصله لاب ومن كان اصله لاب قدم على من اصله لام

(مادة ٦٤٥) الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات مطلقاً وبنات الاخوة مطلقاً وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة ولو انشئ بنت الاخت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب فان استووا في القرب فولد العصة اولى من ولد ذي الرحم كبنت ابن اخ وابن بنت اخ كلاهما لا بوين او لاب او احدهما لا بوين والآخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصة وان استووا في القرب وليس فيهم ولد العصة كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ لو كان كلهم اولاد المصبات كبنات ابني الاخ لا بوين او لاب او بعضهم اولاد المصبات وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كبنات اخ لا بوين او لاب وبنت اخ لام او كان كلهم اصحاب الفرائض كبنات اخوات متفرقات يقسم المال على الاصول اي الاخوة والاخوات منع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب كل فريق يقسم بين فروعه كما في الصنف الاول

فاذا مات شخص عن عمه شقيقة وعم لاب وعمه لام كان المال كله للعمه الشقيقة لاتحاد حيز القرابة اذ الكل من جانب الاب وهي اقوى ممن معها ولو مات عن عمه لاب وعم لام كان المال كله للعمه لاب لما ذكر ولو مات عن خال شقيق وخال لاب وخال لام اخذ الخال الشقيق كل المال لاتحاد حيز القرابة اذ الكل من جانب الام وهو اقوى ممن معه ولو مات عن خالة لاب وخال لام قدمت الخالة لاب لقوتها

وان اتحدوا في القوة اشتركوا في القسمة فان كانوا ذكورا او اناثا فبالتساوي وان كانوا مختلفين فللمذكر ضعف الانثى فاذا مات شخص عن ثلاثة اعمام لام قسم المال بينهم اثلاثا لاتحاد جهة القرابة وقوتهم واحدة واذا مات عن عمتين شقيقتين قسم المال بينهما انصافا لما ذكر واذا مات عن اربع عمات لام قسم المال بينهن ارباعا لما ذكر واذا مات عن ثلاثة اخوال اشقاء او لاب او لام قسم المال بينهم اثلاثا لاتحاد جهة القرابة وقوتهم واحدة ومثلهم الخالات واذا مات عن عم لام وعمتين لام ايضا قسم المال بينهم ارباعا للعم اثنان ولكل من العمتين واحد واذا مات عن خال شقيق وخالة شقيقة قسم المال بينهما اثلاثا للخال الثلث وللخالة الثلث وكذلك اذا كانا لاب او لام

وان كان الثاني وهو اختلاف جهة القرابة فلا اعتبار هنا لقوة القرابة بل تعطى الثلثين لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم تقسم الثلثين على قرابة الاب كما اذا اتحد حيز قرابتهم ونقسم الثلث على قرابة الام كذلك اعني انه اذا كانت قرابة الاب التي اخذت الثلثين مختلفة في القوة استحق الاقوى الثلثين سواء كان واحدا او متعددا واذا كانت متحدة في القوة اشتركوا في الثلثين

على حسب ذكورتهم والنوثةم ويقسم الثلث الذي استحقته قرابة الام على هذا
النوال كما في مثال (١)

(١)			
ميت			
عمة شقيقة	عم لام	خالة لاب	خال لام

ففي هذا المثال عمة شقيقة وعم لام وهما من قرابة الاب وخالة لاب وخال لام
وهما من قرابة الام فيأخذ الاولان الثلثين والاخيران الثلث وان كانت العمة الشقيقة
اقوى الكل لما عرفت من ان القوة لا تعتبر الا عند اتحاد جهة القرابة وبعد هذه
القسمة تأخذ العمة الشقيقة الثلثين لانها اقوى من العم لام وتأخذ الخالة لاب
كل الثلث الذي اخذته قرابة الام لانها اقوى من الخال لام وفي مثال (٢)

(٢)			
ميت			
عمة لام	عم لام	خال شقيق	خالة شقيقة

عمة لام وعم لام وخال شقيق وخالة شقيقة والاولان من جهة قرابة الاب
والاخيران من جهة قرابة الام فتعطي للاولين الثلثين وللآخرين الثلث ثم
نقسم الثلثين اللذين اخذتهما قرابة الاب عليهما اثنائاً للمذكر ضعف الانثى
لاتحادهما في القوة وكذلك الثلث الذي اخذته قرابة الام ولما رأيت ان هذا
الصنف في غاية السهولة لم أكثر فيه من الامثلة وبعد معرفة القاعدة العمومية

يسهل عليك تخرج أي مثال يرد من هذا الصنف عليها فلا حاجة الى التطويل.
فمحصله انه اما ان يتحد حيز القرابة او يختلف فان اتحد حيز القرابة
فاما ان يختلفوا في القوة او يتحدوا فان اختلفوا في القوة قدم الاقوى وان
اتحدوا فيها اشتركوا في القسمة على حسب الذكورة والانوثة وان اختلفت
جهة القرابة فلا اعتبار لقوة القرابة بل تأخذ قرابة الاب الثلثين وقرابة الام
الثلث ثم يقسم نصيب كل فريق عليه كما لو اتحد حيز القرابة — انظر مادة (١٧١)

« اولاد الصنف الرابع »

اعلم ان كلا من الصنف الاول والثاني والثالث من ذوى الارحام لا
نحتاج فيه الى بيان اولاده لانهم داخلون فيه بخلاف الصنف الرابع فانه لا
بد فيه من ذلك وبيانه ان الصنف الاول هو عبارة عن اولاد البنات واولاد
بنات الابن وهذه العبارة باطلاقها قد تحمل على الاولاد المنسوبين الى البنات
وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة ايضاً فاذا اريد التصريح بذلك زيد وان
سفلوا فالحكم في الكل اعني فيمن علا او سفل واحد كما تقرر. وأن الصنف

(مادة ٦٤٦) الصنف الرابع وهم الذين ينتمون الى جدي الميت او جدتيه وهم
العمات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والحالات مطلقاً اذا اجتمعوا وكان حيز
قرباتهم متحداً بان يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام لام فانهم من جانب
الاب والاخوال والحالات فانهم من جانب الام فالاقوى منهم في القرابة اولى اعني من
كان لابوين اولى ممن كان لاب ومن كان لاب اولى ممن كان لام ذكوراً او اناثاً
وان كانوا ذكوراً واناثاً واستوت قرباتهم في القوة فالذكر مثل حظ الانثيين كم وعمة
كلاهما لام ار حال وبخالة كلاهما لابوين او لاب او لام وان كان حيز قرباتهم مختلفاً
فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام كعمة لاب وام
وبخالة لام ثم بما اصاب كل فريق من قرابتي الاب والام يقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرباتهم

الثاني هم الساقطون من الاجداد والجدات وان علوا والحكم في الكل واحد كما عرفت والمباراة مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار أولاد

وان الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام وهذه المباراة كالاولى تتناول من يكون بواسطة والحكم ايضاً واحد . واما الصنف الرابع وهم العمات والاعمام لام والاخوال والخاللات فلا تتناول المباراة عنهم أولادهم فلذلك احتيج الى تخصيص اولادهم بالذكر والى بيان احكامهم وفي حكم اولاد الصنف الرابع بنات العم لابوين او لاب وبنات ابناهما لان كلا من العم الشقيق او لاب عصبة واولادهما ان كانوا ذكوراً فهم عصبة ايضاً وان سفلوا وان كانوا اناثاً فهم من ذوى الارحام ولا يدخلون في اولاد الصنف الرابع لان كلا من العمين المذكورين عصبة لامن ذوى الارحام

﴿ حكم اولاد الصنف الرابع ومن يلحق به ﴾

اذا وجد احد من اولاد هذا الصنف وليس معه غيره من بقية الاصناف الاخرى استحق كل المال واذا اوجد منه جملة اشخاص يحتاج المقام الى تفصيل الاحكام وبيانه ان نقول

اذا وجدت جملة اشخاص من أولاد هذا الصنف ومن يلحق به فلا يخلو الحال من امرين . الاول اختلاف الدرجة بان يكون بعضهم ينتسب الى الميت بدرجة والآخر بدرجتين او بثلاث . الثاني اتحاد الدرجة بان يكون الكل ينتسب الى الميت بدرجة او اكثر فان كان الاول قدم الاقرب درجة سواء كان من جهة الاب او من جهة الام فاذا مات شخص عن بنت عمه وابن بنت عم اخذت الاولى كل التركة لقربها وكذا اذا ترك ابن عمه وابن

ابن خال استحق الاول الكل لقربه درجة واذا ترك ابن خالة وبنت ابن
عمة اخذ الاول الكل لقربه وان كان من جهة الام. وان كانت الثاني وهو
الاستواء في الدرجة فهناك امران الاول اتحاد جهة القرابة الثاني اختلاف جهتها
« اتحاد جهة القرابة »

ان اتحدت جهة القرابة بأن كان الكل من جهة الاب وهم اولاد المات
مطلقاً وأولاد الاعمام لام وبنات الاعمام الاشقاء أو لاب وبنات ابناهما أو
كان الكل من جهة الام وهم اولاد الاخوال والخالات مطلقاً فاما ان يختلفوا
في قوة القرابة واما ان يتحدوا فيها فان كان الاول قويه خلاف اذ بعضهم
يقدم الاقوى في القرابة مطلقاً ولو كان الآخر ولد عصبه فمن كان اصله لا بوين
فهو اولى ممن اصله لاب ومن كان لاب فهو احق ممن اصله لام وينبني على
ذلك انه اذا مات شخص عن ثلاثة اولاد لمات متفرقات كانت كل التركة
لولد العمة الشقيقة فان لم يوجد فلولد العمة لاب ومثل ذلك بنات الاعمام
المتفرقين وبنات الاخوال والخالات ولومات شخص عن بنت عمة شقيقة
وبنت عم لاب كان كل المال للاولى لانها اقوى ولو كانت امها من ذوي
الارحام ولا شيء للثانية وان كان ابوها عصبه وبعضهم يقدم ولد العصبه على
ولد ذي الرحم وحينئذ تعطي كل التركة في المثال المتقدم لبنت العم لاب ولا
تأخذ بنت العمة الشقيقة شيئاً لان امها من ذوي الارحام

واستدل الاول بان ترجيح شيء على آخر انما يكون لمنى فيه لا لمنى
في غيره فترجح بنت العمة الشقيقة على بنت العم لاب لان قوة القرابة
موجودة فيها بخلاف بنت العم لاب لانها اذا قدمت يكون ترجيحها لمنى.

في غيرها وهو ابوها الذي هو عصبه وقاس ذلك بمسئلة متفق عليها وهي اذا مات شخص عن خالة لاب وخالة لام قدمت الاولى باتفاق مع كونها ولد ذى الرحم وهو ابو الام والثانية ولد الوارثة وهي ام الام فلو كانت تقديم شخص على آخر لمعنى في غيره لقدمت الثانية ولا قائل به

واستدل الثانى باننا لو قدمنا بنت العمة الشقيقة على بنت العم لاب لزم عليه ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح لانه اذا مات شخص عن عمة شقيقة وعم لاب كان المال كله للعم دون العمة فينبغى تقديم بنته اذ لو قدمت بنت العمة للزم ما ذكر

وان اتحدوا في قوة القرابة فهناك أمور ثلاثة - اولاً ان يكون بعضهم ولد عصبه وبعضهم ولد ذى رحم - ثانياً ان يكون الكل اولاد عصبات - ثالثاً ان يكون الكل اولاد ذى رحم ولا يتأتى هنا ان نقول الكل اولاد اصحاب فروض لان الطبقة العليا من اصولهم ليس فيها صاحب فرض اصلاً لانها اما عصبه وهم الاعمام الاشقاء أو لاب واما من ذوى الارحام وهم العمات الشقيقات والاعمم لام والاخوال والخالات مطلقاً ولا يتأتى ايضاً ان نقول او كان بعضهم اولاد اصحاب فروض وبعضهم اولاد عصبات او بعضهم اولاد اصحاب فروض وبعضهم اولاد ذى رحم لما عرفته مما ذكر

ففي الاول يقدم ولد العصبه على ولد ذى الرحم كما اذا مات شخص عن بنت عم لاب وبنت عمة لاب أو عن بنت عمة شقيقة وبنت عم شقيق قدمت بنت العم لاب في الاول وبنت العم الشقيق في الثانى لان كلا منهما ولد العصبه ولا يتأتى ان تمثل لك هنا بفروع من ينتسب للام لانهم الاخوال والخالات

مطلقاً وليس فيهم عصبه

وفي الثاني وهو ما اذا كان الكل اولاد عصابات يستوون في القسمة .
فاذا مات شخص عن بنت عم شقيق وبنت عم شقيق آخر اخذت كل منهما
النصف وكذا لو كان العمان المذكوران لاب ولا يتأتى هنا وجود ذكور في
الفروع لانه متى وجد المذكر كان عاصباً ولا يمكن التمثيل هنا ايضاً بفروع
المنتسبين الي الام لما عرفته

وفي الثالث وهو ما اذا كان الكل اولاد ذى رحم يستوون في القسمة
بحسب ذكورتهم وانوئتهم

فاذا مات شخص عن بنت عم لام وابن عمه لام اخذت الاولى الثلث
والثاني الثلثين وهذا على قاعدة ابي يوسف من القسمة على ابدان الفروع
وعلى قاعدة محمد العكس لانه يقسم المال على العمه والعم ويعطى نصيب كل
اصل لفرعه . ولومات عن ابن خال شقيق وبنت خالة شقيقة اخذ الاول الثلثين
والثانية الثلث بالاتفاق . ولومات عن بنت خال شقيق وابن خالة شقيقة
اخذت الاولى الثلث والثاني الثلثين على قاعدة ابي يوسف وبالعكس على
مذهب محمد وقس ما اشبهه ولا يغيب عن ذهنك مذهب كل من ابي يوسف
ومحمد عند تمدد الدرجات واختلافها بالذكورة والاثوثة وعند ما يكون هناك
ذو جهتين من ان ابا يوسف لا ينظر الا الي الفروع الموجودة معنا ويقسم
عليهم بحسب ذكورتهم وانوئتهم وعند ما يكون هناك صاحب جهتين يعتبر
الجهات في الفروع ومحمد يقسم على اول درجة وقع فيها الخلاف ويعطى نصيب
كل اصل لفرعه ان لم يحصل بعمده اختلاف فان حصل يجعل الذكور طائفة

والانات طائفة ويعطى نصيب كل طائفة الى فروعها وان كان تعدد في القروع
يجعل الاصل موصوفاً بصفته متعدداً بتعدد فرعه الى آخر ما تقدم في المصنف
الاول

« اختلاف جهة القرابة »

وان اختلفت جهة القرابة بأن كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من
جانب الام فلا اعتبار هنا لقوة القرابة ولا لولد العصبية بل يستحق الكل فيعطى
الثلاثان لمن يدلى بقرابة الاب والثالث لمن يدلى بقرابة الام وما أصاب كل
فريق يقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم فاذا مات شخص عن بنت عم لام
وابن خال شقيق اخذت الاولى الثلثين والثاني الثلث وان كان اقوى لان
الاولى من جهة قرابة الاب والثاني من جهة قرابة الام واذا مات عن بنت
عمة لاب وابن عم لام وبنت خالة شقيقة وابن خال لاب اخذ الاولان الثلثين
لانهما من جهة قرابة الاب والاخيران الثلث لان قرابتهما من جهة الام ثم
تأخذ الثلثين بنت العمة لاب لانها اقوى من ابن العم لام وتأخذ الثلث الذي
اعطى لقرابة الام بنت الخالة الشقيقة لانها اقوى من ابن الخال لاب
وسبب ذلك ان كل قرابة لما أخذت نصيبها صارت بالنسبة الى ذلك
النصيب متحدة في الحيز كأن الميت لم يترك من المال الا مقدار نصيبهم فيعتبر
فيهم ما اعتبر عند اتحاد حيز القرابة

فبالنسبة لقرابة الاب يعتبر اولا الاقوى فان كانت القوة واحدة قدم
ولد العصبية فان لم يكن هناك مرجح من هذين الامرين اشتركوا في القسمة
وبالنسبة لقرابة الام يقدم الاقوى فان اتحدوا فيها اشتركوا في القسمة ولا

فيه الا اصحاب قرابة واحدة

(١)					
قـــــــــــــــرابة الاب			قـــــــــــــــرابة الام		
مـــــــــــــــــــــيت					
عمة لاب	عمة لاب	عم لاب	خاله لاب	خاله لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	بنــــــــــــــــتي		ابني	بنــــــــــــــــتي	

— ۱۲ — ثالث —

خصص قرابة الام على الفروع الموجودة معنا ايضاً وهم بتان وابنان والابنان
جهتهما متعددة فهما كاربعة ابناء اثنان من قبل الاب واثنان من قبل الام
فيقسم الثالث اخماساً خمسة للبنتين واربعة اخماسه للابنين

وعند محمد يقسم ما خص قرابة الاب وهو الثلثان بين العم والعمتين
فيحسب العم لاب بعين تعدد فرعه فهو كاربعم عمات ويحسب كل عمة
بعمتين لتعدد فرعها فيقسم الثلثين ارباعاً ربعان للعم لاب وكل من العمتين
تأخذ ربعاً ثم يجعل العم طائفة على حدته ويعطى نصيبه الى آخر فروعه اعني
ابني بنته ويجعل العمتين طائفة وينظر الى الدرجة التي بعد العمتين فيجد ابناً
كابنين لتعدد فرعه وبنتا كبنتين لتعدد فرعها فيعطى المذكور ضعف المؤنث
ويدفع نصيب كل الى فرعه ومثل هذا يقال في قسمة الثلث الذي خص قرابة
الام فافهم ذلك وقس عليه كل ما عرض لك من المسائل انظر مادة^(٦٧)

(مادة ٦٤٧) اولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم
بالميراث اقربهم الى الميت درجة من اى جهة كان فان استوا في القرب الى الميت وكان
حيز قرابتهم متحداً بأن تكون قرابة اكل من جانب الاب او من جانب الام فن كان له
قوة القرابة فهو اولى اعني من كان اصله لابوين فهو اولى ممن كان اصله لاب فان استوا
في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابتهم متحداً بأن كان الكل
من جهة الاب او من جهة الام فولد العصية اولى كبت العم وابن العمه كلاهما لابوين اولاد
المال كله لبنت العم لانها ولد العصية وان استوا في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم
بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبار هنا لقوة القرابة ولا لولد
العصية ويكون الثلثان لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام والله سبحانه
وتعالى اعلم

﴿ فهرست الجزء الثالث ﴾

(من شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية)

﴿ الباب الاول في ضوابط عمومية ﴾

صحيفة	صحيفة
٤ أركان الميراث	٣ مطلب في تسمية علم الميراث بعلم
٥ أسباب الميراث	الفرائض
٥ شروط الميراث	٤ تعريف علم الميراث

﴿ الحقوق المتعلقة بالتركة ﴾

صحيفة	صحيفة
١٦ مطلب في المستحقين للتركة وترتيبهم	٧ مطلب في تقسيم هذه الحقوق
وهم عشرة	٧ » في تقديم الدين المتعلق بأعيان
١٦ مطلب في البدء بصاحب الفروض	المتوفى حال حياته
وعدهم	٨ مطلب في حصر الحقوق المتعلقة بالتركة
١٧ مطلب في المستحق الثاني من التركة	وترتيبها
وهو العصبة بنفسه النسبي	٨ مطلب في تجهيز المتوفى من تركته
١٧ مطلب في الجهات التي ينحصر فيها	٩ » في قضاء دين المتوفى من التركة
العاصب النسبي وترتيبهم في	١١ » في تنفيذ وصية المتوفى من
الاستحقاق	التركة
١٨ مطلب في حكمة تقديم أصحاب	١٢ » اذا اجتمع دين الله تعالى
الفروض على العاصب النسبي	الموصي به مع لوصية للقيام
١٨ مطلب في أن صاحب الفرض لا	١٤ مطلب في الارث من التركة ومعناه
يقدم على العاصب الا اذا كان غير	١٥ » في حكمة ترتيب الحقوق وتقديم
محبوب به	بعضها على بعض

صحيفة

١٩ مطلب في الثالث من المستحقين للتركة
وهو العاصب السبي

١٩ مطلب في ثبوت ولاية المعتق على
عتيقه ولو كان العتق اضطرارياً

١٩ مطلب في الرابع من المستحقين للتركة
وهو عصبة العاصب السبي بأنفسهم

٢٠ مطلب في حكمة تقديم العاصب
النسبي على السبي

٢١ مطلب في الخامس من المستحقين
للتركة وهو ذو الرد

٢١ مطلب في ان الرد لا يتأتى الا اذا وجد
شرطان

٢١ مطلب في تقسيم أصحاب الفروض
ومن يرد عليه منهم ومن لا يرد عليه
وحكمة ذلك

٢٢ مطلب في السادس من المستحقين

صحيفة

للتركة وهم ذوو الارحام وتعريف
ذوي الرحم عند الفرضيين

٢٣ مطلب في السابع من المستحقين
للتركة وهو مولى الموالاة

٢٣ مطلب في شروط المولى
٢٤ مطلب في ان عقد الموالاة يصح ان

يكون من الجانبين
٢٤ مطلب في قيام عصبة مولى الموالاة

مقدمه
٢٤ مطلب في اثمان من المستحقين
وهو المقر له بانسب وشروطه

٢٦ مطلب في التاسع من المستحقين
للتركة وهو الموصي له بما زاد على الثلث

٢٦ مطلب في العاشر من المستحقين
للتركة وهو بيت المال

﴿ الباب الثاني في الموانع من الارث ﴾

صحيفة

٢٨ مطلب في تعريف المانع
٢٨ » في الفرق بين المحروم والمحجوب
وعدد الموانع

صحيفة

٢٨ مطلب في المانع الاول وهو الرق
٢٩ » في حكمة منع الرق عن الميراث
٣٠ » في المانع الثاني من الارث وهو

صحيفة	صحيفة
٣٤ مطلب في توارث غير المسلمين من بعضهم	القتل
٣٤ مطلب في توريث المرتد والارث منه	٣٠ مطلب في أنواع القتل وما يمنع عن الارث منها وما لا يمنع
٣٦ » في المانع الرابع وهو اختلاف الدارين وبيان أنه خاص بغير المسلمين	٣٢ مطلب في ان القتل العمد لا يمنع من الارث الا اذا كان بغير حق
٣٧ مطلب في وجه كون هذا مانعاً من الارث	٣٣ مطلب في ان المقتول قد يرث القاتل
٣٧ مطلب في بقية موانع الارث	٣٣ » في المانع الثالث من الارث وهو اختلاف الدين

﴿ الباب الثالث ﴾

(في اصحاب الفروض وبيان فروضهم)

صحيفة	صحيفة
٤٤ مطلب في معرفة الطريقة السهلة التي تنفع في تقسيم التركات	٣٨ مطلب في لارث المحمّع عليه وعدد الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى
٤٥ مطلب من يستحق النصف من لورثة وهم خمسة	٣٨ مطلب ما أخذ هذه الفروض
٤٧ من يستحق الربع من لورثة وهما اثنان	٣٩ » في ان الفروض المذكورة نوعان
٤٧ من يستحق الثمن	٣٩ » في السبب الذي دعا الفرضيين الى جعل الفروض نوعين
٤٨ » » الثاني	٤٠ مطلب في النسب بين الاعداد وهي أربعة وطريقة معرفة كل منها
٤٩ » » الثالث	٤١ مطلب في اصول مسائل الميراث وكيفية استخراجها
٥٠ مطلب في ان الثلث الذي تشعقه الام تارة يكون ثلث الكل وتارة	

صحيفة	صحيفة
يكون ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين	مذكروهم وموثلهم في القسمة
٥١ مطلب في أن أولاد الام يستوي	٥٢ من يستحق السدس من الورثة
	٥٤ جدول اصحاب الفروض

﴿ الباب الرابع ﴾

(في بيان أحوال نصيب ذوى الفروض المتقدمة مع غيرهم من الورثة)

صحيفة	صحيفة
٥٥ مطلب في ان معرفة هذا الباب مفيدة جداً	وهي ست
٥٥ مطلب في أحوال الاب وهي ثلاث	٧٢ مطلب في أحوال الاخوات الشقيقات
٥٨ » في أحوال الجد وهي ثلاث أيضاً	وهي خمس
٥٩ » في المسائل التي يخالف فيها الجد الاب في الميراث	٧٣ مطلب في أحوال الاخوات لاب
٦١ مطلب في أحوال أولاد الام وهي ثلاث	وهي سبع
٦٢ مطلب في معنى الكلالة	٧٥ مطلب في أحوال الام وهي ثلاث
٦٣ » في احوال الزوج وهي اثنان	٧٦ أحوال الجدة أو الجدات وهي اثنان
٦٣ » » الزوجة أو الزوجات وهي اثنان أيضاً	٧٧ مطلب في حكمة سقوط كل الجدات بالام لا بالاب
٦٤ مطلب في أحوال البنات الصلية وهي ثلاث	٧٨ مطلب فيما اذا اجتمعت جدتان احدهما ذات قرابة واحدة والاخرى ذات قرابتين
٦٦ مطلب في أحوال نوات الابن	٨١ مطلب جدول أحوال اصحاب الفروض

﴿ الباب الخامس ﴾

(في الارث بالتعصيب)

صحيفة	صحيفة
٩٠ مطلب في الفرق بين العصابة بغيره والعصابة مع غيره	٨٢ مطلب في تقسيم العصابة
٩١ مطلب في ان العصابة قد تؤثر في أصل الاستحقاق وقد تؤثر في النقصان	٨٢ » في القسم الاول وهو العاصب بنفسه النسبي وانحصاره في اربعة اصناف
٩٢ مطلب في العاصب السبي	٨٣ مطلب في معنى العصابة لغة وعند الفقهاء
٩٣ » في ان المعتقد يرث ولو شرطه في عتقه ان لا ولاء له	٨٣ مطلب في التقديم بالجهة
٩٣ مطلب في قيام عصابة المعتقد بأنفسهم مقامه عند عدمه وترتيبها	٨٦ » في التقديم بالدرجة
٩٤ مطلب في استحقاق معتق المعتقد عند عدمه وعدم عصيته	٨٦ » في التقديم بالقوة
٩٥ مطلب في ان المعتقد يرث من عتيقه والاصل في ذلك	٨٧ » في التناهي في الاستحقاق عند الاتحاد في الجهة والدرجة والقوة
	٨٨ مطلب في القسم الثاني وهو العاصب بغيره وانحصاره في اشخاص مخصوصة
	٩٠ مطلب في القسم الثالث وهو العاصب مع غيره وحصره في اشخاص معلومة

﴿ الباب السادس ﴾

(في الحجب)

صحيفة	صحيفة
٩٧ » في الفرق بين المحجوب والمحروم	٩٧ مطلب في معنى الحجب لغة واصطلاحاً

صحيفة	صحيفة
٩٧ مطلب في ان الحجب ينقسم الى نوعين	١٠١ مطلب فيمن يحجب ابن الاخ الشقيق
٩٨ « في ان النوع الاول وهو	١٠١ مطلب فيمن يحجب ابن الاخ لاب
حجب الحرمان لا يدخل على ستة	١٠١ « فيمن يحجب الاخوة
من الورثة	والاخوات لام
٩٩ مطلب في النوع الثاني وهو حجب	١٠٢ مطلب فيمن يحجب العم الشقيق
القصاص ويأت انه يدخل على	١٠٢ « « « العم لاب
خمس من الورثة	١٠٢ « « « بنات الابن
١٠٠ مطلب فيمن يحجب الجد	١٠٤ « في ان الشقيقة لا تحجب
١٠٠ « فيمن يحجب ابن الابن	الاخت لاب الا في حالة مخصوصة
١٠٠ « فيمن يحجب الاخ الشقيق	١٠٥ مطلب في الفرق بين المحروم والمحجوب
والاخت الشقيقة	وما يؤثره كل منهما على الغير
١٠٠ مطلب فيمن يحجب الاخ لاب	١٠٧ مطلب في جدول الحجب
والاخت لاب	

﴿ الباب السابع ﴾

(في بيان مسائل متنوعة)

صحيفة	صحيفة
١٠٨ مطلب في توريث الحمل والاختلاف	١١٤ مطلب في الزمن الذي يلزم أن تلد
في ذلك	المرأة فيه بعد الوفاة لتوريث الحمل
١١٣ مطلب في كيفية توريث الورثة	١١٥ مطلب فيما اذا ولد الحمل بجناية لو
الموجودين مع الحمل	بغيرها

﴿ توريث المفقود ﴾

صحيفة	صحيفة
وقت الحكم أو من وقت القصد وما يترتب على ذلك	١١٦ مطلب في تعريف المفقود لغة واصطلاحاً
١١٩ مطلب في توريث الخنثى	١١٦ مطلب في ان المفقود هل يعتبر حياً أو موقوف الحكم
١٢١ » » » ولد الزنا وولد اللعان	١١٧ مطلب في المدة التي يحكم بموت المفقود بعد مضيها
١٢٢ » » » العرقى والحرقى والهدمى والقتلى	١١٧ مطلب هل يعتبر المفقود ميتاً من
١٢٣ مطلب في التخارج	

﴿ الباب الثامن ﴾

(في العول والرد)

صحيفة	صحيفة
١٣١ مطلب في معنى الرد اصطلاحاً	١٢٥ مطلب في معنى العول في اللغة وفي الاصطلاح
١٣١ » » ان الرد لا يتأتى الا اذا وجد امران	١٢٧ مطلب في اول من حكم بالعول
١٣١ مطلب في مسائل الرد وهي أربع	١٢٨ » » اصول المسائل التي تعول
ويبان كل منها	١٣٠ » » » التي لا تعول
١٣٦ مطلب في الاختلاف في الرد	ووجه ذلك

﴿ الباب التاسع ﴾

(في ذوي الارحام وكيفية توريثهم)

صحيفة	صحيفة
لغة واصطلاحاً	١٣٨ مطلب في تعريف ذوي الرحم

صحيفة	صحيفة
١٥٣ من ذوى الارحام مطلب في كيفية توريث افراد الصنف الثاني	١٣٩ مطلب في اختلاف الائمة في توريث ذوي الارحام
١٥٨ مطلب في احوال الصنف الثاني بطريق الاختصار	١٤٠ مطلب في انحصار ذوى الارحام في أربعة أصناف
١٦٠ مطلب في كيفية توريث الصنف الثالث من ذوي الارحام	١٤٠ مطلب في بيان الصنف الاول والثاني
١٦٨ مطلب في كيفية توريث الصنف الرابع منهم	١٤١ » » » الثالث والرابع
١٧١ مطلب في كيفية توريث أولاد الصنف الرابع ومن يلحق بهم	١٤٢ » » ترتيب ذوي الارحام في الميراث بحسب الجهة
	١٤٣ مطلب فيما اذا اجتمعت جملة اشخاص من الصنف الاول
	١٥١ مطلب تلخيص احوال الصنف الاول

﴿ تمت ﴾

